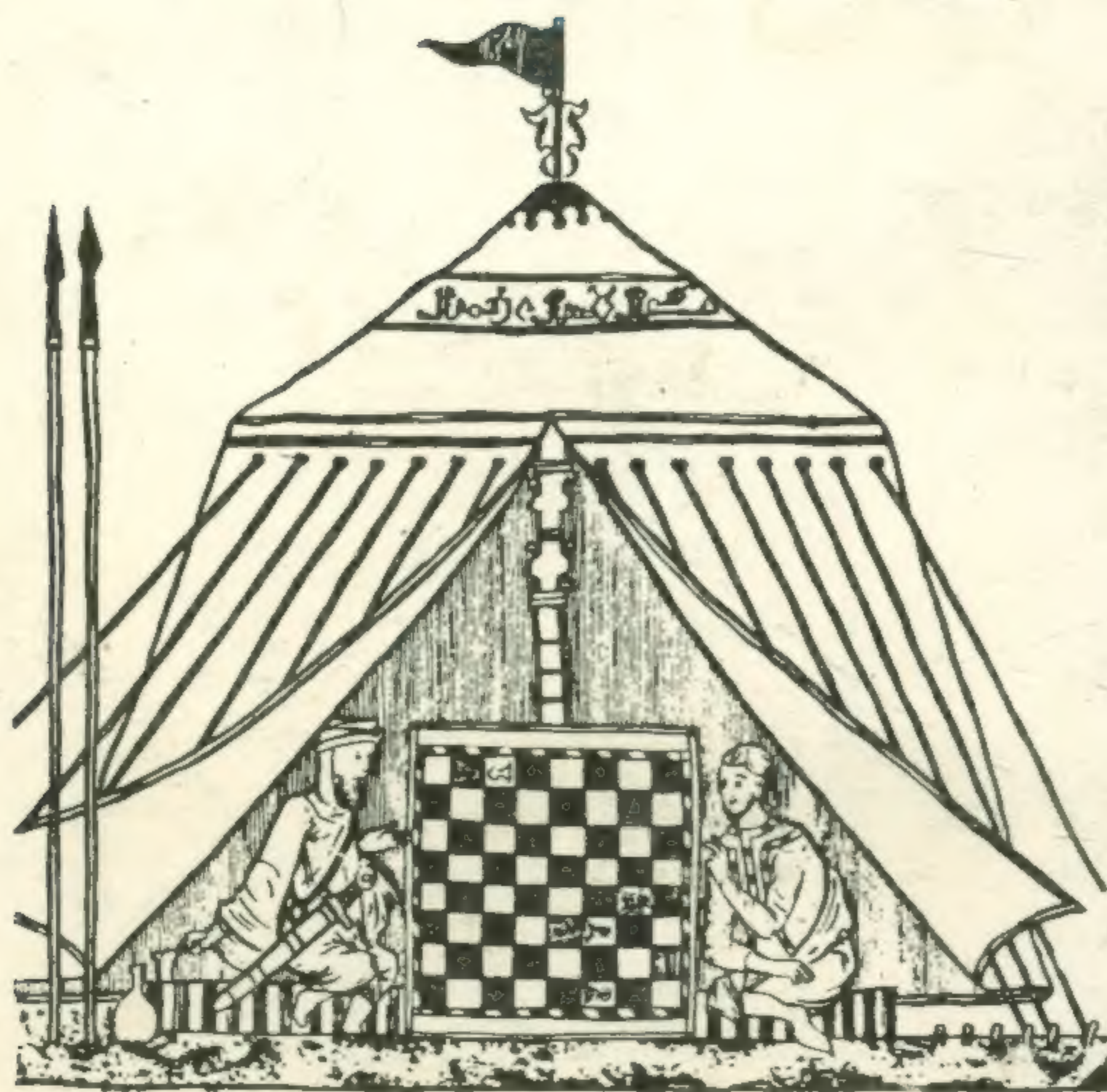


د. فرج فودة

الحقيقة الغائبة



وسلاح في أيديهم أو في مواجعتهم ، وليس أبلغ من التاريخ حجة ، ومن الوقائع سنداً ، ومن الأحداث دليلاً ، وليس لهم من البداية أن ينكروا علينا ما رجعنا إليه من مصادر وما استندنا إليه من مراجع ، فهي ذات المراجع التي يحتجون بها على ما يرون أنه في صالحهم ، ومع دعواهم ، ولو أهملنا مع هذه المراجع ، لما بقي من تاريخ الإسلام شيء ، ولما بقيت في أيديهم حجة ، ولما استقر في كتاباتهم دليل ، ولما وجدوا لمنطقهم سنداً أو أصلاً أو توثيقاً ..

الحقيقة الخائبة

وحل (فوري) لمشاكله .

هذا عن وجهة النظر الأولى ، أما وجهة النظر الثانية ، فلعلى ألمح على وجهك قبل أن أعرضها تساؤلا مضمونه (وهل هناك وجهة نظر ثانية) ، ولعلى أتلمس خلف هذا التساؤل تصورا بأن وجهة النظر الثانية لا بد وأن تتناقض مع ما توصلت إليه وجهة النظر الأولى ، وأنها تصبح والأمر كذلك مصطدمة أو متصادمة مع دعوة لتطبيق أصل من أصول العقيدة ، لكنى أبادر فأطمئنك بأن وجهة النظر الثانية ، لا تناقض الإسلام بل تتصالح معه ، ولا تأتى من خارجه بل تخرج من عباءته ، ولا تصدر عن مارق بل تصدر عن عاشق لكل قيم الإسلام النبيلة والغظيمة ..

إن وجهة النظر الثانية تستند إلى مجموعة من الفروض يمكن عرضها فيما يلي :

أولا : إن المجتمع المصرى ليس مجتمعا جاهليا ، بل هو أحد أقرب المجتمعات إلى صحيح الإسلام إن لم يكن أقربها ، حقيقة لا مظهرها ، وعقيدة لا تمسكا بالشكليات ، بل إن التمسك الأصل والشديد بالقيم الدينية يمكن أن يمثل ملمحا مصرياً ، يصدق هذا على موقف المصريين من العقائد الدينية الفرعونية قبل ظهور الأديان السماوية ، بقدر ما يصدق على موقف المصريين من الدين المسيحى قبل دخول الإسلام مصر ، بقدر ما يصدق أيضا بدرجة أوضح من كل ما سبق على موقف المصريين من الإسلام ، والشواهد على ذلك كثيرة ، بدءا من تردد المصريين على المساجد وحماسهم لبنائها ، وتنافسهم على مركز الصدارة فى عدد الحجاج من بلاد العالم الإسلامى كله ، واحتفائهم بالاعیاد الدينية ، بل وتحول شهر رمضان إلى عيد دينى قومى لا يمكن تبرير الشغف به ، والإحتفاء بحلوله ،

والحسرة على انتهائه إلا بأصالة وعمق الشعور الدينى ، وانتهاء
بما ساهمت به مصر فى مجال العقيدة والاجتهاد ، بدءا بالليث بن
سعد ، وفقه الشافعى فى مصر ، وانتهاء بالأزهر الشريف
ودوره كمنارة للفكر الإسلامى .

ثانيا : إن تطبيق الشريعة الإسلامية ليس هدفا فى حد ذاته ، بل إنه
وسيلة لغاية لا ينكرها أحد من دعاة التطبيق وأقصد بها إقامة
الدولة الإسلامية ، وهنا مربط الفرس ومحور النقاش ، ودعاة
تطبيق الشريعة الإسلامية كما سبق وذكرنا يرفعون شعار أن
الإسلام دين ودولة ، والشريعة الإسلامية فى مفهومهم تمثل
حلقة الربط بين مفهوم الإسلام الدين ومفهوم الإسلام
الدولة ، ليس ربطا بين مفهومين مختلفين ، بل تأكيدا على أنهما
وجهان لعملة واحدة — فى رأيهم — وهى صحيح الإسلام .

هنا ينتقل النقاش إلى ساحة جديدة ، هى ساحة الحقيقة ، وهى
ساحة السياسة ، وهنا يطفو على سطح النقاش سؤال بسيط وبديهي ،
ومضمونه أنهم ما داموا قد رفعوا شعار الدولة الإسلامية وانتشر
أنصارهم بين الأحزاب السياسية يدعون للدولة دينية يحكمها
الإسلام ، فلماذا لا يقدمون إلينا — نحن الرعية — برنامجا سياسيا
للحكم ، يتعرضون فيه لقضايا نظام الحكم وأسلوبه ، سياسته
واقتصاده ، مشاكله بدءا من التعليم وانتهاء بالإسكان ، وحلول هذه
المشاكل من منظور إسلامى .

أليست هذه نقطة ضعف جوهرية يواجههم بها من يختلفون معهم
سواء بحسن نية ، وهو ما نظن ، أو بسوء نية ، وهو ما يعتقدون ،
وما يتعين عليهم سد ذرائعه حتى لا يتركوا لأحد مجالا لنقد أو رفض .

هنا يبدو الأمر منطقيا لا تناقض فيه ، وهنا يصبح رفعهم شعار

الدين والدولة معا أمرا مقبولا ، وهنا يصبح رفضهم لفصل الدين عن السياسة وأمور الحكم رفضا له من الوجاهة حظ كبير ، وله من المنطق سند قوى ، بل وأكثر من ذلك تصبح قضية تطبيق الشريعة الإسلامية جزءا من كل ، وهى جزء لا يتناقض مع الكل بحال بل يتناسق معه ، ففى مجتمع الكفاية والعدل ، حيث يجد الخائف مأمنا ، والجائع طعاما ، والمشرّد سكنا ، والإنسان كرامة ، والمفكر حرية ، والذمى حقا كاملا للمواطنة ، يصعب الإعتراض على تطبيق الحدود بحجة القسوة ، أو المطالبة بتأجيل تطبيقها بحجة المواءمة ، أو عن قبول بارتكاب المعصية اتقاء لفتنة ، أو تشبها بعمر فى تعطيله لحد السرقة فى عام المجاعة ، أو لجوءا للتعزير فى مجتمع يعز فيه الشهود العدول .

لعلك متفق معنى — أيها القارىء — فيما توصلت إليه من أن مسألة كهذه ، يجب ألا تفوت على المشتغلين بالعمل السياسى الدينى ، بل لعلك تتجاوز التعجب إلى الاعتقاد بأن هذا أمر يسير وأنه إلى تدارك ، بل ربما اعتقدت عن تفاؤل بأنه أمر سهو ، وأن السهو إلى زوال ، لكننى لا أشاركك تفاؤلك ، لسبب يعلمه دعاة تطبيق الشريعة ويعانون منه ، وأقصد به عقم الإجتهد ، بل إن شئت الدقة اجتهد العقم ، وخوف الاختلاف ، بل إن شئت الدقة تخلف الخوف ، وطمع الإستسهال ، بل إن شئت الدقة إستسهال الطمع ، وعجز القدرة ، بل إن شئت الدقة قدرة العجز .

ليس فيما أقوله بلاغة أو تلاعب باللفظ ، بل هى حقيقة تستطيع أن تلمس عشرات الأمثلة على صدقها ، ودونك أيها القارىء العزيز ما حدث فى قوانين الأحوال الشخصية ، والتى شهدنا ثلاثة منها فى عشر سنوات ، أثار الأول منها ثائرة المدافعين عن حقوق المرأة فكان القانون الثانى الذى أثار حفيظة المدافعين عن حقوق الرجل ، فكان الثالث الذى هدأت به ثائرة الثائرين إلى حين ، على الرغم من أن قانون

الأحوال الشخصية جانب هين من جوانب أى برنامج سياسى ، بل إنه أسهل جوانب تطبيق الشريعة الإسلامية ، لأنه لا خلاف عليها أو حولها فى كونها المصدر الوحيد للتشريع فى هذا المجال ، وهى فى النهاية قضية يبدو وجهها الدينى أكثر وضوحا من أى وجه آخر ، لكن المشكلة أتت من مواجهة العلماء لعالم جديد ، ترتبت فيه للمرأة حقوق لم تترتب فى عصر سابق ، وأصبح عمل المرأة على سبيل المثال واقعا لا منة أو منحة ، وحقا مكتسبا لا سبيل إلى مناقشته ، وطرحت المتغيرات الجديدة فى المجتمع من الظروف ما لا سابقة له فى عهد مالك أو أبى حنيفة أو الشافعى أو ابن حنبل ، فأزمة الإسكان قائمة ، بل إن هناك ما لم يعرفه الفقهاء الأربعة حين ناقشوا هذه القضية ، من حكم الشقة المستأجرة أو (التملك) ، وهى كلها أمور أوقعت العلماء فى حيص (وهو الإختلاف بينهم) ، وفى بيص (وهو الخلاف بينهم من ناحية وبين قطاعات كبيرة فى المجتمع من ناحية أخرى) ، وفى كل حال من الأحوال الثلاث — أقصد القوانين الثلاثة — وجد العلماء ضالتهم فى الانتقال من مالك إلى أبى حنيفة ، فإن لم يجدوا انتقلوا إلى فتاوى فقهاء أقل حظا من الشهرة من أمثال سهل بن معاوية ، وهم فى كل الأحوال لم يتجاوزوا القرن الثانى الهجرى قيد أنملة ، أو إن شئنا الدقة قيد عام .

ماذا سيكون الحال إذا تطرق الأمر إلى مجال الاقتصاد ، وشغل دعاة الدولة الإسلامية أنفسهم بقضية زيادة الإنتاج فى المجتمع ، وفوجئوا بحجم استثمارات القطاع العام التى تتراوح بين ثلاثين إلى خمسين مليار جنيه ، يعتمد تمويلها على مدخرات المصريين فى بنوك القطاع العام ، والمدخرات فى صورة ودائع ، والودائع تستحق فوائد ، وآخر اجتهادات القرن الثانى الهجرى ، والتى لم تعاصر قطاعا عاما أو بنوكا أدخلت العائد الثابت للمدخرات فى دائرة الربا ، وآخر ما وصل اليه الداعون للدولة الإسلامية هو الركون إلى اجتهادات هؤلاء الفقهاء ، وكأنها تنزيل من التنزيل ، ماذا سيكون الحال ؟ ..

مأزق إن تجمدوا ، وبرناج سياسى إذا اجتهدوا ، ولعل أول الخالين أقرب لتصوير الواقع ، فالتصوير أهون من التطوير ، والحكم بخروج المجتمع كله من دائرة الإيمان أسهل ، والحكم بعدم مشروعية الفوائد أيسر ، وتجهيل المجتمع ومؤسساته أضمن ، والنحو باللائمة على الزمان أسهل السبل ، والترحم على الشاعر العربى وارد حين قال (نعيب زماننا والعيب فينا) ، هذا عن هين الأمور ، وأقصد به التفصيلات ، أما أصعبها وأقصد به الأمور العامة ، والمنظمة لأسلوب اختيار الحاكم أو أسلوب الحكم أو العلاقة بين السلطات فإن تناول أى منها هو المحك الحقيقى لدعوة (الدولة الدينية) بعيدا عن سجع الألفاظ وشقشقات البلاغة ، وأنت فى طرحك للأسئلة وبحثك عن الإجابات تكتشف أنك فى سباق للموانع ، ومباراة لاستعراض حجم ضخمة من الخلافات التى لم تحسم ، ولم يمنع عدم حسمها ، نتيجة غياب الاجتهاد المستنير ، أن يدعوك البعض إلى نخوض التجربة ، وأن يتحاشى الجميع الخوض فيها إشارا لراحة البال (بالهم هم) ، وتجنبنا للخلاف (خلافهم هم) ، وهم فى كل الأحوال فى مأمن ، إن أعجزتهم الإجابة أفتوا بأنك لا تملك أدوات البحث فى القضايا الدينية ، وأن أفحمهم المنطق تنادوا بأنك عميل للإمبريالية ، أو متأثر بالشيوعية ، أو ناطق بلسانها معا ، وحتى لا تتحول القضية إلى تراشق فإننى سأحاول معك أن أستعرض بعضا من تلك الموانع التى أشرت إليها ، ولنبدأ بالحكم ، وبديهى أن أول ما سيتبادر إلى ذهنك هو الشروط التى يجب أن تتوافر فيه ، وقد تتصور أن الشروط سهلة ، وأنها يمكن أن تتمثل فى كونه مسلما عاقلا رشيدا الى آخر هذه الاوصاف العامة ، لكنك تصطدم بشرط غريب ، تذكره كثير من كتب الفقه ، وهو أن يكون (قرشيا) ، وقد تتعجب من أن ينادى البعض بهذا الشرط باسم الإسلام ، الذى يتساوى الناس أمامه (كأسنان المشط) ، والذى لا يعطى فضلا لعربى على عجمى إلا بالتقوى ، وقد يتبادر إلى ذهنك خاطر غريب ، وإن كان صحيحا ،

يتمثل في أن هذا الشرط قد وضع لكى يبرر حكم الخلفاء الأمويين أو العباسيين ، وكلهم قرشى ، بل قد يتداعى إلى ذهنك ما قرأته فى كتب التاريخ القريب عن الملك فاروق فى أول عهده ، حين قدمه محترفو السياسة إلى المصريين فى صورة الملك الصالح ، وظهر فى الصور بلحيته ومسبحته ونصف إغفاءة من عينيه ، وتسارع بعض رجال الدين (الطموحين) إلى المناداة به ملكا (وإماما) للمسلمين ، واجتهد الأذكياء منهم فى إثبات نسبه للرسول ، وتبارى الإعلام فى الإعلان عن هذا النسب وتأكيده^(١) ، تحقيقا لشرط من شروط الإمامة ، وسدا للذرائع على المعارضين ، ولعلك مثلى تماما لا تستريح لهذا الشرط ، الذى يصنف المسلمين إلى أصحاب دم أزرق وهم القرشيون الحكام ، وأصحاب دم أحمر ينتظم الأغلبية ، لكنهم يواجهونك بحديث نبوى مضمونه أن الإمامة من قریش ، وتبادر إلى ذهنك فى الحال عشرات الأحاديث التى وضعها الوضاعون ، والتى وصلوا فيها إلى تسمية الخلفاء العباسيين وتحديد موعد خلافتهم بالسنة واليوم ، وهى كلها أحاديث وضعها من لا دين لهم إلا هوى الحكام ، ولا ضمير لهم ولا عقيدة ، لكنك فى نفس الوقت تخشى من اتهامك بالعداء للسنة ، خاصة من الذين قصرُوا دراستهم للأحاديث النبوية على أساس السند وليس على أساس المتن (أى المعنى والمضمون ومدى توافقه مع النص القرآنى) ، ولا تجد مهربا إلا بتداعيات اجتماع سقيفة بنى أساعدة فى المدينة ، والذى اجتمع فيه الأنصار لانتخاب سعد بن عبادة ، وسارع أبو بكر وعمر وأبو عبيدة الجراح إليهم ورشحوا أبا بكر ، ودار حوار طويل بين الطرفين ، انتهى بمبايعة أبى بكر ، وأنت فى استعراضك للحوار ، لا تجد ذكرا للحديث النبوى السابق ، وهو إن كان حديثا صحيحا لما جرؤ سعد بن عبادة سيد الخزرج على ترشيح نفسه ، ولكفى أبا بكر وعمر

(١) على الرغم مما هو ثابت من أن جده لوالده هو محمد على باشا الكبير (الألبال) وجده لوالدته هو سليمان باشا (الفرنساوى) .

والجراح مؤونة المناظرة ، ولما فاتهم أن يذكروه وهو في يدهم سلاح
ماض يحسم النقاش ، ويكفى أن تعلم أن سعد بن عبادة ظل رافضيا
لبيعه أبى بكر إلى أن مات ، ولم يجد من يأخذ بيده إلى هذا الحديث
فيبايع عن رضى وهو الصحابى الجليل ذو المواقف غير المنكورة في
الإسلام ، غير أن لكل ظاهرة سيئة وجهها المفيد ، فقد انبرى أصحاب
الرأى الآخر ، والذين يؤمنون بحق الاكفاً في الحكم دون اعتبار لنسبه
إلى ذكر أحاديث مضادة بمنطق « وداوها بالتى كانت هى الداء » ،
مضمونها أنه لا مانع من أن يحكم المسلمين عبد حبشى أسود (كأن
رأسه زبيبة) فأعادوا للمنطق توازنه ، وأعطوا لكثير من الطوائف
الإسلامية التى نشأت فيما بعد سنداً لرأيهم المعارض للخلافة العباسيين ،
وإن كانت نتيجة ذلك كله ، وضع المانع الأول في مسيرة الدولة
الإسلامية ، وهو الخلاف الفقهي حول نسب الحاكم وهل يكون
بالضرورة قرشياً أم أنه الاكفاً بغض النظر عن نسبه ، ولا عبرة هنا
بالمنطق أو بواقع الحال ، فسيف إنكار الحديث وارد على رقاب كل من
الطرفين ، في قضية أتصور أنا وأنت أنها هينة سهلة ، لا تستحق عناء
ولا تقتضى طول بحث ، ولا تنتقل منها أو تتجاوزها إلى أسلوب تولية
الحاكم حتى تكتشف مانعاً ضخماً يدور حوله الجدل إلى اليوم ،
ولا يقنع المتجادلون فيه بمنطق بسيط وواضح وهو أن القرآن لم يترك
قاعدة في هذا الأمر ، والرسول لم يعرض لها من قريب أو بعيد وإلا لما
حدث الخلاف والشقاق في اجتماع السقيفة ، ولما رفض على قبول تولية
أبى بكر ومبايعته على اختلاف في الرواية بين رفضه المبايعة أياماً في
أضعف الروايات ، وشهوراً حتى موت فاطمة في أغلبها ، بل إن
أسلوب السقيفة لو كان هو الأصح ، لا تبعه أبو بكر نفسه وترك تولية
من يليه إلى المسلمين أو أهل الحل والعقد منهم ، وهو ما لم يفعل حين
أوصى لعمر بكتاب مغلق بايع عليه المسلمون قبيل وفاته دون أن يعلموا
ما فيه ، وهو أيضاً مرة أخرى ما خالفه عمر في قصر الاختيار بين الستة

المعروفين ، وهم علي وعثمان وطلحة والزبير وابن عوف وسعد ، وهو ما اختلف عن أسلوب اختيار عليّ بيعة بعض الأمصار ، ومعاوية بحد السيف ، ويزيد بالوراثه .

أنت هنا أمام ستة أساليب مختلفة لاختيار الحاكم ، يرفض المتمتون تجاوزها ، ويختلفون في تفضيل أحدها على الآخر ، ويرى المتفتحون أن دلالتها الوحيدة أنه لا قاعدة ، وأن الإسلام السمع العادل ، لا يرفض أسلوب الاختيار بالانتخاب المباشر أو غير المباشر ، وهو ما لا أظن أنه كان يوما ، حتى يومنا هذا محل اتفاق أو قبول عام من أنصار الدولة الدينية ، ولعل لا أتحدث من فراغ ، بل أصدر عن واقع النظم الإسلامية المعاصرة في عالمنا الحديث ، فهناك بيعة أهل الحل والعقد (المختارون) في السعودية مع قصر الترشيح على أفراد الأسرة المالكة ، وهناك المبايعه على كتاب مغلق يكتبه الحاكم ويوصى فيه لمن يليه ، اشتقاقا من أسلوب اختيار أبي بكر لعمر ، في السودان في عهد النجدي ، وهناك ولاية الفقيه في إيران ، وهناك اعتبار الموافقة في الإستفتاء على الشريعة الإسلامية موافقة ضمنية على الحاكم واختياراً له في الباكستان ، وهناك في كل الاحوال مانع جديد يضاف إلى ما سبق ، وهو أن مدة تولية الحاكم في كل الاحوال السابقة مستمرة مدى حياته ، ولا عبرة في ذلك بأن البيعة على أساس الإلتزام بكتاب الله وسنة رسوله ، وأن الحاكم يعزل إذا خالف ذلك ، فما أكثر ما خالف ، دون أن يعزل أو حتى يعترض عليه قديما كان أو حديثا ، وحديث التاريخ في هذا ذو شجون بل قل ذو جنون ، سواء في تطرف الحاكم في خروجه على صحيح العقيدة أو تطرف الرعية في الخنوع لإرادته والخضوع لبطشه ، ولعل القارىء يلاحظ أنني قد تشددت في العبارات الأخيرة حتى أستلهم في ذهن دعاة الدولة الدينية ردا منطقيا بأن الشورى مانعة لبطش الحاكم ، حافظه لحق الرعية ، غير أني إذا ذكرت لهم أن هذا بدوره يقود إلى مانع جديد هو الخلاف حول كنه الشورى ، وهل هي ملزمة للحاكم وهو رأى

الأقلية ، أم أنها غير ملزمة له وهو رأى الأغلبية التى تفرق بين كون الحاكم ملزما بأن يستشير ، وبين كونه فى نفس الوقت غير ملزم باتباع رأيهم حتى إن اجتمعوا عليه جميعهم أو أغلبهم .

لقد أدرك بعض المخلصين من الدعاة أنهم يواجهون من ظروف المجتمعات الحديثة ما لم يواجهه السلف ، وأن الديمقراطية بمعناها الحديث ، وهو حكم الشعب بالشعب لا تتناقض مع جوهر الإسلام ، وأن اجتهادات المؤمنين بالديموقراطية ، والتى تمخضت عن أساليب الحكم النيابى ، والانتخابات المباشرة وغير المباشرة ، لا يمكن أن تصطدم بجوهر العدل فى الدين الإسلامى ، وروح الحرية التى تشملها ويشملها ، ومن أمثالهم الأستاذ الكبير خالد محمد خالد والعالم الجليل محمد الغزالى ، لكنهم واجهوا تيار اكاسجا من الرفض لما أملاه عليهم اتساع أفقهم ، وفهمهم لجوهر العقيدة الأصيل ، وانبرى زعماء التيارات الثورية والتقليدية فى نقد هذه الآراء وتفنيدها ، لا فرق فى هذا بين معتدل أو متطرف ، ودونك ما نشر على لسان الأستاذ عمر التلمسانى والأستاذ عمر عبد الرحمن وهو فى مجمله يرفض مقوله حكم الشعب بدعوى أن الحكم لله ، وهو أمر لو أمعنت النظر فيه لما وجدت تناقضا ، لكنهم يحاولون تأصيل منهجهم بافتراضات منها أن الأغلبية قد تقر تشريعا يعارض شريعة الله ، وأن التسليم بحق المجالس النيابية فى التشريع سلب لحق إلهى ثابت ومقدس ، وهو كونه جل شأنه المشرع الأكبر والوحيد ، وأنها — أى الديمقراطية — قد تعطل النص الشرعى بالرأى الشخصى ، وهكذا أيها القارىء لا تنتهى عقبة أو مانع إلا وتظهر عقبة جديدة أو مانع جديد ، وهى كلها موانع قد يسعد بها المجتهدون المتفتحون ، لأنها تفتح أمامهم بابا واسعا للرأى وللاجتهاد دون خروج على صحيح الدين ، ودون تصادم مع روح العصر ، لكنها فى الجانب الآخر تفرع من ركنوا إلى اجتهادات السلف أيما فرع ، وتضعهم بين شقى الرحى ، إن دارت يمينا طحنت برفض العصر ، وإن دارت شمالا

طحنت برفض العقل ، وإن سكنت أبقتهم حيث هم ، يهربون من الأصل إلى الفرع ، ويخفون منطقاً أواجههم به ، بل إن شئت الدقة أتحداهم به ، وهو أن الشريعة وحدها لا تستقيم وجوداً أو تطبيقاً إلا في مجتمع إسلامي أو بمعنى أدق دولة دينية إسلامية ، وأن هذه الدولة تحتاج إلى برنامج سياسي يعرض تفصيلاً وتأصيلاً للعموميات والجزئيات ، وأنهم أعجز من أن يصيغوا مثل هذا البرنامج أو يتقدموا به ، وأنهم يهربون من الرحى برمها فوق رؤوسنا ، داعين إيانا إلى تطبيق الشريعة الإسلامية ، التي تقودنا بالحتم إلى دولة دينية إسلامية ، نتخبط فيها ذات اليمين وذات اليسار ، دون منارة من فكر أو اجتهاد مستنير ، وليحدث لنا ما يحدث ، وليحدث للإسلام ما يحدث ، وما علينا إلا أن نمد أجسادنا لكي يسيروا عليها خيلاء ، إن أعجزهم الاجتهاد الملامم للعصر رفضوا العصر ، وأن أعجزهم حكم مصر هدموا مصر .

ثالثاً : إنه من المناسب أن أناقش معك أيها القارئ مقولة ذكرتها لك

ضمن وجهة نظر الداعين للتطبيق الفوري للشريعة ، وهي قولهم بأن التطبيق (الفوري) للشريعة ، سوف يتبعه صلاح (فوري) للمجتمع ، وحل (فوري) لمشاكله ، وسوف أثبت لك أن صلاح المجتمع أو حل مشاكله ليس رهناً بالحاكم المسلم الصالح ، وليس أيضاً رهناً بتمسك المسلمين جميعاً بالعقيدة وصدقهم فيها وفهمهم لها ، وليس أيضاً رهناً بتطبيق الشريعة الإسلامية نصاً وروحاً ، بل هو رهن بأمور أخرى أذكرها لك في حينها ، دليلي في ذلك المنطق ، وحجتي في ذلك وقائع التاريخ ، وليس كالمنطق دليل ، وليس كالتاريخ حجة ، وحجة التاريخ لدى مستقاة من أزهى عصور الإسلام عقيدة وإيماناً ، وأقصد به عصر الخلفاء الراشدين .

أنت أمام ثلاثين عاماً هجرياً (بالتحديد تسعة وعشرون عاماً

وخمسة أشهر) هى كل عمر الخلافة الراشدة ، بدأت بخلافة أبى بكر
 (سنتين وثلاثة أشهر وثمانية أيام) ثم خلافة عمر (عشر سنين وستة
 أشهر وتسعة عشر يوما) ثم خلافة عثمان (إحدى عشرة سنة وأحد
 عشر شهرا وتسعة عشر يوما) ثم خلافة على (أربع سنين وسبعة
 أشهر)^(٢) ، وتستطيع أن تذكر بقدر كبير من اليقين أن خلافة أبى بكر
 قد انصرفت خلال العامين والثلاثة أشهر إلى الحرب بين جيشه وبين
 المرتدين فى الجزيرة العربية ، وأن خلافة على قد انصرفت خلال الأربعة
 أعوام والسبعة أشهر إلى الحرب بين جيشه فى ناحيه وجيوش الخارجين
 عليه والرافضين لحكمه فى ناحيه أخرى ، بدءا من عائشة وطلحة والزبير
 فى موقعة الجمل ، وانتهاء بجيش معاوية فى معركة صفين ومرورا
 بعشرات الحروب مع الخوارج عليه من جيشه ، وأنه فى العهدين كانت
 هموم الحرب ومشاغلتها أكبر بكثير من هموم الدولة وإرساء قواعدها ،
 أضف الى ذلك قصر عهد الخلفتين ، حيث لم يتجاوز مجموع سنواتهما
 ست سنوات وعشرة أشهر ، ويبقى أمامك عهد عمر وعهد عثمان ،
 حيث يمكن أن تتعرف فيهما على الإسلام الدولة فى أزهى عصور
 الإسلام إسلاما ، وأحد العهدين عشر سنين ونصف (عهد عمر) ،
 والثانى حوالى اثنى عشر عاما (عهد عثمان) ، وهى فترة كافية لكل من
 العهدين لكى يقدم نموذجا للإسلام الدولة كما يجب أن تكون ، فعمر
 وعثمان من أقرب الصحابة الى قلب الرسول وفهمه ، والاثنان مبشران
 بالجنة ، وللأول منهما وهو عمر مواقف مشهودة فى نصرة الإسلام
 وإعلاء شأنه ، وهى مواقف لا تشهد بها كتب التاريخ فقط ، بل يشهد
 بها القرآن نفسه ، حين تنزلت بعض آياته تأييدا لرأيه ، وهو شرف
 لا يدانيه شرف ، وللثانى منهما وهو عثمان مواقف إيمان وخير وجود ،
 ويكفيه فخرا أنه زوج ابنتى الرسول ، هذا عن الحاكم فى كل من

(٢) مروج الذهب للمسعودى - الجزء الرابع - (ص ٢٨٧ - ٢٨٨) - دار المعرفة -
 بيروت - لبنان .

العهدين ، أما عن المحكومين ، فهم صحابة الرسول وأهله وعشيرته ، لا تحدث واقعة إلا وتمثل أمامهم للرسول فيها موقف أو حديث ، ولا يأمرون بمكان إلا وتداعت إلى خيالهم ذكرى حدث به أو قول فيه ، ولا تغمض أعينهم أمام المنبر إلا وتمثلوا الرسول عليه قائما . ولا يتراصون للصلاة خلف الخليفة إلا وتذكروا الرسول أمامهم إماما ، وهم في قراءتهم للقرآن يعلمون متى نزلت الآية ، وأين ، ولماذا إن كان هناك سبب للتنزيل ، وباختصار يعيشون في ظل النبوة ويتأسون بالرسول عن قرب وحب ، هذا عن المحكومين ، ولا يبقى إلا الشريعة الإسلامية وهي ما لا يشك أحد في تطبيقها في كل من العهدين ، بل إنك لا تزيد إن أعلنت أن هذا العهد أو ذاك ، كان أزهى عصور تطبيقها لأنها لزوم ما يلزم في ضوء ما سبق أن ذكرنا بشأن الحاكم والمحكوم ، ومع ذلك فقد كان عهد عمر شيئا وعهد عثمان شيئا آخر ، فقد ارتفع عمر بنفسه وبالمسلمين إلى أصول العقيدة وجوهرها ، فسعد المسلمون به ، وصلاح حال الدولة على يديه ، وترك لمن يليه منهاجها لا يختلف أحد حوله ، ولا تتمثل صلاح الحكم وهيبة الحاكم إلا إذا استشهدنا به ، بينما قاد عثمان المسلمين إلى الاختلاف عليه ، ودفع أهل الحل والعقد إلى الإجماع على الخلاص منه ، إما عزلا في رأى أهل الحجة ، أو قتلا في رأى أهل الضراب ، واهتزت هيئته في نظر الرعية ، إلى الحد الذي دفع البعض إلى خطف السيف من يده وكسره نصفين ، أو حصبه على المنبر ، أو التصغير من شأنه بمناداته (يانعثل) نسبة إلى مسيحي . من أهل المدينة كان يسمى نعثلا وكان عظيم اللحية كعثمان ، أو الاعتراض عليه من كبار الصحابة بما يفهم منه دون لبس أو غموض أنه خارج على القرآن والسنة ، ووصل الأمر إلى الدعوة الصريحة لقتله ، حيث يروى عن عائشة قولها : اقتلوا نعثلا لعن الله نعثلا^(٢) ، وهي

(٢) عبقرية الإمام علي ص ٩٩ — المجموعة الكاملة لمؤلفات العقاد — المجلد الثاني — دار الكتاب اللبناني ، ضحى الإسلام لأحمد أمين ج ٣ ص ٢٥٢ — مكتبة النهضة المصرية .

كلها أمور لا تترك لك مجالا للشك فيما وصل إليه أمر الخليفة قبل رعيته ، وما وصل إليه أمر الرعية قبل الخليفة .

وعلى الرغم من أن عمر وعثمان قد ماتا مقتولين ، إلا أن عمر قد قتل على يد غلام من أصل مجوسى ، وترك قتله غصة في نفوس المسلمين ، وأثار في نفوسهم جميعا الروع والهلع لفقد عظيم الأمة ، ورجلها الذى لا يعوض ، بينما على العكس من ذلك تماما ، ما حدث لعثمان عند مقتله ، فقد قتل على يد المسلمين الثائرين المحاصرين لمنزله وبإجماع منهم ، وقد تتصور أن قتلة عثمان قد أشفوا غليلهم بمصرعه على أيديهم ، وانتهت عداوتهم له بموته ، لكن كتب التاريخ تحدثنا برواية غريبة ليس لها نظير سابق أو لاحق ، وإن كانت لها دلالة لا تخفى على أريب ، فالطبرى يذكر في كتابه تاريخ الأمم والملوك^(٤) (لبث عثمان بعدما قتل ليلتين لا يستطيعون دفنه ثم حمله أربعة « حكيم ابن حزام وجبير بن مطعم ونيار بن مكرم وأبو جهم بن حذيفة » فلما وضع ليصلى عليه جاء نفر من الأنصار يمنعهم^(٥) الصلاة عليه فيهم أسلم بن أوس بن بجرة الساعدي وأبو حية المازني ومنعهم أن يدفن بالبقيع فقال أبو جهم ادفنوه فقد صلى الله عليه وملائكته فقالوا لا والله لا يدفن في مقابر المسلمين أبدا فدفنوه في حش كوكب^(٦) فلما ملكت بنى^(٧) أمية أدخلوا ذلك الحش في البقيع) ، وفي رواية ثانية (أقبل عمير بن ضامى وعثمان موضوع على باب فنزا عليه فكسر ضلعا من أضلاعه) ، وفي رواية ثالثة أنهم دفنوه في حش كوكب حين رماه المسلمون بالحجارة فاحتوى حاملوه بجدار دفنوه بجواره فوق دفنه في حش كوكب .

هذا خليفة المسلمين الثالث ، يقتله المسلمون ، لا يستطيع أهله دفنه

(٤) تاريخ الطبرى — الجزء الثالث ص ٤٣٩ — مؤسسة الأعللى للطبعات بيروت — لبنان .

(٥) كذا فى الأصل والصحيح (يمنعونهم من) .

(٦) مقابر اليهود .

(٧) كذا فى الأصل والصحيح (بنو) .

ليلتين ويدفنونه في الثالثة ، يرفض المسلمون الصلاة عليه ، بقسم البعض ألا يدفن في مقابر المسلمين أبدا ، يحصب جثمانه بالحجارة ، يعتدى مسلم على جثمانه فيكسر ضلعا من أضلاعه ، ثم يدفن في النهاية في مقابر اليهود .

أى غضب هذا الذى يلاحق الحاكم حتى وهو جسد مسجى ، ويتقم منه وهو جثة هامة ، ولا يراعى تاريخه في السبق في الإسلام والذود عنه ، ولا عمره الذى بلغ السادسة والثمانين ، ويتجاهل كونه مبشرا بالجنة وزوجا لابنتى الرسول ، ويرفض حتى مبدأ الصلاة عليه أو دفنه في مقابر المسلمين شأنه شأن أفقرهم أو أعصاهم

هو غضب لاشك عظيم ، وخطب لا ريب جليل ، وحادث لا تجد أبلغ منه تعبيرا عن رأى المسلمين في حاكمهم ، وأمر لا يؤثر في الإسلام من قريب أو بعيد ، فعثمان رضى الله عنه ليس ركنا من أركان الإسلام ، وإنما هو بشر يخطئ ويصيب ، وحاكم ليس له من الحصانة أو القدسية ما يرفعه عن غيره من المسلمين ، لكنك لا تملك إلا أن تتساءل معى وأن تحيب .

— ألم يكن عثمان وقت اختياره واحدا من خيار المسلمين ، مبشرا بالجنة وأحد ستة هم أهل الحل والعقد ، وأحد اثنين لم يختلف المسلمون على أن الخلافة لن تخرج عنهما وهما عثمان وعلى ؟

والإجابة (بلى)

— ألم يكن المسلمون في أعلى درجات تمسكهم بالعقيدة ، وأقرب ما يكونون إلى مصدرها الأول وهو القرآن ومصدرها الثانى وهو السنة ، بل كان أغلبهم أصحابا للرسول وناقلين عنه ما وصلنا من حديث وأحداث ؟

والإجابة (بلى) .

— ألم تكن الشريعة الإسلامية مطبقة في عهد عثمان رضي الله عنه ؟
والإجابة (بلى)

— هل ترتب على ماسبق (حاكم صالح ومسلمون عدول وشريعة
إسلامية مطبقة) أن صلح حال الرعية ؟ ، وحسن حال
الحكم ؟ وتحقق العدل ؟ وساد الأمن والأمان ؟
والإجابة (لا)

وهنا نصل سويا إلى مجموعة من النتائج نستعرضها معا عسى أن تحل
لنا معضلة التفسير وأن تجيب معنا على السؤال الحائر وموجزه لفظ
(لماذا) .

النتيجة الأولى :

ان العدل لا يتحقق بصلاح الحاكم ، ولا يسود بصلاح الرعية ،
ولا يتأتى بتطبيق الشريعة ، وإنما يتحقق بوجود ما يمكن أن نسميه
(نظام حكم) ، وأقصد به الضوابط التي تحاسب الحاكم إن أخطأ ،
وتمنعه إن تجاوز ، وتعزله إن خرج على صالح الجماعة أو أساء
لمصالحها ، وقد تكون هذه الضوابط داخلية ، تنبع من ضمير الحاكم
ووجدانه ، كما حدث في عهد عمر ، وهذا نادر الحدوث ، لكن ذلك
ليس قاعدة ولا يجوز الركون اليه ، والأصح أن تكون مقننة ومنظمة ،
فقد واجه قادة المسلمين عثمان بخروجه على قواعد العدل بل وأحيانا
بخروجه على صحيح جوهر الإسلام ، فلم يغير من سياسته شيئا ،
وبحثوا فيما لديهم من سوابق حكم فلم تسعفهم سابقة ، ومن قواعد
لتسيير أمور الدولة فلم يجدوا قاعدة ، واشتد عليهم الأمر فحاصروه
وطلبوا منه أن يعتزل ، ولأن قاعدة ما في هذا الأمر لم تكن موجودة ،
فقد أجابهم بقوله الشهير والله لا أنزع ثوبا سربلنيه الله (أى ألبسنيه
الله) ، وحين اقترب الأمر من نهايته ، وأصبح قاب قوسين أو أدنى من

ملاقاة حتفه على يد رعيته ، أرسلوا إليه عرضاً فيه من المنطق الكثير .
ومن الصواب بما لا يختلف عليه ، فقد خيره بين ثلاث ، إما الإقادة
منه (أى أن يعاقب على أخطائه شأنه شأن أى مسلم يخطئ) ،
ويستمر بعدها خليفة بعد إدراكه أنه لا خطأ دون عقاب ، وإما أن يتبرأ
من الإمارة (أى أن يعتزل الخلافة بإرادته) ، وإما أن يرسلوا الأجناد
وأهل المدينة لكى يتبرأوا من طاعته (أى أن يعتزل الخلافة بإرادة
الرعية) فكان رده كما ورد فى رسالته الأخيرة كما انتسخها بن سهيل^(٨)
(وهم يخبروننى إحدى ثلاث إما يقيدوننى بكل رجل أصبته خطأ أو
صواباً غير متروك منه شيء ، وإما أعتزل الأمر فيؤمرون آخر غيرى ،
وإما يرسلون إلى من أطاعهم من الأجناد وأهل المدينة فيتبرأون من الذى
جعل الله سبحانه لى عليهم من السمع والطاعة فقلت لهم أما إقادتى من
نفسى فقد كان من قبلى خلفاء تخطئ وتصيب فلم يستقدم أحد
منهم وقد علمت أنما يريدون نفسى وأما أن أتبرأ من الإمارة فإن
يكلبوني أحب إلى من أن أتبرأ من عمل الله عز وجل وخلافته وأما
قولكم يرسلون إلى الأجناد وأهل المدينة فيتبرأون من طاعتي فلست
عليكم بوكيل ولم أكن استكرهتهم من قبل على السمع والطاعة ولكن
أتوها طائعين) ، هنا يوضح عثمان بصراحة أن مراجعة الخليفة على
الخطأ لم تكن واردة فيمن سبقه من الخلفاء (أبو بكر وعمر) أو على
الأقل ليس لها قاعدة ، وهنا أيضاً يعلن بلا مواربة أنه مصر على تمسكه
بالحكم حتى النهاية وأن اعتزاله غير وارد ، وهنا أيضاً يواجه الدعوة إلى
سحب البيعة بمنطق غريب مضمونه ، وهل كنت أكرهتكم حين
بايعتم ؟ وكأن البيعة أبدية ولا مجال لسحبها أو النكوص عنها .

لا قاعدة إذن ولا نظام للرقابة ، والأمر كله موكل لضمير الحاكم
إن عدل وزهد كان عمر ، وإن لم يعدل وتمسك بالحكم كان عثمان .

(٨) تاريخ الطبرى ص ٤٣٧ - الجزء الثالث - مرجع سابق .

لقد أعلن عثمان أن نظام الحكم الإسلامى (من وجهة نظره) يستند الى القواعد الآتية :

— خلافة مؤبدة .

— لا مراجعة للحاكم ولا حساب أو عقاب ان أخطأ .

— لا يجوز للرعية أن تنزع البيعة منه أو تعزله ، ومجرد مبايعتها له مرة واحدة ، تعتبر مبايعة أبدية لا يجوز لأصحابها سحبها وإن رجعوا عنها أو طالبوا المبايع بالاعتزال .

ولأن أحدا لا يقر ولا يتصور أن تكون هذه هى مبادئ الحكم فى الإسلام ، قتله المسلمون ، لكن السؤال يظل حائرا ، ومضمونه ، هل هناك قاعدة بديلة ؟ أو نظام حكم واضح المعالم فى الإسلام ؟ هل هناك قاعدة فى القرآن والسنة تحدد كيف يبايع المسلمون حاكمهم ، وتضع ميقاتا لتجديد البيعة ، وتحدد أسلوبا لعزل الحاكم بواسطة الرعية ، وتثبت للرعية حقها فى سحب البيعة كما ثبت لها حقها فى إعلانها ، وتعطى المحكومين الحق فى حساب الحاكم وعقابه على أخطائه ، وتنظم ممارستهم لهذا الحق ؟

أعتقد أن السؤال كان حائرا ولا يزال ، بل إن السؤال نفسه قد اختفى بعد عهد الخلفاء الراشدين ، وحرص المزايدون والمتزيدون فى عصرنا على إخفائه ، تجنبنا للخرج ، وتلافيا للخلاف ، ونأيا بأنفسهم عن الاجتهاد وهو أمر بالنسبة لهم عسير ، ربما عن قعود ، وربما عن جمود ، وربما عن عجز .

النتيجة الثانية :

إن تطبيق الشريعة الإسلامية وحده ليس هو جوهر الإسلام ، فقد طبقت وحدث ما حدث ، وأخطر من تطبيقها بكثير وضع قواعد الحكم العادل المتسق مع روح الإسلام ، فقد رأينا أن الشريعة كانت

مطبقة ، وأن الحاكم كان صالحا ، وأن الرعية كانت مؤمنة ، وحدث ما حدث ، لغياب ما غاب ، وأظنه لا يزال غائبا .

ولعل ما حدث في السودان خير دليل على مغبة البدء بالوجه العقابى للإسلام ، وهو ما حدث حين أعلن الحاكم عن تطبيق الشريعة الإسلامية وبدأ فى إقامة الحدود فى مجتمع مهدد بالجماعة ، الأمر الذى ترتب عليه أن أصبح أنصار تطبيق الشريعة الإسلامية بعد تلك التجربة أقل بكثير من أنصارها قبل التطبيق ، فالبدء يكون بالأصل وليس بالفرع ، وبالجوهر وليس بالمظهر ، وبالعدل قبل العقاب ، وبالأمن قبل القصاص ، وبالأمان قبل الخوف ، وبالشعب قبل القطع .

النتيجة الثالثة :

إنك إن انتقلت من عهد عثمان إلى عهدنا الحاضر ، لاتجد شيئا قد اختلف أو استجد سواء بالنسبة لحل مشاكل المجتمع ، أو بالنسبة لمواجهة السلطة إن انحرفت ، من خلال منظور إسلامي ، ودونك ربطهم بين تطبيق الشريعة وحل مشاكل المجتمع ، واسألنى وأسأل نفسك .

— كيف ترتفع الأجور وتنخفض الأسعار إذا طبقت الشريعة الإسلامية ؟

— كيف تحل مشكلة الاسكان المعقدة بمجرد تطبيق الشريعة الإسلامية ؟

— كيف تحل مشكلة الديون الخارجية بمجرد تطبيق الشريعة الإسلامية ؟

— كيف يتحول القطاع العام إلى قطاع منتج بما يتناسب وحجم استثماراته فى ظل تطبيق الشريعة الإسلامية ؟

هذه مجرد عينات من الأسئلة ، على الداعين للتطبيق الفوري (للشرعة) والمدعين أنها سوف يترتب عليها حل (فوري) لمشاكل المجتمع أن يجيبوا عليها ، وهم إن حاولوا الإجابة وجدوا أنفسهم أمام المأزق الذى يدور هذا الحوار حوله ، وهو وضع برنامج سياسى متكامل ، بل إن تفرغهم للإبداع (النقل) من اجتهادات القرن الثانى الهجرى يمكن أن يقودهم إلى تعقيد المشاكل بدلا من حلها ، فالنظرة الضيقة إلى مفهوم الربا إن طبقت فى عالم اليوم ، سوف تقود إلى ارتباك هائل فى سوق المال ، وسوف تلجئ إلى تحايل نرى ملامحه فى تجربة البنوك الإسلامية ، وربما أدت إلى الخراب بدلا من التنمية ، والكساد بدلا عن الراج ، وقبل أن تفر فاك مندهشا أو ترفع يدك معترضا دعنى أذكر لك أن الشرعة لا تقود الى ذلك ، بل إنه اجتهاد القرن الثانى الهجرى هو الذى يقود إذا طبق فى عالم تغيرت معالمه ، وتبدلت أحواله ، وعرف أنماطا من التعامل لم يعرفها السلف ، وطرأت فيه من المتغيرات ما لا يقصر الاستدانة على الحاجة ، أو الإدخار على مفهوم إقراض الغير ، وعرف التضخم الذى يترتب عليه خفض القوة الشرائية للنقود ، إلى غير ذلك مما لا يسعه حصر ولم يشملته اجتهاد بعد ، اللهم إلا اجتهاد فى مناخ غير المناخ ، ولعصر غير العصر .

هذا عن الربا ، فماذا عن الأجور والأسعار والإسكان ، هل هناك علاقة بين هذه الظواهر أو المشاكل وبين تطبيق الشرعة ، المؤكد أنه لا علاقة ولا ارتباط ، لكن الارتباط قائم ومؤكد إن كان الحديث عن برنامج سياسى ينتظم مفردات المجتمع بما فيها الشرعة فى منظومة لا تتناقض مع الاسلام ولا تصادم مع متغيرات الواقع .

النتيجة الرابعة :

إننا يجب أن نفرق بين الهروب والمواجهة ، وبين النكوص والإقدام ، وبين المظهرية والجوهر ، فالمجتمع لن يتغير والمسلمون لن يتقدموا بمجرد

إطالة اللحية وحلق الشارب ، والإسلام لن يتحدى العصر بإمكانيات التقدم بمجرد أن يلبس شبابنا الزى الباكستاني ، ومصر لن يتألق وجهها الإسلامى الحضارى بمجرد أن يتنادى الشباب بغير أسمائهم فيدعو الواحد منهم الآخر باسم (خزعل) ويرد عليه الآخر التحية بأحسن منها فيدعوه (عنيسة) ، واللحاق بركب التقدم العلمى لن يحدث بمجرد استخدام السواك بديلا عن فرشاة الأسنان أو تكحيل العينين أو استعمال اليد فى الطعام أو الإهتمام بالقضايا التافهة مثل نظرية (حبس الظل) فى شأن التماثيل أو الصور أو إضاعة الوقت فى الخلاف حول طريقة دخول المرحاض وهل تكون بالقدم اليمنى أم اليسرى ، وميقات ظهور المهدي المنتظر ، ومكان ظهور المسيح الدجال ، فكل هذه قشور ، والغريب أنها تشغل أذهان الشباب وبعض الدعاة بأكثر مما يشغلهم جوهر الدين وحقيقته ، وهو جوهر لا يتناقض مع التقدم بحال ، وهى حقيقة لا تتوقف أمام هذه الأمور الصغيرة ، ولعلى أعترف لك أيها القارىء أننى حزين أشد الحزن ، ومكلوم حقيقة لا مجازا ، وأنا أشهد شبابنا وقد امتلأ رأسه بهذه الأمور التافهة ، وأشهد قاداته من أصحاب الطموح ، ومدعى إحياء الإسلام ، وهم يرسّخون فيه هذه الأسس ، بل ويتجاوزون ذلك إلى دعوته لترك العلوم (الوضعية) أو الأعمال (العلمانية) والتفرغ للعبادة .

هل هذا هو وجه الإسلام الحقيقى ، وهل هذا هو ما سنواجه به القرن الحادى والعشرين ، وهل هؤلاء الذين يسيئون قيادة أنفسهم وأتباعهم هم الصالحون لقيادة المجتمع ، وهل أقبل منهم أو تقبل منهم دعوتهم للدولة الدينية وهم لا يتمسكون من الدين إلا بالقشور ، ولا يعرفون من العقيدة إلا مظهرها الذى لا أصل له فى كتاب الله ، ولا سند له إلا التأبى بالرسول فى مسابرة لعصر غير عصرنا ، ولجميع يختلف جملة وتفصيلا عن المجتمع الذى نعيشه ، وليتهم تأسوا

به وهو يدعو للرحمة ، ويستتكر قتل المسلم للمسلم ، ويدعو لطلب العلم ولو في الصين ، ويستتكر اعتزال العمل للعبادة ، ويعدل في قسمته بين الدين والدنيا ، ويعلن حكمته الخالدة للأجيال التالية له ، ومضمونها أنهم أعلم بشئون دنياهم .

هؤلاء قوم كرهوا المجتمع فحق للمجتمع أن ييادهم بكرها بكره ، ولفظوه فحق له أن يلفظهم ، وأدانوه بالجاهلية فحق له أن يدينهم بالتعصب والغلق الذهني ، وخرجوا عليه فحق له أن يعاملهم بما اختاروه لأنفسهم ، معاملة الخارجين على الشرعية والقانون ، ووضعوا أنفسهم في موضع الأوصياء على الجميع ، وهم أولى الناس بأن يعاملوا معاملة المحجور عليهم ، وهم من قبل ومن بعد ، أساءوا للإسلام ذاته حين ادعوا عليه ما ليس فيه ، وأظهروا منه ما ينفر القلوب ، وأعلنوا باسمه ما يسىء إليه ، وأدانوه بالتعصب وهو دين السماحة ، واتهموه بالجمود وهو دين التطور ، ووصموه بالإنغلاق وهو دين التفتح على العلم والعالم ، وعكسوا من أمراضهم النفسية عليه ما يرفضه كدين ، وما يرفضه كمسلمين .

هو الهروب لأنه أسهل من المواجهة ، وهو النكوص لأنه أهون من الإقدام ، وهي المظهرية لأنها أيسر من إدراك الجوهر ، وهم في مزايدهم على المظاهر يغالون في المطالبة بالشرعية ، وهي مطالبة تتسق مع ما درجوا عليه واتسق تفكيرهم معه ، فتطبيق الشريعة في مجتمعنا الحالي ، على ما تركه السلف دون اجتهاد ومراجعة ، إنما تمثل مظهرا لا غناء فيه ، وظاهرا من الأمر لا جوهر له ، ومجرد إطار شكلي لا مضمون داخله ، أما الجوهر والإطار والمضمون فهو ما أشرت إليه من قواعد تنظم المجتمع على أساس لا تتناقض مع جوهر الدين في شيء ، ولا تصطدم مع معطيات العصر في إطارها العام ، وهو مطلب بالنسبة لهم عسير ، فهم مطالبون أولا أن يروا العصر على حقيقته قبل أن يُنظروا

له ، وأن يعيشوه قبل أن يبرمجوه ، وأن يتفاعلوا معه قبل أن يخططوا مستقبله ، وهم في النهاية سحابة صيف لا أشك أنها إلى زوال ، وغيم داكن لا أحسب إلا أنه إلى انقشاع .

رابعاً : إن أصحاب وجهة النظر الأولى ، وأقصد بهم الداعين إلى التطبيق الفوري للشرعة الإسلامية ، يضمرون عداً واحداً له للديموقراطية ، إما عن قصد نتيجة عدم إيمانهم بها كما أسلفت ، وإما عن حسن نية من الكثيرين الذين يدفعهم حماسهم للشرعة إلى المطالبة بإقرارها بعرضها على مجلس الشعب ، دون أن تناقش على نطاق شعبي واسع ، مع تلويحهم بسيف الخروج عن الدين لأعضاء المجلس ، إن هم رفضوا أو تأنوا أو ترددوا ، ويتجاوز البعض فيحاولون القفز فوق المجلس ، متوجهين مباشرة إلى رئيس الجمهورية ، ومطالبين له بوضعها — هكذا — موضع التنفيذ الفوري الناجز .

ولأن الأمر كما أوضحت ليس أمر شريعة بل أمر اختيار بين الدولة الدينية والدولة المدنية ، وهو اختيار كما شرحت من قبل ، بين بديل واضح ومطبق وهو الدولة المدنية ، وبديل آخر لم يجهد أصحابه أذهانهم في بلورته وتوضيحه وهو الدولة الدينية ، فإنه من الصعب والأمر كذلك أن يقضى بشأن هذا الأمر في جلسة أو اثنتين ، أو في أسبوع أو اثنين ، بل إننى أتصور سبيلاً آخر لطرح هذا الأمر ومناقشته ، وهو سبيل أرى أنه الأوفق والأصح ، ليس فقط من وجهة نظري ، بل إنه لزوم ما يلزم بالنسبة لأمر هذا شأنه ، وتلك طبيعته ، ولعل قبل أن أعرض تصوري في هذا الشأن ، أسمع رأى المعارضين لقرلى جملة وتفصيلاً ، وكأنى بهم يقولون ، ها هو يلتوى بالكلم ، وينكر علينا حقاً يرضاه للآخرين ويطلبه لنفسه ، ويتصور الديموقراطية وقفاً على آرائه ونظرائه ، ولا يلتزم بالدستور الذى أقر أن تكون مبادئ الشرعة

الإسلامية هي المصدر الرئيسي للقوانين ، ولا يلزم نفسه بإرادة الأمة التي أنشأت هذا التعديل ، وتمثلت في استفتاء شعبي أعطى التأيد الكامل له ، وهي كلها آراء جديرة بالبحث والمناقشة ، وتستحق بالفعل كثيرا من التوقف والتأمل .

أما عن الدستور فلا أحسب أنه قد جاء بجديد ، فأغلب القوانين القائمة مستمدة من مبادئ الشريعة الإسلامية ، مما يجعل منها المصدر الرئيسي للتشريع في مصر ، مع ملاحظة أرى أن إبداءها واجب ، وتتلخص في أن الدستور ليس كتابا مقدسا ، وأنه يحق لأي مواطن أن يختلف مع بنوده أو أن يعترض عليها ، وله أيضا أن يطالب بتعديلها ، على أن يسلك في هذا السبيل ما نظمته الدستور نفسه من سبل لتعديل مواده أو إلغائها أو الإضافة إليها ، بل إن أصحاب وجهة النظر الأولى يعترضون على الكثير من نصوص الدستور ، مثل النص على تعدد الأحزاب الأمر الذي يختلف عن اعتقادهم في قصرها على حزبين هما حزب الله وحزب الشيطان ، بل ويتجاوز أغلبهم تلك الجزئية إلى الاعتراض على ما يتعلق بنظام الحكم في الدستور جملة وتفصيلا .

ما بالهم إذن يلقون الحجة وهي مردودة إليهم ، ويطلقون الرأي وهو مأخوذ عليهم ، ويستندون للدستور وهو غير مقبول منهم ..

وقريب من ذلك احتكامهم إلى الاستفتاء دليلا على التأيد الشعبي ، ورفضهم الإعراف بشرعية جميع الاستفتاءات التي حدثت منذ اختلفت معهم الثورة وحتى الآن ، عدا استفتاء واحد صادف هوى في نفوسهم ، ومس من قلوبهم الشغاف ، وحلق بهم في أحلام وردية ، وامتشقوه سلاحا يخرسون به الألسنة ، ويذودون به عن أوهامهم حيناً وأحلامهم أحيانا .

هو الهوى حين يتسلط ، والغرض حين يستبد ، والمنطق حين

يهرب ، والعقل حين تغشاه العاطفة ، والحجة حين يشوبها الضعف ، والكلام حين يحتوى خبيثا ، معناه ليست لنا عقول .

ليس الدستور إذن هو السند ، وليس الاستفتاء هو الحجة ، وإنما سبيلهم الوحيد كما أتصور ، أن يفعلوا ما فعله الآخرون ، وهو أن يتقدموا إلى الشعب ببرنامجهم السياسى ، وأن يشكلوا حزبهم أو أحزابهم ، فإن حازوا الأغلبية فى انتخابات حرة فقد ألزمونا بالحجة الدامغة ، وأخرسوننا بالفعل السديد ، وقد اخترت لفظ (أخرسوننا) عن قصد لاعتقادي أنه سوف يكون واقعا لامراء فيه ، ففاقد الديمقراطية لا يعطيها ، لكنه إن توصل للحكم بإرادة الشعب كان له ما أراد .

هنا قد يحتج القارىء بأن القوانين الحالية لا تتيح لهم تشكيل أحزاب على أساس العقيدة الدينية ، وهو نص قانونى له وجاهته ، لكون الأحزاب السياسية منبرا لكل المصريين مهما اختلفت عقائدهم ، لكنى أحسب أن المناخ الرديء قد تجاوز ذلك ، وأن الإخوان المسلمين على سبيل المثال يملكون حزبا ، ومكتب إرشاد ، وصحفا ومجلات حزبية وغير حزبية تدافع عنهم وتبنى آراءهم بل ووصل الأمر إلى تواجد ممثلين لهم فى المجلس النيابى بعد تحالف الوفد والإخوان المسلمين ، ذلك التحالف الذى يشبه بعض الظرفاء بزواج المتعة الذى تعترف به بعض طوائف الشيعة وتنكره طوائف السنة .

هم موجودون إذن ، وهم توصلوا بالشرعية إلى تواجد شرعى ، وإنكار تواجدهم إخفاء للرؤوس فى الرمال ، والسماح لهم ولغيرهم من التيارات السياسية الدينية بتشكيل أحزابهم له من المزايا ما لا يستهان به ، فسوف يلزمون بوضع برامج سياسية ، وسوف يدور الحوار معهم على أرض الواقع السياسى ، وسوف يكون حوار دنيا لا حوار دين ، وسوف يكون هدفهم كراسى الحكم لا قصور الجنة ، وسوف يحجم

أئمة المساجد عن المزايدة على مقولاتهم لدخولهم آنذاك في دائرة العمل السياسي الصريح ، وسوف تتحول الأحزاب السياسية إلى معارضتهم بدلا من المزايدة عليهم ، وسوف يختلفون فيما بينهم بأكثر من اختلافهم مع الآخرين ، وسوف يواجهون بعضهم البعض بأكثر مما يواجهون الآخرين ، وسوف يتحاورون في ساحة ليست ساحتهم ، ويتكلمون لغة تصعب عليهم مفرداتها ، ناهيك عن قواعدهما ، وفي كل هذا رحمة من الله أى رحمة ، ولطف بالوطن أى لطف ، ولا حجة هنا للقائلين بأن ذلك سوف يدعو إلى إنشاء أحزاب دينية قبطية ، وأنه سوف يمزق الوطن طائفيًا ، فدرس التاريخ ينبئنا بأن ذلك غير وارد ، وإن ورد فلا تأثير له ، وغير بعيد عن الأذهان حزب أخنوخ فانوس ، الذى تكون وقضى دون أن يزيد عدد أفراداه على الآحاد ، وغير بعيد تجربة الوفد حين استوعب الأغلبية الساحقة من أقباط مصر ، الذين تحتويهم دائما راية العلمانية ، وتستهيهم شعاراتها ، وهو أمر مازالت أسبابه قائمة ، وحديث ذلك يطول ، وهو في مجمله حديث يهون من أسباب التخوف ولا يدعمها ، ويؤكد ما أدعو إليه ولا ينفيه .

هذه هى وجهة النظر الثانية أيها القارىء ، أفضت فيها لكثرة ما أفاض أصحاب وجهة النظر الأولى في عرض آرائهم وتزيينها ، وأحسب بعد ذلك أنك إلى اختيار ، وأن التفكير الهادىء سوف يقودك إلى قرار ، بل إننى أحسب أنك إن توصلت بعد ما سبق إلى مجرد التردد فسوف أحمد الله ، ولعلك أدركت معى أنهم قد اختاروا الطريق السهل ، وأن اتباعهم إلى ما لا تعلم وما لا يعلمون أمر جلل ، وأن عليهم أن يجاهدوا في نفوسهم هوى السلطة وزينة مقاعد الحكم ، وأن يجتهدوا قبل أن يجهدوا الآخرين بحلم لا غناء فيه ، وأن يفكروا قبل أن يكفروا ، وأن يواجهوا مشاكل المجتمع بالحل لا بالهجرة ، وأن يقتصدوا في دعوى الجاهلية حتى لا تقترن بالجهل ، وأن يعلموا أن الإسلام أعز من أن يهينوه بتصور المصادمة مع العصر ، وأن الوطن أعز من أن

يهدموا وحدته بدعاوى التعصب ، وأن المستقبل يصنعه القلم
لا السواك ، والعمل لا الاعتزال ، والعقل لا الدروشة ، والمنطق
لا الرصاص ، والأهم من ذلك كله أن يدركوا حقيقة غائبة عنهم ،
وهي أنهم ليسوا وحدهم .. جماعة المسلمين .

قراءة جديدة في أوراق الراشدين

للقارىء أن يحزن ومن حقه أن يتعجب ، وهو يستعرض معنا ما عرضناه في الفصل الأول حول مصرع عثمان ، أما الحزن فأسبابه مفهومة ، وأما التعجب فأبوابه كثيرة ، إن سددت منها بابا وحسبت أنك استرحت ، انفتحت عليك أبواب ، وأثقلتك هموم ، وحسبك أنك إن أدنت لا تدري من تدين ، فأنت إن أدنت الثائرين لا تملك أن تبريء عثمان ، وأنت إن أدنت عثمان لا تملك أن تبريء الثائرين ، وأنت إن أدنت الثائرين لا تملك إلا أن تتعاطف معهم في نوازعهم ، وأنت إن أدنت عثمان لا تملك إلا أن تتعاطف معه في مصرعه ، ولعلك بحكم العاطفة الدينية أقرب إلى إنصاف عثمان ، وإلى تلمس الأعذار له ، لكنك تصطدئ في سبيلك هذا بأقوال كبار الصحابة وأفعالهم ودعوة بعضهم الصريحة إلى حمل السيف والخروج عليه ، فهذا عبد الرحمن بن عوف يقول لعل : إن شئت أخذت سيفك وآخذ سيفي ، فقد خالف ما أعطاني ثم يقول لبعض أصحابه في المرض الذي مات فيه : عاجلوه قبل أن يطغى ملكه^(١) وهذا طلحة يؤلب الثائرين حتى لا يجد على مفرا

(١) الفتنة الكبرى — الأعمال الكاملة لعله حسين ، المجلد الرابع (ص ٣٦٦ - ٣٦٧) — دار الكتاب اللبناني — بيروت .

من أن يفتح بيت المال ، ويوزع من أمواله عليهم حتى يتفرقوا ، ويقره
عثمان على ما فعل ، ولن تمر شهور حتى يقتل عثمان ، وحتى يخرج
طلحة نفسه مطالباً بالثأر له في جيش عائشة ، وحتى يصاب بسهم رماه
به مروان بن الحكم ، صفى عثمان وساعده الأيمن ، وخليفة المسلمين
بعد ذلك بثلاثين عاماً ، ورفيق طلحة في الجيش الثائر من أجل الثأر ،
وساعتها سوف يدرك طلحة أنها النهاية ، فيردد في لحظات الصديق مع
النفس ومع الله ، هذا سهم رماني به الله ، اللهم خذ لعثمان مني حتى
ترضى^(٢) ، وهو قول بالغ الدلالة على صحوة الضمير ، وتيقن الخطأ ،
ولم يكن طلحة في هذا مبتدعاً ، وإنما كان مسائراً لفعل أصحابه ، وهم
أنفسهم صحابة الرسول ، غاية ما في الأمر أنه كان أكثر تطرفاً ،
فأهلك وهلك ، أما علي والزبير وابن مسعود وعمار وغيرهم ، فقد
تراوحوا في معارضتهم بين العنف واللين ، و انتهوا إلى ما انتهى إليه
طلحة ، حين هلك بعضهم معه ، وتأخر البعض إلى حين .

حدث ما حدث ، وقتل المسلمون بسيف المسلمين ، وهلك
الصحابه بسيف الصحابه ، وبقيت دلالات الحوادث تؤرق أذهاننا
حتى اليوم ، واختلف الفقهاء حتى يومنا هذا مع ما لم يتمن أحد أن
يناقش ناهيك عن أن يحدث ، وهو (شرعة قتال أهل القبلة) ، أى
مشروعية قتال المسلمين للمسلمين ، وقتل المسلمين للمسلمين ، ويحلو
للـبعض أن ينسب نشأة هذه الظاهرة إلى أوائل عهد عليّ ، لكننا نعود بها
إلى عهد أبي بكر ، حين نتوقف أمام حروب الردة متأملين ، مفرقين بين
قتال أبي بكر للمرتدين عن الإسلام ، وبين قتاله للممتنعين عن دفع
الزكاة له أو لبيت المال ، ولنا في التفرقة بين الفريقين منطق بسيط ،
يسلم بارتداد الفريق الأول ، ويتحرز في وصف الفريق الثاني بالردة ،
فقد كانوا ينطقون بالشهادتين ، ويؤدون الفرائض جميعاً دون إنكار ،

(٢) راجع الطبقات لابن سعد ، وتاريخ الطبري ومروج الذهب للمسعودي وغيرهما .

ويؤدون الزكاة نفسها لكن للمحتاج وليس للخليفة أو لبيت المال ، وكانت حجتهم في ذلك أن الآية الكريمة (خذ من أموالهم) ، منصرفة إلى الرسول ، موجهة إليه ، ولا يجوز أن تنصرف لغيره ، لأنها لم توجه إلى غيره ، حتى لو كان هذا الغير خليفة الرسول ، ولعلنا ونحن نتأمل ونفكر ، وربما نتعاطف ، نستحضر في أذهاننا موقف عمر من أبي بكر ، وهو يسأله عن حجته في قتل من ينطق بالشهادتين ، فيجيبه أبو بكر بما يعنى أن للشهادة (حقها) ، يقصد بهذا الحق أداء الزكاة لبيت المال ، وهو اجتهاد مجهد وجهيد ، ولعل عمر كان يستحضر في ذهنه وهو يحاور أبا بكر حديث الرسول عن أن المسلم لا يقتل إلا لثلاث ، إن زنى بعد إحصان ، أو ارتد بعد إيمان ، أو قصاصا لقتل النفس بغير حق ، ولعله كان يرى أن نفى الإيمان عن ناطق الشهادتين ، مؤدى الصلاة ، صائم رمضان ، حاج البيت إن استطاع لذلك سبيلا ، مؤدى الزكاة إلى المحتاج دون وساطة ، أمر إن لم يتسع له الإنكار ، ونظنه يتسع له ، فلا بد أن يضيق به باب القبول أى ضيق ، ولعلنا إلى مثل ذلك الضيق أقرب ، بل لعلنا منكرون كل الإنكار ، لسبب يتصل بنا أكثر مما يتصل بعمر أو بأبي بكر ، فنحن نفعل ما فعله أولئك القوم تماما ، وندفع الزكاة للمحتاج كما كانوا يدفعونها تماما ، ولا ندفعها مثلا لوزارة الخزانة أو لرئيس الجمهورية ، وإن جاز لأبي بكر قتالهم وقتلهم ، فإنه يجوز للبعض أن يخرجوا علينا مقاتلين وقاتلين ، لا يشفع لنا عندهم أن نرفع عقيرتنا بالنطق بالشهادتين ، ولا أن نقسم على أننا ملتزمون بأركان الدين ملزمون لأنفسنا بها ، ولولا أننا لم نجد في ديننا عصمة لغير النبي ، ولولا أيضا أننا نرى أن اجتهاد أبي بكر لا يلزم من يليه ، وإلا لسلك جميع جمع الخلفاء سبيله في تولية من يليه ، بالنص على اسمه في كتاب مغلق يبايعون عليه مغلقا ، وهو ما لم يأخذ به أحد بعده ، لولا هذا كله ، ولولا إيماننا بأن الإسلام حق ، والقرآن حق ، ونبوة الأنبياء حق ، وبشرية غيرهم حق ، ما تناولنا ما أوردناه ،

وما استطردها فذكرنا أن أبا بكر كان على حق ، إذا ناقشنا الأمر من باب آخر هو باب السياسة . فلولا ما فعل ما أصبح للإسلام دولة ثابتة الأركان ، متينة البنيان ، تفتح البلدان ، وتنشر العقيدة وتثبت دعائمها ، ولقد اجتهد أبو بكر في السياسة فأصاب دون شك ، واجتهد في الدين فأصاب أجريين في رأيه ، وأجرا واحدا في رأينا ، وربما أثبت لمن يروونه أصاب أجرا واحدا أن السياسة قد تتناقض مع قواعد الدين وأصوله ، تلك المحفوظة لنا تماما كما وجدها ، وكما نجدتها قرآنا وسنة ، وما كان اجتهدنا إلا اجتهدا ، وما كان لأحد أن يزعم أن اجتهد أبا بكر أصل من أصول العقيدة أو ركيزة من ركائز الإيمان ، وما كان لنا أن نؤيد ما قد يراه البعض من أن قرار أبا بكر كان سياسيا وليس دينيا ، وبمعنى آخر كان علمانيا يفصل بين السياسة والدين ، فنحن لا نود أن نرد على تعسف في الاجتهاد بتعسف في الاستنتاج ، ولعل فيما ذكرناه ونذكره الكفاية لاستئزال اللعنات علينا ممن يرون في أسماء الصحابة قدسا من الأقداس ، وفي أفعالهم طوطما لا يمس ، وحسبنا أن نذكرهم بحديث الرسول الكريم ، عن أن عمار بن ياسر سوف تقتله الفئة الباغية ، وهو حديث ثابت وصحيح ، لأن الجميع تذكره حين قتل عمار ، تذكره جيش على فتهلل ، وتذكره جيش معاوية فتزلزل ، ولم يهدىء روعه إلا رد معاوية المحنك « قتله من أخرجه » ، غير أنا نرى الأمر بعد هذه السنوات عظيما وجليلا وذا خطر ، ونقرأه بعد كل هذه السنوات فتزلزل ، فأحدى الفئتين باغية لا شك ، ولو سلمنا بظاهر الحديث لحكمنا على جيش معاوية بالبغي ، ولأصبح معاوية باغيا ، وعمرو بن العاص باغيا ، ومروان بن الحكم باغيا ، وعبيد الله بن عمر باغيا ، وغيرهم وغيرهم ، ولو سلمنا بتفسير معاوية لأصبح البغاة فريقا من كبار الصالحين لا نجرؤ على ذكر أسمائهم مقترنة بالبغي ، وإذا كنا قد توقفنا عند مقابلة اجتهاد أبا بكر باجتهد مقابل ، فإن بعضا من كبار الصالحين مثل واصل بن عطاء ، فقيه المعتزلة وإمامهم ، وعمرو بن

عبيد ، الزاهد الورع ، الذى وصفه الخليفة المنصور بقوله الشهير (كلكم يطلب صيد . غير عمرو بن عبيد) ، كانا أجراً منا حين أطلقا لعقولهم العنان ، وهما من هما ، تدينا وفقها وعلمنا ، فأنكرا فعل الفريقين فى أصحاب الجمل ، وأصحاب صفين ، وذكرنا أنه لا تجوز قبول شهادة على وطلحة والزبير على باقة بقل^(٣) ، وأوضح من قول واصل وعمرو ، قول عبد الله بن عباس لعبد الله بن الزبير (لو كان جيش الإمام على حق فقد كفر الزبير بقتاله ، ولو كان جيش عائشة على حق فقد كفر الزبير بتخليه عنه)^(٤) ، وهى أقوال لانفحصها ولا نمحصها ، وإنما نذكرها متأملين ، مقارنين عصرا بعصر ، ومناخا بمناخ ، وفكرا بفكر ، وحسبنا أننا لا نتجاوز الاجتهاد فى تفسير الوقائع ، بينما اجتهد عمر بن الخطاب فيما هو أجل وأعظم ، بخالفا ما نعرفه ونلتزم به من أنه لا اجتهاد فى النص ، أو لا اجتهاد مع وجود نص ، ولم يكن اجتهاده قاصرا على التفسير أو التعديل ، بل امتد إلى التعطيل والمخالفة ، ولم ينكر عليه أحد من الصحابة اجتهاده ، ولعلنا لا نعرف نظيرا لعمر كرجل دين ورجل دولة على مدى التاريخ الإسلامى كله ، فهو القاسى على نفسه فى الحق ، ومن هنا قبلت الرعية قسوته ، ثقة منها أنه على حق ، وهو الزاهد فى الدنيا زهداً لم يعرفه حاكم قبله أو بعده ومن هنا قبل الجميع أن يحاسبهم ، وأن يتحرى عن كسبهم ، وأن يأخذ منهم ما يفيض عن حاجتهم ، وأن يعنف عليهم أشد العنف ، إن رأى فيهم أهون الميل للهوى ، أو الهوى للميل ، وهو الذى يخطئ فيتعلم من الخطأ ولا تأخذه العزة بالإثم ، فها هو يولى عمار بن ياسر على الكوفة ، ثم لا يلبث أن يتبين أن صلاح الدين لا يعنى بالضرورة صلاح الدنيا ، وأن للحكم ميدانه وللسياسة فرسانها ، وليس

(٣) الملل والنحل للشهرستانى - دار المعرفة - بيروت - الجزء الأول - ص ٤٩ . والبقل هو كل نبات انحضرت له الأرض (لسان العرب ومختار الصحاح) .

(٤) مروج الذهب للمسعودى ج ٣ - ص ٩٠ - دار المعرفة - بيروت .

بالضرورة أن يكونوا رجال الدين وفرسانه ، فيعزل عمار ، ويولى أمثال
المغيرة بن شعبة ويزيد بن أبي سفيان ومعاوية بن أبي سفيان ، ويرفض
أن يولى أباذر معلنا أمامه أن به ضعفا ، وأن الضعيف لا يولى مهما
ارتفع في سلم العقيدة درجات ، فهذه ساحة وتلك ساحة ، إن
اجتمعنا — ونادرا ما تجتمعان — فهو الكمال ، وإن افترقتا — وغالبا
ما تفترقان — فلكل ساحة رجالها ، ولكل ميدان فرسانه ، فرجال
السياسة أجدر بالحكم ، ورجال الدين أحفظ للعقيدة ، غير أن أعظم ما
تركه عمر لنا ، هو ذاته أكثر ما تجنبه اللاحقون ، وما ارتعدوا عند
ذكره ، ناهيك عن الإقدام عليه ، ونقصد به الاجتهاد ، ذلك الذى
بدأنا حديث عمر بذكره وما تميز عمر فيه عن الجميع ، حين اجتهد
— كما ذكرنا — مع وجود النص القرآنى ، وبالمخالفة له ، وقدم فى تبرير
ذلك حجة رائعة ، ما أجدر المتغلقين فى زماننا أن يقفوا أمامها بالتأمل
طويلا ، وما أجدرنا بأن نذكرها لهم تفصيلا ، عسى أن تتسع لها
قلوبهم ، ويتعلموا منها أن العقل قد يسبق النقل ، وأن التفكير لا بد وأن
يسبق التكفير ، ولعلنا نسائلهم مداعبين قبل أن نعرض عليهم
ما نعرض ، ما حكمكم إذا ذكرنا لكم دون تخصيص أو تفصيل أن
حاكما مسلما ، لدولة مسلمة ، قد أفتى بمخالفة نص قرآنى مع علمه به ،
وطبق قاعدة مختلفة معه ومخالفة له ، وأفتى بجواز مخالفة النص ذاكرة أن
واقع الحياة قد تجاوزه ، وأن المنطق لم يعد يستقيم معه ، ولعلنا
متصورون ، بل ومتأكدون من الإجابة ، ولعلنا أيضا هاتفون بهم
حنانيكم ، تمهلوا قليلا ، وتحسبوا كثيرا ، فنحن نتحدث عن عمر بن
الخطاب ، وما كم النموذج كما يسرده عالم جليل ، فى كتاب من أهم
وأرق ما كتب فى السنوات الأخيرة ، أما العالم فهو الدكتور عبد المنعم
التمر ، وأما الكتاب فعنوانه (الاجتهاد)^(٥) وأما القاعدة التى نتحدث
عنها فهى خاصة بسهم المؤلفه قلوبهم وهما كم ما كتبه الدكتور التمر

(٥) (الاجتهاد) للدكتور عبد المنعم التمر — دار الشروق ص ٩٣ — وما بعدها .

(سهم المؤلفة قلوبهم : وهو سهم قد نص عليه القرآن الكريم في آية توزيع الزكاة « إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم » التوبة / ٦٠ — وكان الرسول ﷺ يعطيهم — وهم كفار — أو ليسوا على إسلام صحيح صادق بل متأرجحين ، ليتألف بالعطاء قلوبهم — وطالما استعبد الإنسان إحسان — فيكفوا عن المسلمين شرهم ، وليكسب ودهم أو لسانهم ، وربما حبهم وإسلامهم ، يروى سعيد بن المسيب عن صفوان بن أمية قال : « أعطاني رسول الله ﷺ وإته لأ بغض الناس إلى ، فما زال يعطيني حتى أنه لأحب الخلق إلى » ، وسار أبو بكر رضي الله عنه في خلافته على ما سار عليه الرسول ، حتى جاءه عيينة بن حصن ، والأقرع بن حابس ، فسألا أبا بكر : يا خليفة رسول الله ، إن عندنا أرضا سبخة ليس فيها كلاً ، ولا منفعة ، فإن رأيت أن تعطيناها ؟ فأقطعهما أبو بكر إياها ، على أنهما من المؤلفة قلوبهم ، وكتب لهما كتاباً بذلك ، وأشهد عليه ، ولم يكن عمر حاضراً ، فذهب إلى عمر ليشهد ، فعارض عمر ذلك بشده ، ومحا الكتابة .. فتدمرا وقالوا مقالة سيئة ، فقال لهما : « إن رسول الله كان يتألفكما ، والإسلام يومئذ قليل ، وإن الله قد أغنى الإسلام . إذهبا فاجهدا جهدكم لا يرعى الله عليكما إن رعبنا » .

والشاهد هنا ، أن عمر أوقف حكماً كان مستقراً في أيام الرسول . وجزء من خلافة أبي بكر ، بناء على اجتهاد له ، في سبب إعطاء هؤلاء حيث اعتبر أن السبب الآن غير قائم ، فلا داعي للإعطاء ، والحكم يدور مع علته وجوداً وعدمه ، كما عرفنا فعمر رضي الله عنه ، لم يقف جامداً عند حدود النص وظاهره ولا حدود الفعل ، بل غاص إلى سببه وعلته ، وحكم اجتهاداً منه في فهم الحكم ، على ضوء ظروف الإسلام ، حين صار قويا في غير حاجة إلى تأليف قلوب هؤلاء) ..

كلام منطقي ، وواضح ، وصریح ، يترتب عليه سؤال منطقي ،

وراضح ، وصرح أيضا ، مضمونه : هل يجوز لنا أن نتأسى بعمر ،
فنعطل نصا ، أو نجتهد مع وجوده ، وبصل بنا الاجتهاد إلى مخالفته ،
إذا انعدمت علته أو تغيرت أسبابه ؟

سؤال صعب ، وإجابته خطيرة ، وتداعيات إجابته أخطر ، ليس
على الإسلام ، بل على قلوب عليها أقالها ، وعقول تعرف الضربة وتنكر
المفتاح ، غير أننا نلمح في أذهانهم طرق نجاة ، قد يتشبثون به ، وهو
قولهم بأن ذلك قد يجوز ، إن تشابهت الحالة أو تماثلت مع ما سبق دون
أن ينصرف ذلك إلى قواعد الدين وتعاليمه الواضحة ، مثل الحدود الثابتة
بيقين في نصوص القرآن ، ولعلنا بهذا القول نتفاءل كثيرا ، ونتوقع منهم
ما لا نعرفه عنهم قياسا على تجربة سابقة لنا معهم ، لكن ما ضرنا إن
تفاءلنا ، وما خسراننا إن أحسنا الظن ، وما أجدرنا بأن نسحب منهم
طوق النجاة ، وأن نحيلهم في ردتنا عليهم إلى مثال آخر لاجتهاد عمر ،
عطل فيه حدا من الحدود الثابتة ، وهو حد السرقة ، إذا كان السارق
محتاجا ، ثم أوقف تنفيذه في عام المجاعة ، وجدير بنا قبل عرض هذا
الاجتهاد ، أن نرد على بعض من ادعوا التفقه ، وأزعجهم اجتهاد عمر ،
فأفتوا بما يخالف الحقيقة ، ظنا منهم أن أحدا لا يقرأ ، أو أن الغاية تبرر
الوسيلة ، ومثال ذلك ما ذكره الأستاذ الحمزة دعبس في حوارهِ مع
وزير مغربي ، وهو حوار منشور في جريدة النور ، التي يرأس الأستاذ
الحمزة تحريرها ، حين سأل الحمزة الوزير ، محاولا إحراجهُ ، عن سبب
عدم تطبيق الحدود الشرعية في المغرب ، فكان رد الوزير أن تعطيل الحد
اجتهاد ، وأن لذلك سابقة تتمثل في تعطيل عمر لحد السرقة في عام
المجاعة ، فرد عليه الأستاذ الحمزة على الفور ، بلغة الواثق من علمه ،
« إن عمر لم يطبق حد السرقة ، لأن المبلغ المسروق كان أقل من
النصاب » ، والحقيقة أن الواقعة التي عطل فيها عمر الحد ، والتي
وردت في « الموطأ » للإمام مالك ، كانت تتعلق بسرقة ناقة ، وهي
ما يفوق النصاب كثيرا ، بل ما يتناوله البسطاء في أحاديثهم عندما

يتنذرون فيقولون : إن سرقت فاسرق جملاً ، دلالة على ضخامة حجم السرقة وجسامته ، والمثال الثاني ما يتردد كثيراً على ألسنة بعض الفقهاء ، وفي مقالات بعض الكتاب ممن يسمون أنفسهم بالإسلاميين من أن عمر لم يعطل الحد ، بل أقام شروطه ، لأن من هذه الشروط توفير الحد الأدنى للمعيشة والمعاش ، وردنا على ذلك يسير ، ورأينا فيه أنه مغالطة واضحة ، لأن جميع ما توافر أمام عمر وقت أن اجتهد ، لم يكن يزيد عن أمرين ، أولهما نص قرآني صريح واضح قاطع بقطع اليد في السرقة دون ذكر لأية شروط ، وثانيهما سنة قولية وفعلية نقلتها لنا كتب الأحاديث الصحاح وراجعناها جميعاً فلم نجد إلا اختلافاً حول تحديد النصاب أي الحد الأدنى لقيمة ما يسرق ، فتقطع اليد في مقابله ، ولعلنا نضيف إلى علمهم تصحيحاً ، وإلى معلوماتهم تصحيحاً ، فنذكر لهم أن ما اختلط في أذهانهم ، هو الشروط التي ذكرها الفقهاء بعد عمر بحوالي قرن أو قرنين ، وهي شروط عديدة تمثل اجتهاداً منهم لمسيرة ما واجهوه من ظروف الحياة وهي متغيرة ، بنصوص الشريعة وهي ثابتة ، وكل ذلك أتى بعد عمر بكثير ولم يكن عمر في اجتهاده مقتفياً أثر الشافعي أو أبي حنيفة ، وإنما كان العكس هو الصحيح ، وكان اجتهاد عمر في هذه الواقعة هو الذي فتح باب الاجتهاد لهم ، وهو الذي قن لهم شرطاً فأضافوا شروطاً ، ولنقرأ معاً ما أورده الدكتور النمر في كتابه بشأن هذا الاجتهاد من عمر^(٦) (عدم إقامة الحد على السارق : وهذا اجتهاداً جديداً في إقامة الحد ، اجتهد عمر في ألا يقيمه بعد ثبوت السرقة على السارقين .. ووجوب الحد عليهم ، في الحضر لا في السفر ، ولا في الغزو .

فقد روى مالك في الموطأ ، أن رقيقاً لحاطب بن أبي بلتعة سرقوا ناقة لرجل من مزينة ، فانتحروها ، فأمر عمر بقطع أيديهم ، ثم أوقف

(٦) : الاجتهاد ، للدكتور عبد النعم النمر - مرجع سابق ص ٩٨ - ٩٩ .

القطع ، وفكر في أن يعرف السبب الذي من أجله سرق هؤلاء فلعلهم جياع ، وجاء حاطب فقال له عمر ، إنكم تستعملونهم ، وتجميعونهم ، والله لأغرمك غرامة توجعك ، وفرض عليه ضعف ثمنها ، وأعفى السارقين من القطع لحاجتهم ..

ولم يقف عمر بهذا عند ظاهر النص جامدا ، بل غاص إلى ما وراءه ، ووجد أنه لا يقام حين يكون السارق في حاجة تلجئه إلى السرقة ، كما قال الحاطب : « لولا أنكم تستعملونهم وتجميعونهم ، حتى لو وجدوا ما حرم الله لأكلوه ، لقطعتهم » .

وعمر بهذا وضع أساسا لعدم تطبيق الحد على المحتاجين الذين تحدث عنهم ، وهي وجهة نظر جديدة في تطبيق الآية : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا ، نكالا من الله .. » — المائدة / ٣٨ — راعى فيها عمر علة القطع وظروفه ، ودار مع العلة ، وإن أدى ذلك إلى تخصيص النص أو ترك ظاهره — كما قال المرحوم الدكتور محمد يوسف موسى ، وهذه النظرة هي التي حملته على إيقاف حد السرقة أيضا عام الجماعة ، كما حملته على إيقاف الحدود في السفر مثل ما فعل حذيفة أيضا ، فأوقف الحد على شارب الخمر ، وقال « تحدون أميركم وقد دنوتم من عدوكم فيطمعون فيكم ؟ » . وقد أصدر عمر أمره إلى قواده ألا يجلدوا أحدا حتى يطلعوا من الدرب زاجعين ، وكره أن تحمل الحدود حمية الشيطان على اللحوق بالكفار ، وهو لم يوقف الحد وإنما أجله لظروف ، حتى تزول هذه الظروف ، وهذه كلها اجتهادات لأحكام جديدة ، لم تكن قبل ذلك .. وفيها ظاهرة مخالفة لما كان في أيام الرسول وأبي بكر) .

وهكذا يتضح لنا أن عمر قد اجتهد فألقى سهم المؤلفة قلوبهم مخالفا للنص القرآني ، وأوقف حد السرقة على المحتاج ، ثم عطله في عام الجماعة ، وعطل التعزير بالجلد في شرب الخمر في الحروب ، ونضيف

الى ذلك أنه خالف السنة في تقسيم الغنائم فلم يوزع الأرض الخصبة على الفاتحين ، وقتل الجماعة بالواحد مخالفا قاعدة المساواة في القصاص ، ولا نملك ونحن نستعرض ما فعل ، في ضوء الملابس المحيطة بكل حادثة ، إلا أن نكتشف حقيقتين هامتين ، أولاهما أنه استخدم عقله في التحليل والتعليل ، ولم يقف عند ظاهر النص ، وثانيهما أنه طبق روح الإسلام وجوهره مدركاً أن العدل غاية النص ، وأن مخالفة النص من أجل العدل ، أصبح في ميزان الإسلام الصحيح من مجافاة العدل بالتزام النص ، وهذه الروح العظيمة في التطبيق ، تخالف أشد المخالفة روح القسوة فيمن نراهم ونسمع عنهم ، وتتناقض مع منهجهم المتزمت ، وتوقفهم أمام ظاهر النص لا جوهره ، ونكاد نجزم أنهم لو عاشوا في زمن عمر ، لا تهموه بالمخالفة لمعلوم من الدين بالضرورة ، ولقاعدة شرعية لا لبس فيها ولا غموض ، ولحد من حدود الله لا شبهة في وجوب إقامته ولرفعوا عقيرتهم في مواجهته بالآيات التي لا يملون تكرارها (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون) ، (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم) ، دون توقف أمام أسباب التنزيل ، أو حكمة النص أو العقوبة ، ولعلمهم يدركون أن التأسى بعمر وارد ، وأن الباب الذي فتحه باجتهاده يتسع لكثير مما نراه ونقبله ، ويرونه فينكرونه ، ويسمح لنا بأن نوجه إليهم سؤالاً محدداً وواضحاً : هل تعطيل إقامة الحد جائز ، وهل مخالفة النص القرآني جائزة ، وهل مخالفة السنة الثابتة ، قولية كانت أم فعلية جائزة ؟ ولعلمهم أمام ثلاث اجابات لا رابع لها ، أولها أن الحكم بالجواز على إطلاقه لا يجوز ونحن نوافقهم على ذلك ، وثانيها أن الحكم بإنكار الجواز على إطلاقه لا يجوز ونحن نسلم معهم بذلك ، وحجتنا عليه اجتهاد عمر ، وثالثها أن الحكم بالجواز جائز في بعض الحالات ، وللضرورة ، ولأسباب منطقية وواضحة ، تتسق مع روح النص وعقله ، وفي هذا مساحة واسعة لنقاش طويل ، وأخذ ورد ، وحجة

وحجة ، واجتهاد واجتهاد ، دون رمى لقفاز التكفير في الوجوه ، ودون ادعاء باطل بأنهم المسلمون ، وأنا الكافرون الظالمون الفاسقون ، وأن ما في تخيلاتهم وحدهم هو الإسلام ، وأن ما في حياتنا كله هو الجاهلية بعينها ، غاية ما في الأمر أنها جاهلية معاصرة إلى غير ذلك مما يروونه حقا ونراه باطلا ، ويروونه علما بالفقه ونراه جهلا بالفقه وبالتاريخ ، ويروونه إيمانا ونراه تعصبا مقيتا .

ولعلنا لا نتجاوز سيرة عمر ، دون أن نتوقف أمام قرار خطير وجليل ، ربما مر على البعض دون أن يعيروه التفاتا ، بينما هو في رأينا مفتاح لتفسير ما بدأنا به الحديث ، وهو الفتنة الكبرى التي حدثت في عهد عثمان ، وانتهت بمصرعه ، واستمرت طوال عهد علي وانتهت بمصرعه أيضا .

لقد ألزم عمر كبار الصحابة بالبقاء في المدينة ، وحظر عليهم مغادرتها إلا بإذنه ، وفسر ذلك لهم في رفق بأنه يحب أن يستأنس بهم ، ويهتدى بمشورتهم ، بينما حقيقة الأمر أنه خشى أن يفتن الناس بهم ، وأن يفتنوا هم أنفسهم بالناس ، وبما يفتن الناس ، وأجرى عليهم أرزاقا محددة ومحدودة ، ألزمهم بها ، وألزم نفسه بها قبلهم ، فقبلوها منه ، مثلما قبلوا مجمل سيرته ، التي لا تأتي إلا منه ، ولعلمهم ضاقوا بذلك أشد الضيق ، وكرهوه غاية الكره ، فهم في النهاية بشر يكرهون أن يمنعوا ما هو متاح للآخرين ، لكن ضيقهم من عمر ، كان يصطدم بسيرة عمر مع نفسه ، ومع أهله وخاصته ، فيستحيل الضيق رضا ، والتبرم صمتا ، والكراهية صبرا جميلا ، ولعلنا في تخيلنا للكراهية أو التبرم أو الضيق لم نتجاوز الحقيقة ، ولم نحلق في الخيال ، دليلنا على ذلك أن أول ما فعله عثمان غداة ولايته ، أن أطلق الصحابة يذهبون حيث شاءوا وزاد على ذلك بأن أجزل لهم العطايا ، وذلك أمر يتفق مع طبيعة عثمان وما جبل عليه من لين ورقة وكرم وتسامح ، ولم تكن عطايا عثمان

هينة أو محدودة ، فقد أعطى الزبير ستائة الف وأعطى طلحة مائة ألف ، ولعله كان يتألف قلوبهم ، لعلهم أن اجتهاداته قد تختلف مع اجتهاداتهم ، وأنه مقدم على أمور لن تكون منهم محل قبول ، ومن صالحه أن يذهبوا في الآفاق ، وأن يكون قبولهم لعطاياه مانعا لهم من الثورة أو حتى الغضب ، حين يعلمون أنه وهب ابنه الحارث مثلها ، أو أنه اقطع القطائع الكثيرة في الأمصار لبنى أمية ، غير أنهم لم يأبهوا لشيء من هذا في أول الأمر ، فقد خرجوا إلى الأمصار ، وإذا بالدنيا تقبل عليهم إقبالا لم يخطر لهم على بال أو خيال ، وأقبلوا هم أيضا على الدنيا ، وحين تقبل الدنيا دون حدود ، فلا بد أن تدبر العقيدة ولو بقدر محدود ، أما كيف أقبلت هذه ، وكيف أدبرت تلك ، فتعال معي وتأمل ، وتدبر معي ثروات خمسة من كبار الصحابة أسماؤهم لوامع بل إن شئت الدقة أسماؤهم اللوامع ، فهم جميعا مبشرون بالجنة^(٧) ، وهم من الستة الذين حصر فيهم عمر الخلافة ، وأحدهم هو الخليفة المختار ، وهم عثمان بن عفان ، والزبير بن العوام ، وسعد بن أبي وقاص ، وطلحة بن عبيد الله وعبد الرحمن بن عوف ، ننقلها اليك من كتاب موثوق به هو (الطبقات الكبرى لابن سعد) .

يقول ابن سعد بسنده^(٨) (كان لعثمان ابن عفان عند خازنه يوم قتل ثلاثون ألف ألف درهم وخمسمائة ألف درهم وخمسون ومائة ألف دينار^(٩) فأنهبت وذهبت ، وترك ألف بعير بالربذة وترك صدقات كان تصدق بها بيرانيس وخيبر ووادي القرى قيمة مائتي ألف دينار) .

— (كانت قيمة ما ترك الزبير واحد وخمسين أو اثنين وخمسين ألف

(٧) المبشرون بالجنة عشرة هم أبو بكر وعمر وعثمان وعلي والزبير وطلحة وابن عوف وسعد بن أبي وقاص وسعيد بن زيد والعاشر هو أبو عبيدة الجراح وفي بعض الروايات يبدأ العشرة بالرسول ولا يضاف أبو عبيدة .

(٨) الطبقات الكبرى لابن سعد — ج ٣ ص ٧٦ — دار صادر — بيروت .

(٩) الدرهم عملة فارس والديار عملة الروم والألف ألف هي المليون .

ألف . وكان للزبير بمصر خطط وبلاسكندرية خطط وبالكوفة خطط وبالبصرة دور وكانت له غلات تقدم عليه من أعراض المدينة (١٠)

— (عن عائشة بنت سعد ابن ابى وقاص : مات أبى رحمه الله فى قصره بالعتيق على عشرة أميال من المدينة ، وترك يوم مات مائتى ألف وخمسين ألف درهم) (١١)

— (كانت قيمة ما ترك طلحة بن عبيد الله من العقار والأموال وما ترك من الناض ثلاثين ألف ألف درهم ، ترك من العين ألفى ألف ومائتى ألف دينار ، والباقي عروض) (١٢)

— (ترك عبد الرحمن بن عوف ألف بعير وثلاثة آلاف شاة بالبيع ومائة فرس ترعى بالبيع ، وكان يزرع بالجرف على عشرين ناضحا ، وكان فيما ترك ذهب قطع بالفؤوس حتى مجلت أيدى الرجال منه وترك أربع نسوة فأخرجت امرأة من ثمنها ثمانين ألفا) (١٣)

وقد ذكر المسعودى تقديرات مقاربة لما سبق من ثروات مع اختلاف فى التفاصيل ، واستند طه حسين فى كتابه الفتنة الكبرى لتقديرات ابن سعد ، وذكر ابن كثير أن ثروة الزبير قد بلغت سبعة وخمسين مليوناً وأن غلة أموال طلحة بلغت ألف درهم كل يوم (١٤) .

ولعل القارىء قد تلمل كثيرا ، وهو يستعرض ضخامة ما تركه

(١٠) المرجع السابق ، ص ١١٠ .

(١١) المرجع السابق ، ص ١٤٩ .

(١٢) المرجع السابق ، ص ٢٢٢ .

(١٣) المرجع السابق ، ص ١٣٦ .

(١٤) مروج الذهب للمسعودى ج ٣ ص ٢٤١ - ٢٤٢ ، دار المعرفة - بيروت .

(١٥) البداية والنهاية لابن كثير ج ٧ ص ٢٥٩ ، ٢٦١ - دار الكتب العلمية - بيروت .

كبار الصحابة من ثروات ، ولعله انزعج كما انزعجنا لحديث الملايين ، ولعله ايضا يتلمس مهربا بتصور أن الدراهم والدنانير لم تكن ذات قيمة كبيرة في عصرها ، لكنى استأذنه أن يراجع نفسه ، فابن عوف توفي بعد عمر بن الخطاب بثماني سنوات ، والزبير وطلحة توفيا بعد عمر بثلاث عشرة سنة ، وأقصى ما يفعله التضخم (بلغة عصرنا الحديث) في تلك الفترة القصيرة ، أن يهبط بقيمة النقد إلى النصف مثلا ، ويحكى المسعودي^(١٦) عن عمر أنه (حج فأنفق في ذهابه ومجيئه الى المدينة ستة عشر دينارا فقال لولده عبد الله : لقد أسرفنا في نفقتنا في سفرنا هذا) ، وإذا كانت الستة عشر دينارا قد كفت عمرا وولده ، أو كفت عمرا وحده ، شهرا كاملا ، فلنا أن نتخيل ما تفعله عشرات الملايين ، وما يملكه صاحب الذهب الذي يقصر جهد الرجال عن قطعة (بالفؤوس) ، ولنا أن نسوق مثلا أوضح من المثال السابق ، عن سادس الستة الذين رشحهم عمر ، ونقصد به عليا ، الذي توفي بعد طلحة والزبير بأربعة أعوام ونصف ، وبعد ابن عوف بحوالى عشر أعوام ، وهما كما تركه في رواية المسعودي^(١٧) (لم يترك صفراء ولا بيضاء ، إلا سبعمائة درهم بقيت من عطائه ، أراد أن يشتري بها خادما لأهله ، وقال بعضهم : ترك لأهله مائتين وخمسين درهما ومصحفه وسيفه) .

نحن هنا أمام نموذج ونماذج ، ومثال وأمثلة ، وتركه وتركات ، وأمام مؤشر خطر لما حدث للمسلمين ، وأمام نذير خطر لما سيحدث لهم ، فالدين والدنيا لا يجتمعان معا إلا بشق الأنفس ، وجمع المال على هذا النحو لا يستقيم مع نقاء الإيمان وصفاء السريرة إلا بجهد مجهد وجهيد ، وقول الرسول عن ابن عوف أنه يدخل الجنة حبوا يطرق الأذهان في عنف ، فغنى عبد الرحمن وثروته يثقلان خطوه إلى الجنة ،

(١٦) مروج الذهب للمسعودي — مرجع سابق ص ٣٤٣ .

(١٧) المرجع السابق ص ٤٢٦ .

ولا لوم ولا تثريب على المسلم إن أثرى كما يشاء ، وأدى حق الله في ماله كما يجب ، لكن ميزان كبار الصحابة ليس كميزان غيرهم ، فهم أثقل من غيرهم بالزهد ، وأجدر من غيرهم بالخصاصة ، وقد عهدناهم حين هاجروا من مكة قبل ذلك بسنوات لا يملكون غير ملابسهم ، ويبتون على الطوى سجدا خاشعين ، وكانوا في الميزان أغنى الأغنياء ، لكن الزمن قد دار إلى غير عودة ، وما ضر المقبل على الثروة أن يقبل على الحكم ، فهما وجهان لعملة واحدة هي الدنيا المقبلة ، وسوف يأتي على خليفة بعد عثمان ، وسوف يكون الخليفة الحق في الزمان الخطأ ، وسوف يحدث له ما حدث ، لأنه لا بد أن يحدث ، غاية ما في الأمر أنه كانت هناك جذوة من العقيدة مازالت مشتعلة ، أبت حكمه قرابة الخمس سنوات ، ولم يكن له أن يتساءل مستنكرا : أعصى ويطاع معاوية ؟ فالتساؤل على مرارته مجاب عليه : نعم يا أبا الحسن ، تعصى لأنك على دين ، ويطاع معاوية لأنه على دنيا ، فكما تكونوا يول عليكم ، وقد كان القوم أقرب إلى معاوية منك ، ولم يكن لهم أن يصبروا عليك وأنت تحاول إدارة العجلة إلى الخلف ، إلى الزمن السعيد والصحيح ، فليس لها أن تدور إلا حيث تريد لها الرعية أن تدور ، وإذا كان أصحابك قد أقبلوا على الدنيا هذا الإقبال ، أتنكر أنت على الرعية أن تقبل هي الأخرى آخذة منها بنصيب ، ساعية إلى من ييسر لها ما ترضاه ، ويتألف قلوبها بما أنست إليه ، وتآلفت معه ، وأقبلت عليه ، وأدبرت أنت عنه .

هون عليك يا أبا الحسن ، فسوف يأتي بعدك بسبعين عاما من لا يستوعب درسك فيحاول ما حاولت ، ويقضى بأسرع مما قضيت ، سوف يأتي عمر بن عبد العزيز ، ولن يستمر أكثر من سنتين وثلاثة أشهر ، وسوف يموت ذون الأربعين ، مسموما في أرجح الأقوال مغلما مكانه ليزيد بن عبد الملك ، شاعر المغاني والقيان ، عاشق سلامة وجبابة ، وأول شهداء العشق والغرام في تاريخ الخلفاء ، كما سنروى

للقارىء بعد قليل ، وسوف يأتي بعد عمر بن عبد العزيز بقرن ونصف ، خليفة عباسى اسمه المهتدى بالله ، يحاول أن يحتذى حذوه ، فيأمر بالمعروف ، وينهى عن المنكر ، ويزهد فى الدنيا ، ويقرب العلماء ، ويرفع من منازل الفقهاء ، ويتعهد فى الليل ، ويطيل الصلاة ، ويلبس جبة من شعر وسوف يكون مصيره كما ذكر المسعودى^(١٨) (فتقلت وطأته على العامة والخاصة بحمله إياهم على الطريقة الواضحة فاستطالوا خلافته وسئموا أيامه وعملوا الحيلة حتى قتلوه ، ولما قبضوا عليه قالوا له أتريد أن تحمل الناس على سيرة عظيمة لم يعرفوها ؟ فقال : أريد أن أحملهم على سيرة الرسول وأهل بيته والخلفاء الراشدين ، فقل له : إن الرسول كان مع قوم قد زهدوا فى الدنيا ورغبوا فى الآخرة كأبى بكر وعمر وعثمان وعلى وغيرهم ، وأنت إنما رجالك تركى وخزرى ومغربى وغير ذلك من أنواع الأعاجم لا يعلمون ما يجب عليهم فى أمر آخرتهم وإنما غرضهم ما استعجلوه من هذه الدنيا ، فكيف تحملهم على ما ذكرت من الواضحة ؟) ، وقد قتل المهتدى بعد أقل من أحد عشر شهرا من خلافته ، واختلف فى قتله ، فذكر البعض أنه قتل بالخناجر ، وشرب القتلة من دمه حتى روي منه ، (ومنهم من رأى أنه عصرت مذاكيره حتى مات ، ومنه من رأى أنه جعل بين لوحين عظيمين وشد بالحبال إلى أن مات ، وقيل : أنه قتل خنقا ؟ وقيل : كبس عليه بالبسط والوسائد حتى مات)^(١٩) ، لا تحزن يا أبا الحسن ولا تغضب ، فزمانك لا شك أعظم من زمن من يليك ، وحسبك أن عهدك كان فيصلا أو معبرا إلى زمان جديد ، لا ترتبط فيه الخلافة بالإسلام إلا بالاسم ، ولا تلمس فيها هذه الصلة بين الإسلام والخلافة ، إلا كالبرق الخاطف ، يومض عامين فى عهد عمر بن عبد العزيز ، وأحد عشر

(١٨) المرجع السابق — ج ٤ ص ١٨٦ .

(١٩) المرجع السابق ص ١٨٦ ، ويرجع السيوطى فى تاريخ الخلفاء أنه عصر على خصيته حتى مات .

شهرًا في عهد المهدي وخلا ذلك دنيا وسلطان ، وملك وطغيان ،
وأفانين من الخروج على العقيدة لن تخطر لك على بال ، وربما لم تخطر
للقارئ على بال لأن ما نقلوه إليه كان ابتسارًا للحقيقة ، وإهدارًا
للحقائق ، وانتقاصًا من الحق ، وإذا كان الشيء بالشيء يذكر يا أبا
الحسن ، فدعنا نقص على القراء ما راعك وما سبروعهم ، وما أفرعك
وما سيفزعهم ، وسوف ننقله إليهم موثقًا بالرسائل ، تلك التي تداولتها
أنت وابن عمك وأقرب الناس إليك ، عبد الله بن عباس ، حبر الأمة
وبحرها ، وأحد أكثر من نقلت عنهم أحاديث الرسول ، وواليك على
البصرة ، أعظم الأمصار وأجلها خطرًا ، ولعلك يا أبا الحسن كنت
تتوقع أن تسمع عن عبد الله بن عباس أي شيء إلا ما سمعت ، حين
أتتك من صاحب بيت المال في البصرة (أبو الأسود الدؤلي) رسالة
ينبئك فيها أن (عاملك وابن عمك قد أكل ما تحت يده بغير
علمك) (٢٠) .

ولعلك يا أبا الحسن لم تصدق ، ولعله لم يكن أمامك إلا أن ترسل
لعبد الله بن عباس مستفسرًا ، متمنيا أن يحصص الحق فيسفر عن
بياض صفحته ، وها هو خطابك إليه مختصرًا « أما بعد ، فقد بلغني
عنك أمر ، إن كنت فعلته فقد أسخطت ربك ، وأخربت أمانتك ،
وعصيت إمامك ، وخنت المسلمين : بلغني أنك جردت الأرض
وأكلت ما تحت يديك ، فارفع إلى حسابك واعلم أن حساب الله أشد
من حساب الناس » .

ويأتيك الرد يا أبا الحسن « أما بعد ، فإن الذي بلغك باطل ، وأنا
لما تحت يدي أضبط وأحفظ ، فلا تصدق على الأظناء ، رحمك الله ،
والسلام » .

رد كآنه إحدى رسائل التلخيص في أيامنا الحاضرة ، وهو رد لا يغني

(٢٠) تاريخ الطبري - ج ٤ ، ص ١٠٨ - ١٠٩ - مؤسسة الأعلمى - بيروت .

من جوع ، ولا يسمن من شبع ، فعلى قد طلب حساب بيت المال ، فلم يظفر من ابن عباس إلا بنفى التهمة وبالسلام ، وما عليه إلا أن يعاود الكرة ، موضحاً ما يطلبه ، مؤكداً عليه ، محاولاً استثارة النخوة الدينية لديه ، ولنقرأ خطاب علي : « أما بعد ، فإنه لا يسعنى تركك حتى تعلمنى ما أخذت من الجزية ، ومن أين أخذته ، وفيما وضعت ما أنفقت منه ، فاتق الله فيما ائتمنتك عليه واسترعيتك حفظه ، فإن المتاع بما أنت رازىء منه قليل ، وتبعة ذلك شديدة ، والسلام » .

لم يعد الأمر اتهاماً ينفى ابن عباس ، بل طلباً واضحاً ومحدداً ، ومطلوب . من ابن عباس أن يجيبه ، وهو أن يكتب له (كشف حساب) يوضح فى جانب منه موارد من الجزية ، وفى الجانب الآخر أوجه الإنفاق

والحقيقة أن ابن عباس قد أجاب ، وهو فى إجابته لم يذكر شيئاً عن موارد وإنفاقه ، وإنما تقدم بالخصومة بينه وبين على خطوة واسعة ، ورد عليه اتهاماً باتهام ، فعلى يتهمه باغتصاب المال ، وهو يتهم علياً بسفك دماء الأمة من أجل الملك والإمارة ، وهكذا جريمة بجرمة ، بل إن جريمة على (هكذا قال وهكذا أفتى) أعظم عند الله من جريمته التى لم ينفها أو يعتذر عنها ، ولنقرأ معا رسالة عبد الله بن عباس إلى على (أما بعد ، فقد فهمت تعظيمك على مرزئة ما بلغك أنى رزأته أهل هذه البلاد ، والله لأن ألقى الله بما فى بطن هذه الأرض من عقيانها ولجينها وبطلاع ما على ظهرها ، أحب إلى من أن ألقاه وقد سفكت دماء الأمة لأنال بذلك الملك والإمارة . فابعث إلى عملك من أحببت » .

استقالة أسبابها غير مقنعة ، ضرب على عند قراءتها كفا بكف ، مردداً « وابن عباس لم يشاركنا فى سفك هذه الدماء ؟ » ولو رمى ابن عباس باستقالته تلك واكتفى ، لأخذناه على ما جاء فيها ، ولبررناها بغضبه من اتهام ظالم وجسيم ، أطلق منه نوازع الغضب وانفعالات

الثورة ، فكتب ما كتب تحت وطأة الغيظ وفي ظل انفعال من يتهم وهو
بريء ، لكنه فعل بعد كتابة هذا الخطاب ما لم يخطر لعل على بال ،
وما لا يخطر للقارىء على بال ، وما لا سبيل إلى نجاته من وزره أمام
الله ، وأمام على ، وأمامنا جميعا ..

لقد جمع ما تبقى من أموال في بيت المال ، وقدره نحو ستة ملايين
درهم ، ودعا إليه من كان في البصرة من أخواله من بنى هلال ،
وطلب إليهم أن يجبروه حتى يبلغ مأمنه ففعلوا ، وحاول أهل البصرة
مقاومتهم وناوشوا بنى هلال قليلا ، ثم أقنعوا أنفسهم بترك المال
عوضا عن سفك الدماء ، ومضى ابن عباس بالمال ، آمنا ، محروسا ،
قريبا ، هائلا ، حتى بلغ البيت الحرام في مكة ، فاستأمن به ، وأوسع
على نفسه ، واشترى ثلاثة جوار مولدات حور بثلاثة آلاف دينار ..

صدمة هائلة ، لا لعل فقط ، بل لنا جميعا ، نحن الذين عشنا عمرنا
نقرأ عن فقه العبادلة ، وزهد العبادلة ، وورع العبادلة ، (يقصدون
عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وعبد الله بن جعفر بن أبي
طالب) ، فإذا بنا نحارفيهما ، ونمسك ألسنتنا غصبا أمام أشهر العبادلة ،
ونخشى أن نصف فعله بما يستحق فلا ننجو من الألسنة الحداد ومما هو
أكثر ، لكننا يجب أن لا نكون أرفق ببعض الصحابة من أنفسهم ،
ولا أقل من أن نصفهم بما وصف بعضهم به بعضا ، وحسبنا أن عليا
أوجز رأيه في ابن عباس بأنه (يأكل حراما ، ويشرب حراما) ، وليس
لنا إلا أن نقول مع على : صدقت إن صدق ما قلت وحدث ما فعل ،
بل إننا نتساءل ومعنا كل الحق ، هل الاستيلاء على أموال المسلمين
بالباطل حلال على مسلم لكونه عاصر الرسول أو الخلفاء أو الصحابة ،
حرام علينا لأننا جئنا في عصر بعد العصر ، وعاصرنا زمانا غير
الزمان ؟ ، هي حرام عليهم بقدر ما هي حرام علينا ، بل هي حرام
عليهم أكثر ، لأنهم يعرفون من الدين أكثر ، ومتفقون فيه أكثر ،

ولأنهم الأئمة والمنارة ، فإذا فسد الأئمة فمن أين يأتي الصلاح ؟ ، وإذا أظلمت المنارة فبمن نسترشد ؟ ولعل قبل أن أستطرد في الحديث ، وللحديث بقية ، أتذكر أن أحد أعضاء تنظيم الجهاد ، ممن اغتالوا الرئيس السادات في المنصة ، كان مشهورا عنه أنه يكحل عينيه ، وعندما سئل ، قال تأسيا بابن عباس ، ولعله لو قرأ ما قرأناه عنه ما تأسى به وما اكتحل مثله ، وقرأوا معي رسالة على لابن عباس ، بعد أن استقر في مكة ، هاتفا بين جواريه ، قانعا بأموال المسلمين

(أما بعد ، فاني كنت أشركتك في أمانتي ، ولم يكن في أهل بيتي رجل أوثق منك في نفسي لمواساتي ومؤازرتي وأداء الأمانة إلى . فلما رأيت الزمان على ابن عمك قد كلب ، والعدو عليه قد حرب ، وأمانة الناس قد خربت ، وهذه الأمة قد فتن ، قلبت له ظهر المجن ، وفارقت مع القوم المفارقين ، وخدلت أسوأ خذلان الخاذلين ، وخنته مع الخائنين ، فلا ابن عمك آسيت ، ولا الأمانة أديت ، كأنك لم تكن لله تريد بجهادك ، أو كأنك لم تكن على بينة من ربك ، وكأنك إنما كنت تكيد أمة محمد عن دنياهم أو تطلب غرتهم عن فيهم ، فلما أمكنتك الغرة أسرعت العدو ، وغلطت الوثبة ، وانتهزت الفرصة ، واختطفت ما قدرت عليه من أموالهم اختطاف الذئب الأزل دامية المعزى الهزيلة وظالعها الكبير ، فحملت أموالهم إلى الحجاز رحيب الصدر ، تحملها غير متأثم من أخذها ، كأنك لا أبا لغيرك ، إنما حزت لاهلك تراثك عن أبيك وأمك ، سبحان الله ! أفما تؤمن بالمعاد ولا تخاف سوء الحساب ؟ أما تعلم أنك تأكل حراما وتشرب حراما ؟ أو ما يعظم عليك وعندك أنك تستثمن الإمام وتنكح النساء بأموال اليتامى والأرامل والمجاهدين الذين أفاء الله عليهم البلاد ؟ فاتق الله ، وأد أموال القوم فإنك والله إلا تفعل ذلك ثم أمكنتني الله منك لأعذرن إلى الله فيك حتى آخذ الحق وأرده ، وأقمع الظالم ، وأنصف المظلوم ، والسلام) .

خطاب يقطر دما ، ولو استقبله ابن عباس بقلب فيه ذرة من إيمان
لخشع وتاب ، ورجع عن فعله وأناب ، لكنه يرد مستخفا في سطرين
لا أكثر فيقول (أما بعد ، بلغني كتابك تعظم على إصابة المال الذي
أصبت من مال البصرة ، ولعمري إن حقي في بيت المال لأعظم مما
أخذت منه . والسلام) .

هذه المرة يأتي الرد سافرا ، نعم أخذت ، لكنه حقي ، بل إن حقي
فيه أكثر ، أى حق ؟ وبأى حق ؟ وهل لعبد الله بن عباس في بيت مال
المسلمين حق أكثر مما لرجل من المسلمين ؟ هذا ما تساءل به على في
رده على هذا الخطاب ، وهو رد بليغ وحزين لا أريد أن أشغل به
القارئ فأزيد حزننا فوق حزن ، لكنني أُنقل به فجأة الى رد (برقي)
آخر من ردود ابن عباس ، حسم به النقاش ، وأنهى به الجولة ، وختم
به حديث الدين والعقيدة ، مهددا بسطوة الدنيا وسيفها ، وسلطانها
وزيفها ، قائلا لابن عمه على « لئن لم تدعني من أساطيرك لأحملن هذا
المال إلى معاوية يقاتلك به » ، وهكذا أصبحت الموعظة الحسنة أساطيرا
لدى عبد الله بن عباس ، وأصبحنا نحن في حيص بيص كما يقولون ،
نضرب كفا بكف ، ونسأل في مرارة ، هل نأتمن على ديننا من لم
يؤمن على ديانا ؟ .

لابأس أن تترك الإمام عليا لأحزانه ، وهو يرى (كما يقول) أن
أمانة الناس قد خربت ، والأمة قد فتن ، وابن عمه قد انقلب عليه ،
وفضل رغد العيش من مال المسلمين في مكة ، على نضال العقيدة من
أجل الإسلام في الكوفة ، ولن يمر وقت طويل حتى يقتل على ، وحتى
نرى عبد الله بن عباس ، ضيفا على معاوية في مقر خلافته في دمشق ،
مستقبلا بالتوقير والملاطفة والعطايا ، غير أن العلة لم تكن فقط في
نكوص رموز العقيدة عن حمل أعبائها ، بل كانت هناك علل أخرى قد
تسللت إلى بنيان الدولة الإسلامية الوليدة فأجهزت عليه ، وهنا نترك

حديث العقيدة ورموزها إلى حديث الدنيا وسياستها ، ونشير إلى أن أي حكم في التاريخ لا بد له من هبة ، وأن هبة الحكم محصلة للتفاعل بين الحاكم والمحكوم ، وهي في النهاية ضرورة ليس لصالح الحكم ، فهذا أمر آخر ، بل لتوطيد دعائمه ، واستمراره واستقراره ، ولا شك في أن أبا بكر بحروب الردة قد حفظ هذه الهبة بل ورسخها في نفوس المحكومين ، ولا شك في أن عمر بعنفه وعدله معا قد وصل بهذه الهبة إلى أقصى الدرجات ، ولا شك أيضا في أن عثمان قد هبط بها رويدا رويدا حتى تلاشت أو كادت ، فهو مرة يصدر قرارا خاطئا ، ثم لا يلبث أن يقف على المنبر لكنى يعتذر ويكفى (حتى يكفى الجميع) ، ثم لا يلبث أن يعود عن اعتذاره إلى عنف لا يملك مقوماته ، وهو في تأرجحه بين العنف واللين ، وتراوحه بين القرار وعكسه ، يفقد الحكم هيئته لدى الرعية شيئا فشيئا ، حتى يصل الأمر إلى خطف السيف من يده وكسره نصفين ، وإلى قذفه بالحجارة وهو على المنبر حتى يغشى عليه ، وإلى محاصرته ومنع المياه عنه ، بل وإلى أن يرسل إليه الأشرار النخعي خطابا يفتحه بالعبارة التالية « من مالك بن الحارث إلى الخليفة المبتلى الخاطيء الحائد عن سنة نبيه النابذ لحكم القرآن وراء ظهره » (٢٢) ، ولعل أجزم بأنه لم يكن هناك سبيل لعودة هذه الهبة إلا برجل دنيا وسياسة وحكم من شاكلة معاوية ، رجل لا يتخرج أن يقتل حُجْر بن عدى ، على إيمانه وعدله وزهده ، حين يعبر حُجْر الخيط الرفيع بين معارضة الحكم ومحاربتة ، وبين الاعتراض على الحاكم ، والثورة عليه ، لأن القضية في نظره حكم أو لا حكم ، وسلطة أو لا سلطة ، وهبة أو لا هبة ، ولعل هذا المنطق هو ما حفظ جيش (معاوية) من الانقسام ، بينما سلك (على) طريق الدين ، فحاور المنشقين ، وكلما أتوا بحجة أتى بحجة ، وإذا ذكروا آية أفحمهم بآية ،

(٢٢) أنساب الأشراف للبلاذرى ص ٤٦ طبعة القدس .

وإذا استشهدوا بحديث رد عليهم بحديث ، وكلما طال النقاش زادت
الفرقة واتسع الانقسام ، ولم يعد هناك بد من أن يرفع عليهم السيف وأن
يرفعوا عليه السيف ، وفي النهاية صرخته سيوفهم ، لأنه هكذا ينتهي
التطرف بالمتحاورين معه ، وهكذا يحسم الحوار (الديني — الديني)
دائما ، يحسمه الأكثر تطرفا لصالحه ، وعادة يحسم معه أشياء كثيرة ،
منها مبدأ الحوار ذاته ، وحياة المحاور ذاتها ، وإذا كنا نرى في أيامنا
من المتطرفين عجباً ، فلأنهم رأوا منا عجباً ، تحسروا هيئة الدولة فلم
يجدوا هيئة ولا دولة ، عجموا عود النظام في الهين من الأمر فوجدوه
مرنا مثل (اللادن) ، زادوا فوجدوه قد ازداد لنا ، تمادوا فإذا به
ينشئ معهم أينما انتشوا ، عاجلوه بالجليل من الأمر فعاجلهم بضبط
النفس ، انتظروا اللوم من قيادات الفكر السياسي ورموز المعارضة
فلم يجدوا إلا من يشيد أو يستزيد ، ومن يصف مجرميهم بالشهداء ،
أو ينعى فاسديهم بالشرفاء ، ولو طبقت عليهم الشريعة التي ينادون بها
لعملوا معاملة المفسدين في الأرض ، ولقطعت أيديهم وأرجلهم من
خلاف ، ولصلبوا في ميادين القاهرة والإسكندرية .

ماعلينا ولنعد إلى صفحات التاريخ ، فقد توقفنا عند عثمان وعلى ،
وذكرنا أن الخلافة الإسلامية قد انتهت علاقتها بالإسلام بعدما ، ولم
تكن لها بالإسلام صلة إلا في ومضات خاطفة تمثلت في عهد عمر بن
عبد العزيز أو المهدي ، ولعلها بدأت هذا المسار كما أشرنا في بداية عهد
عثمان ، وإذا كنا نزرع صفة الاسلام عن الخلافة فيما تلا ذلك من عهود
فإن لنا في ذلك حجة سوف نسردها في موقعها من السرد ، والصحيح
في رأينا أنها كانت خلافة عربية ، إن جاز التعميم وهو جائز ، والأدق
أن نقول أنها قرشية إن شئنا الدقة في اللفظ وهو دقيق ، فقد حكمت
قبيلة قريش المسلمين أكثر من تسعمائة سنة^(٢٣) ، بينا حكم الإسلام

(٢٣) ٩٠٨ سنة تمثل الفترة منذ وفاة الرسول (١٠هـ) حتى سقوط آخر خليفة عباسي
(٩١٨هـ) ، منها ٨٩٥ عاما لبني عبد مناف بعد استبعاد أبو بكر (بنى تيم) ، وعمر بن الخطاب

ربع قرن أو أقل ، فالخلفاء الراشدون قرشيون ، والأمويون قرشيون والعباسيون قرشيون ، وقد استمرت الدولة العباسية بصورة رسمية ثم بصورة شكلية بعد سقوط بغداد حتى سقوط دولة المماليك في أيدي العثمانيين عام ٩١٨ هـ ، وأكاد أجزم بأن قبيلة قريش بذلك تمثل أطول أسرة حاكمة في تاريخ الإنسانية كلها ، بل إن التاريخ لا يحدثنا عن أسرة واحدة حكمت نصف هذه الفترة ، ولو كان الأمر أمر رضا من المسلمين ، أو اختيار منهم لمان علينا وما توقفنا عنده ، لكننا نتوقف عنده طويلا ، ونأمله كثيرا ، لكونه ارتبط بأعز ما نملك وهو العقيدة ، وتستتر بأقدس رداء وهو الدين ، واستند إلى أحاديث نبوية ننكرها على من ادعوها ، لأنها لا تمت لروح الإسلام بصلة ، وحسبك ذلك الحديث الذي استند إليه العباسيون حتى استمر حكمهم قرابة سبعمائة وستة وثمانين عاما ، ومضمونه أن الخلافة إذا انتقلت إلى أيدي أولاد العباس ، ظلت في أيديهم حتى يسلموها إلى المهدي أو عيسى بن مريم ، وهو حديث كاذب ، ومختلفه كذوب ، وأنا وأنت أيها القارئ لا نختلف الآن على كذب الحديث ولا على تكذيب قائله ، حججنا في ذلك أنه ببساطة لم يتحقق ، لكن هذه الحجة لم تكن متاحة لأجدادنا ، وما كان لهم إلا أن يخضعوا صاغرين للحديث ، وإلا اتهمهم فقهاء العصر ، شأنهم شأن بعض الفقهاء الذين يظهرون في كل عصر ، بنقص في دينهم ، والتواء في عقيدتهم ، وحسبنا أن مراجع الحديث ومنها الصحيحان وابن حنبل والدارمي وأبو داود تجمع على حديث يأتي بطرق وألفاظ مختلفة أوضحها وأقصرها (الأئمة من قريش) . وهو حديث لو اجتمع عليه أهل الأرض لعارضناه ، فالإسلام السمع ، الذي أتى ليسلوى بين العربى والأعجمى ، لا يميز أسرة من الأسر عن غيرها بدم أزرق ، لجرد أنها قريش ، وما هو عمر يعلن قبيل وفاته (لو كان سالم مولى أبي حذيفة حيا لوليته) ، وما كان سالم قرشيا ، وما كان عمر بالذى يجهل حديثا له هذا القدر من الأهمية ، وما هو سعد بن

عبادة (الجزر جى) ينافس أبا بكر على الخلافة ، ويرفض بيعته حتى وفاته ، ولو علم سعد بالحديث ما نافس ولا أنكر ولا رفض ولا أصر ، لكنه هكذا كان الأمر ، وهكذا خضع أجدادنا لحكم الخلفاء ، الفضلاء منهم (وما أندرهم) والسفهاء منهم (وما أكثرهم) ، خوفا من اتهامهم بالخروج على الطاعة ، أو المخالفة للجماعة ، وياحسرة على إسلام عظيم أتى ليساوى بين الناس ، فأحاله البعض بالكذب ، إلى دين يرسخ التفرقة العنصرية ، ويرفع البعض فوق البعض بالنسب ، ولعل المنادين بالخلافة فى عصرنا الحديث ، يدلوننا على سبيل نتحقق به من أنسابنا ، فربما كنا قرشيين دون أن ندرى ، فنزايد فى السياسة مع المزايدين ، ونطمع فى الحكم مع الطامعين ، ونكره المنطق مع الكارهين .

وأخيرا ونحن نتجاوز عهد الراشدين إلى غيرهم ، يجدر بنا أن نستخلص نتیجتین :

النتیجة الأولى :

أن من يتصورون أنه من الممكن إعادة طبع نسخة كربونية من عصر الراشدين ، فى عصرنا الحديث ، إنما يركبون شططا من الأمر ، وقد يصلون بأنفسهم وبنا إلى نتائج مؤسفة ، فليس كل ما كان مقبولا فى عهد الصحابة مقبولا وصحيحا فى عصر غير العصر ، ومع قوم غير القوم ، وحتى فى أفعال الرسول نفسه ، هناك مساحة واسعة لتأسيه بعصره ، ومعاشته لتقاليد قومه ، كالزى والعلاج ، وهى مساحة لسنا مطالبين بالأخذ بها. أو اعتبارها سنة واجبة الإلتباع والنفاز ، فالرسول لم يأت بزى جديد ، وإنما ارتدى زى الجاهلية ، وزى الأعاجم عندما أهدى إليه ، وعليه فليس الزى النبوى وارد. اكسنة للتأسى والمتابعة ، وما يقال عن الزى يقال عن الطب ، ويقال عن كثير من المفاهيم التى سادت فى عصرنا الحديث ، وتقبلها الناس قبولا حسنا ، وهى أقرب ما

تكون إلى الروح العامة للإسلام إذا ما فهمناها بمنطق مخالف للمنطق (الكربوني) سالف الذكر ، الذي لو اتبعناه لوصل بنا نتائج أقل ما توصف به أنها مؤسفة ، بل وربما جاز وصفها بما أكثر ..

ولنأخذ مثالا .. التعذيب ..

لن يختلف اثنان على القول بأن التعذيب بالإيذاء البدني أو النفسي للحصول على اعتراف أو قبل تنفيذ حكم أو خلال تنفيذ حكم أمر ينكره الدين ، ويتنافى مع جوهره في العدل والرحمة .

هذا هو التفسير العصري ، أي الذي يأخذ روح العصر فيطابقها على روح الدين وجوهره أو يفعل العكس وهو في الحالتين مقنع ومقبول وصحيح ، فماذا عن التفسير الكربوني ؟

إليكُم واقعيتين شهيرتين :

الأولى في حادثة الإفك المعروفة ، حين اتهم البعض عائشة فدعا الرسول عليا لا ستشارته (فقال يا رسول الله إن النساء لكثير وانك لقادر على أن تستخلف وسل الجارية فإنها تصدقك فدعا رسول الله ﷺ (بريرة) يسأها قالت فقام إليها (علي) فضربها ضربا شديدا وهو يقول أصدق رسول الله فتقول والله ما أعلم إلا خيرا .. (٢٤) — هنا إيذاء بدني من علي للجارية بقصد الحصول منها على اعتراف ولم ينكر الرسول شيئا مما فعله علي ، والتفسير (الكربوني) هنا يصل بنا إلى أنه من (السنة) أن يعذب المتهم للحصول على اعترافه ويصبح ما يثار حول تعذيب أعضاء الجماعات الإسلامية في السجون أمرا مشروعاً ، وشرعياً ، بل ومحموداً لأنه تأس بالسلف المصالح ..

بينما وجهة النظر المقابلة ، المتسعة الأفق المتصلة بروح العقيدة ، تستنكر التعذيب ، وترى أن هذا حتى لو كان أمراً مقبولا في عصر

(٢٤) تاريخ الطبري — الجزء الثال — ص ٢٦٧ — مؤسسة الأعلمي للمطبوعات — بيروت ج

الرسول ، لا يتسحب على غيره من العصور ، وإذا كانت الحضارة قد أضافت فيما أضافت ، مفهومها واسعا لحقوق الإنسان ، يرفض فيما يرفض أن يعذب متهم للحصول على اعتراف ، فإننا نقبل هذا المفهوم من منطلق إسلامي ، ولا نرفضه لمجرد التأسي بعصر أيا كان هذا العصر ، لسببين بسيطين واضحين ، أولهما أننا في عصر غير العصر وثانيهما أن الإسلام لا يتنافى مع روح العصر ، أي عصر ، في كل ما هو إنساني وسميح وعادل ..

الواقعة الثانية : بعد وفاة الامام علي بن أبي طالب بطعنات من عبد الرحمن بن ملجم (دعا عبد الله بن جعفر^(٢٥) باين ملجم ، فقطع يديه ورجليه وسمل عينيه فجعل يقول : « إنك يا ابن جعفر لتكحل عيني بمُلْمُول مض » أي بمكحال حار محرق » ثم أمر بلسانه أن يخرج ليقطع ، فجزع من ذلك ، فقل له ابن جعفر : قطعنا يدك ورجليك ، وسملنا عينيك ، فلم تجزع ، فكيف تجزع من قطع لسانك ، قال : إني ما جزعت من ذلك خوفا من الموت ، ولكنني جزعت أن أكون حيا في الدنيا ساعة لا أذكر الله فيها . ثم قطع لسانه ، فمات^(٢٦) ، والرواية يذكرها ابن سعد مضيفاً إليها حرقه بعد موته^(٢٧) ويذكرها ابن كثير دون ترجيح^(٢٨) ويقتصر الطبري وابن الأثير على الحرق بعد القتل .

والرواية لا تعبر في رأينا عن روح الاسلام أو تعاليمه ، حتى لو اقتصرنا على حرق الجثمان بعد القصاص ، فقد نهى الرسول عن المثلة ولو بالكلب العقور ، ونهى (علي) قبل وفاته في رواية لابن الأثير عن المثلة بقاتله ، لكنها تعبر من وجهة نظرنا عن روح عصر ، سادته القسوة ، وتحجر القلب ، وكان مقبولا فيه أن يحدث ما فعله عبد الله

(٢٥) أحد العبادلة الاربعة الذين ذكرناهم .

(٢٦) الأخبار الطوال للدينوري ص ٢١٥ ، دار المسره ، بيروت .

(٢٧) الطبقات الكبرى لابن سعد ج ٣ ص ٣٩ ، دار صادر ، بيروت .

(٢٨) البداية والنهاية لابن كثير - المجلد الرابع ج ٧ ص ٢٤٣ ، دار الكتب العلمية - بيروت .

بن جعفر بابن ملجم ، دون استنكار ، بل ويكمل المشاهدون المشهد بحرق الجثمان ، بينما أضافت الحضارة إلى سلوكنا كثيرا من الإحساس بعذاب الآخرين ، وصعوبة تقبل التمثيل بهم أو تعذيبهم ، بل إنه من الصعب أن نتصور صمود مجموعة من المشاهدين لمثل ما فعله عبد الله بن جعفر ، بكلب ضال أو بقط شارد ..

غير أن لكل حقيقة وجهين ، وما أيسر أن يجد أنصار (الكربون) تبريرا لفعل عبد الله بن جعفر ، وللإقتداء به ، بالصاق تهمة الفساد في الأرض بابن ملجم ، والتأسي بالحسن والحسين ، حيث لم يذكر عنهما أنهما أنكرا التمثيل بالجثمان بحرقه بعد القصاص .

ولعلنا نتساءل ونحن نتأمل صمود عبد الرحمن بن ملجم ، وصبره على قطع أطرافه وسمل عينيه بالحديد المحمى ، ثم جزعه عند قطع لسانه (حتى لا تمر عليه لحظة لا يذكر فيها الله) ..

هل هناك مثال أبلغ من هذا المثال ، على ما يمكن أن يؤدي إليه التطرف عندما يتسلط على الوجدان ، فلا يميز المتطرف بين الكفر والإيمان ، ويصل به الأمر إلى قتل علي ابن أبي طالب ، والتلهي عن المثلة به بقراءة القرآن ، والجزع فقط عند قطع اللسان ، حتى لا يحرم لحظة من ذكر الرحمن ؟ .

لأجدد إذن تحت الشمس ، وقد لا نجد في زماننا نظيرا لعل ، لكننا نجد كثيرا من أمثال عبد الرحمن ..

ونعود إلى هواة الكربون ..

أليس الأجدر بهم ، رحمة بنا ، وبالإسلام ، أن نلتزم بالقرآن ، وبالسنة في شئون العبادة ، وأن نترك في نفس الوقت ، مساحة من أذهاننا للتعرف على العصر والإلتقاء معه ، وقبول ما يأتي به من قيم تتناسق مع جوهره ، ولا تتناقض مع الإيمان والعقيدة ، وأن نقبل

ما نقبل ، وترك ماترك ، بقلب مؤمن وفكر مفتوح ، فلا نرفض حقوق الانسان لأنها أتت من الأعاجم ، ولا نرفض الديمقراطية لأنها بدعة ، ولا نرفض عصرنا على إطلاقه ، ولا نقبل عصر الراشدين على إطلاقه ، ونستخدم العقل في النقل ، والكربون في طبع مستحدثات الحضارة ، تلك التي لا علاقة لها بالفكر أو العقيدة ، وإنما علاقتها وطيدة بالتقدم ، ذلك الذي أزعج أنه ليس ركنا من أركان الإسلام ، بل هو الإسلام .

النتيجة الثانية :

أن قواعد الدين ثابتة ، وظروف الحياة متغيرة ، وفي المقابلة بين الثابت والمتغير ، لا بد وأن يحدث جزء من المخالفة ، ونقصد بالمخالفة أن يتغير الثابت أو يثبت المتغير ، ولأن تثبيت واقع الحياة المتغير مستحيل ، فقد كان الأمر ينتهي دائما بتغيير الثوابت الدينية ، وقد حدث هذا دائما ومنذ بدء الخلافة الراشدة وحتى انتهت ، وتغيير الثوابت هو ما نسميه بالإجتihad ، وقد اتفقنا على أنه ليس مطلقا ، لكنه قائم ومتاح ، وما أوردناه من أمثلة لاجتهادات عمر يصلح دليلا على ما نقول ، غير أنه في بعض الأحيان تفرض تعقيدات الحياة نوعا من المخالفات الحادة ليس فيه شيء من تناغم الاجتهاد في ربطة بين الأسباب والنتائج ، فتصبح المخالفة صريحة وواضحة لا يمكن تبريرها بالإجتihad لافتقاد اسبابه ، وإنما تبرر فقط بأن عدم المخالفة مستحيل أو في أحسن الأحوال غير ممكن ، وقد حدث ذلك في عهد الراشدين كما يحدث في كل عهد ، ومثاله ما حدث عقب مقتل عمر ابن الخطاب ، حين انطلق ابنه عبيد الله ابن عمر ، وقتل ثلاثة ظن فيهم التآمر على مقتل والده ، ولم يثبت ذلك في حق أحد منهم ، وكان أحدهم الهرمزان ، الذي أسلم وصرح إسلامه ، وقد واجه عثمان هذا الموقف في بدء ولايته وكان رأى الدين فيه واضحا ، أعلنه على وأصر عليه ، وهو أن يقتل عبيد الله بدم من قتل ، لكن عثمان لم يملك إلا المخالفة لأسباب (إنسانية) ، فقد

تساءل الناس في شفقة ، أ يقتل عمر بالأمس ، ويقتل ابنه اليوم ؟ ، ألا يكفي آل عمر قتل عمر ؟ ، أيفجعون فيه ثم في ولده قبل أن تجف دموعهم عليه ؟ .. منطق .. وإنسانية .. وظروف متغيرة .. لكن حكم الدين ثابت وواضح ولا لبس فيه .. حكم الدين هو القصاص ، ولا بد من قتل عبيد الله ..

· ويقال أن عمرو بن العاصي أفتى بفتوى بالغة الذكاء والمهارة عندما تولى عثمان ، وسأل عمرو أن يخرج من المأزق الصعب ، فسأله عمرو : هل قتل الهرمزان في ولاية عمر ؟ فأجابه عثمان : لا ، كان عمر قد قتل ، فسأله ثانية : وهل قتل في ولايتك ؟ فأجابه عثمان لا ، لم أكن قد توليت بعد ، فقال عمرو : إذن يتولاه الله ..

والشاهد هنا أن عثمان حاول التخلص من المأزق بدفع دية الهرمزان من ماله ، ولم يتحمل عبيد الله وزر القتل أو حتى دية القتلى ، وهو مارفضه على ، الذي ظل يتوعد عبيد الله كلما لقيه بأنه إذا تولى فسوف يقتله بدم الهرمزان ، وما أن تولى على حتى هرب عبيد الله إلى جيش معاوية ، وحارب عليا إلى أن قتل في معركة صفين ..

ويشاء القدر أن يقع على في نفس المأزق ، بل ربما بصورة أعقد ، فقد ولى ولم يقدر على قتلة عثمان لأنهم كانوا مسيطرين على المدينة ، ثم انتقل من حرب إلى حرب وهم على رأس جيشه فلم يتمكن منهم ، وعندما أعلن معاوية أن مطلبه الوحيد أن يدفع على إليه قتله عثمان ، فوجيء على بجيشه يهتف في صوت واحد ، كلنا قتلة عثمان ، فزاد الموقف تعقيداً ، وأصبح مستحيلاً على الإمام على أن يثار من القتلة أو حتى يحاسبهم ..

· هي الحياة وليست الجنة ، والبشر وليس الملائكة ، وخلا عصر النبوة لا يوجد عصر للنقاء المطلق ، أو انعدام المخالفة المطلق وكلما تغير العصر أو تقدم ، تعددت المتغيرات ، وزادت المخالفات ، وإذا كانت

الإجتهادات واسعة ، والمخالفات واردة ، قبل أن يمر ربع قرن على وفاة الرسول ، وفي عهد معاصريه ، فكيف بنا بعد أربعة عشر قرناً من وفاة الرسول ، ألا نتوقع أن يزداد حجم (المخالفات الإضطرارية) ، وأن تتوسع في (الإجتهادات الضرورية) ، وأن نقبل بحدا أدنى من تطبيقات الدين ، أقل بكثير مما قبله سلف أصلح ، في عصر أكثر تخلفاً ، وأقل تعقيداً ، وأحكم انغلاقاً ، وأكثر انغلاقاً ..

الحقيقة أن للقارئ الحرية كل الحرية في أن يرفض ما أقول وأن يستنكر ما أتوصل إليه ، وما أراه رغم كل ما أتوقعه من استنكار واعتراض ، حقاً وعدلاً ، وأمر واقعاً لا مهرب منه ، وسوف يرى القارئ فيما سنذكره عن خلفاء بني أمية وبني العباس ، ما يؤكد له صحة ما نقول ، وحقيقة ما ندعى ..

قراءة جديدة في أوراق الأمويين

للقارىء الآن وهو يتقل معنا من عصر الراشدين إلى ما يليه ، أن يهين ذهنه للدعابة ، ووجدانه للأسى ، فحديث مايلي الراشدين كله أسى مغلف بالدعابة ، أو دعابة مغلقة بالأسى ، أما المجون فأبوابه شتى ، وأما الاستبداد فحدث ولا حرج .

ليسمح لنا القارىء في البداية أن نقص عليه ثلاث قصص موجزة ، يفصل بينها زمن يسير ، واختلاف كثير ، وهى إن تنافرت تضافرت ، مؤكدة معنى واضحاً ، وموضحة مساراً مؤكداً ، ومثبتة ما لا يصعب إثباته ، وما لا يسهل الهروب منه .

القصة الأولى :

عام ٢٠ هـ وقف عمر خطيباً على منبر الرسول في المدينة ، وتحدث عن دور الرعية في صلاح الحاكم وإصلاحه فقاطعه أعرابى قائلاً : والله لو وجدنا فيك اعوجاجاً لقومناه بسيوفنا ، فانبسطت أسارير عمر ، وتوجه الى الله حامداً وشاكراً ، وذكر كلمته المأثورة المشهورة : الحمد لله الذى جعل في رعية عمر ، من يقومه بعد السيف إذا أخطأ ..

القصة الثانية :

عام ٤٥ هـ قال ابن عون : كان الرجل يقول لمعاوية : والله لتستقيمن بنا يا معاوية ، أو لنقومنك فيقول : بماذا ؟ فيقول : بالخشب فيقول : إذن نستقيم .^(١)

القصة الثالثة :

عام ٧٥ هـ خطب عبد الملك بن مروان ، على منبر الرسول في المدينة ، بعد قتل عبد الله بن الزبير قائلاً (والله لا يأمرنى أحد بتقوى الله

(١) تاريخ الخلفاء للسيوطى ص ١٩٥

بعد مقامى هذا إلا ضربت عنقه (٢) ثم نزل :

ثلاث قصص موجزة ، لكنها بليغة في تعبيرها عن تطور أسلوب الحكم ، واختلافه في عهود ثلاثة ، أولها عهد عمر بن الخطاب ، درة عهود الخلافة الراشدة ، وثانيها عهد معاوية ابن أبى سفيان مؤسس الخلافة الأموية ، وثالثها عهد عبد الملك ابن مروان ، أبرز الخلفاء الأمويين بعد معاوية ، وأشهر رموز البيت المرواني ، الذي خلف البيت السفياني بعد وفاة معاوية بن يزيد ، ثالث الخلفاء الأمويين .

أما القصة الأولى فهي نموذج لصدق الحاكم مع الرعية ، وصدق الرعية مع الحاكم ، ونحن لانشك ونحن نقرأها في أن الأعرابي كان صادقا كل الصدق في قوله ، وأنه كان يعنى تماما ما يقول ، وأنه كان على استعداد بالفعل لرفع السيف في وجه عمر وتقويمه به إن لزم الأمر ، ونحن لانشك أيضا في أن عمر كان يدرك تماما أن الأعرابي صادق في مقولته ، وأنه لهذا سعد ، ومن أجل هذا حمد الله ، وكان في سعاده وحمده صادقا كل الصدق ، مع الله ، ومع نفسه ، ومع الأعرابي ، وباختصار فنحن أمام حوار تؤدي فيه الكلمات دورها الطبيعي ، حيث تعبر عن دخائل النفوس ، في دقة ، ووضوح ، واستقامة .

وأما القصة الثانية ، فهي نموذج رائع لخداع الكلمات حين يصبح للعبارة ظاهر وباطن ، وللكلمة مظهر وخبر ، فالرجل في تهديده أقرب للمداعبة ، وأميل إلى الرجاء ، ومعاوية في رده عليه يحسم الموقف بتساؤله (بماذا) ؟ وهو تساؤل يعكس ثقة عالية في النفس . وهي ثقة تهوى فوق رأس الرجل ثقيلة وقاطعة ، شأنها شأن السيف الحاسم البتار ، وما أسرع ما ينسحب الرجل سريعا محولا الأمر كله إلى دعاة ، وهنا يدرك معاوية أن الرجل قد ثاب إلى رتده ، فيعيد السيف إلى غمده الحريري ، وينسحب هو الآخر في مهارة وخفة ، مرضيا غرور

(٢) المرجع السابق ص ٢١٩ .

الرجل ، مادام الخشب هو السلاح ، ومادام القصد هو المزاح ،
والقارىء للحوار لا يشك في أن الرجل قال شيئاً وقصد شيئاً آخر ، وأن
معاوبة قال شيئاً وقصد شيئاً آخر ، وأن كلا من الرجلين فهم قصد
الآخر ، فكّر في الوقت المناسب ، وفّر في الوقت المناسب ، وأن الرجل
في كرهه نحو معاوية ، وفي فريه منه ، لم يكن أبداً كجلمود صخر ، وإنما
كان مثل كرة القش ، ظاهرها متماسك ، وباطنها هش .

وننتقل إلى القصة الثالثة ، وهي أقرب إلى القصة الأولى في وضوحها
وصراحتها واستقامة ألفاظها ، غير أنها هذه المرة تعلن عكس ما أعلنه
عمر ، وتهدد بالقتل في حسم وصراحة ، ليس لمن يخالف الأمير أو
يعترض عليه ، وليس لمن يرفع في وجهه السيف أو حتى الخشب ، بل
لمن يدعوّه إلى (تقوى الله) ، وقد خلّد عبد الملك نفسه بذلك ،
فوصفه الزهرى بأنه أول من نهى عن الأمر بالمعروف .

هذه قصص ثلاث توضح كيف تطور الأمر من خلافة الراشدين إلى
خلافة معاوية ، الرجل المحنك المجرب ، الناعم المظهر ، الحاسم
الجوهر ، المؤسس للملك ، بكل ما يستتوجهه التأسيس من سياسة
وحنكة ، ومظهر ومخبر ، ثم كيف أصبح الأمر عندما استقر الملك ، ولم
يغد هناك داع للخفاء ، أو مقتضى للخداع أو المداينة ، وبمعنى آخر
فإن القصص الثلاث تنتقل بنا بين حالات ثلاث ، أولها العدل الحاسم ،
وثانيها الحسم الباسم ، وثالثها القهر الغاشم ، وكل ذلك خلال نصف
قرن لا أكثر ، وقد رأينا أن نوردّها في بدء حديثنا عن خلافة الأمويين
لدلالاتها ، وحتى يخلّد القارىء معنا إلى قدر من الرياضة الذهنية
والابتسام ، بعيداً عن صرامة السرد ومرارة الحقائق ، ولعل القارىء قد
تعجب من اجترأ عبد الملك ، لكننا نسأله من الآن فصاعداً أن يوطن
نفسه على العجب ، وأن يهين وجدانه للإندهاش ، وأن يحمّد لعبد
الملك صدقه مع نفسه ومع الناس ، فسوف يأتي بعد ذلك خلفاء

عباسيون يخرجون على الناس بوجه مؤمن خاشع ، وتسيل دموعهم لمواعظ الزهاد ، ثم ينسلون إلى مخادعهم فيخلعون ثياب الورع ، وتلعب برؤوسهم بنت الحان ، فينادمون الندمان ، ويتسرون بالقيان ، ويقولون الشعر في الغلمان ، وهم في مجوسهم لا يتخرجون حين تناديهم جارية لعبوب بأمير المؤمنين ، أو يخاطبهم مخنث (معتدل القامة والقُد) بخليفة المسلمين ، مادمنا نتحدث عن وضوح عبد الملك ، وصدقه مع نفسه ، فلا بأس من قصة طريقة يذكرها السيوطي في كتابه (قال ابن أبي عائشة : أفضى الأمر إلى عبد الملك ، والمصحف في حجره فأطبقه وقال : هذا آخر العهد بك)^(٣) ، ونحن لا نجد تناقضا بين أفعال وأقوال عبد الملك بعد ولايته ، وبين ما تحدثنا به نفس المراجع عن فقهه وعلمه ومن أمثلة ذلك (قال نافع : لقد رأيت المدينة وما بها شاب أشد تشميرا ولا أفاقه ولا أنسك ولا أقرأ لكتاب الله من عبد الملك ابن مروان ، وقال أبو الزناد : فقهاء المدينة سعيد بن المسيب وعبد الملك بن مروان ، وعروة بن الزبير وقبيصة بن ذؤيب ، وقال عبادة بن نسي : قيل لابن عمر : إنكم معشر أشياخ قريش يوشك أن تنقرضوا ، فمن نسأل بعدكم ؟ فقال : إن لمروان إنا فيها فاسألوه)^(٤) ، فنقول لاتناقض على الإطلاق لأن ذلك كله كان قبل ولايته ، فلما وَلِيَ أدرك أن عهد النسك والعبادة قد وَلِيَ ، وأطبق المصحف وأطلق شيطان الحكم والإمارة وصدق في قوله للمصحف أن هذا هو آخر العهد به ، ودليلنا على ذلك أن ساعده الأيمن كان الحجاج ، وإذا ذكر الحجاج هربت الملائكة وأقبلت الشياطين ، وقد عرف عبد الملك للحجاج مواهبه وأدرك أنه بالحجاج قد وطد دعائم الحكم وأرسى قواعد الخلافة ، فكانت وصيته الأخيرة لولده وولي عهده الوليد أن يحفظ للحجاج صنيعة ، وأن يلزمه وزيراً ومشيراً ، وقد كان .

(٣) تاريخ الخلفاء للسيوطي ص ٢١٧ .

(٤) المرجع السابق ص ٢١٦ .

ربما قال البعض ، وما يضيرنا من سيرة رجل أعلن طلاقه للمصحف ، وأدار ظهره لكتاب الله ، وحكم بهواه ، ولنا أن نذكرهم أنه فعل ما فعل ، وسفك ما سفك ، وقتل من قتل ، تحت عباءة امارة المؤمنين ، وخلافة المسلمين ، وأن المسلمين جميعا كانوا يرددون خلف أئمتهم كل جمعة دعاء حارا أن يعز الله به الدين ، وأن يوطد له دعائم الحكم والتمكين ، وأن يديمه حاميا للإسلام وإماما للمسلمين ، وأن فقهاء عصره كانوا يرددون حديثا تذكره لنا كتب التاريخ ، مضمونه أن من حكم المسلمين ثلاثة أيام ، رفعت عنه الذنوب ، ولعلنا نظلم عبد الملك كثيرا إذا قيمناه من زاوية العقيدة ، فلم يكن عبد الملك فلتة بين من سبقه أو من لحقه ، وكان في ميزان السياسة والحكم حاكما قديرا ، ورجل دولة عظيما بكل المقاييس ، فقد أحمد فتنة عبد الله بن الزبير ، وغزا أرمينية ، وغزا المغرب ، وبنى المدن ، وحصن الحصون ، وضرب الدنانير لأول مرة ، ونقل لغة الدواوين من الفارسية إلى العربية ، وقد لخص أسلوبه في الحكم في وصيته لإبنه الوليد وهو يحتضر : يا وليد اتق الله فيما أخلفك فيه (لاحظ مفهوم الحكم بالحق الإلهي في هذه العبارة) ، وانظر الحجاج فأكرمه فانه هو الذي وطأ لكم المنابر ، وهو سيفك يا وليد ويدك على من ناوأك ، فلا تسمعن فيه قول أحد ، وأنت أحوج إليه منه إليك ، وادع الناس إذا مت إلى البيعة ، فمن قال برأسه هكذا فقل بسيفك هكذا — ثم أخذته غفوة فبكى الوليد فأفاق وقال — ما هذا ؟ أتحن حنين الأمة ؟ إذا مت فشمر واتزر ، والبس جلد الثمر ، وضع سيفك على عاتقك فمن أبدى ذات نفسه فاضرب عنقه ، ومن سكت مات بدائه .

وقد حفظ الوليد الوصية وقام بها بحير قيام فكان رجل دولة وحكم من طراز فريد ، وكان فاتحا عظيما للشغور ، فقد فتح الهند والأندلس ، وكان أبعد ما يكون عن حديث الدين والعقيدة فلم يذكر عنه فيهما لا قليل ولا كثير ، إلا بضعة أقوال عن أنه كان يلحن كثيرا في قراءته

للقرآن ، وفي خطبه على المنابر ، وقد حكم عبد الملك عشرين عاما وحكم الوليد عشرة أعوام ، أى أن عبد الملك والوليد حكما ثلاثين عاما من اثنتين وتسعين عاما هي عمر الدولة الأموية ، تلك الدولة التي لا يجوز أن نتحدث عنها دون أن نتوقف أمام ثلاثة خلفاء هم اليزيدان (يزيد بن معاوية ويزيد بن عبد الملك) والوليد بن يزيد ، أما يزيد بن معاوية ، فقتله للحسين معروف ، وقد أفاض فيه الرواة بما لا حاجة فيه لمزيد ، غير أن هناك حادثة يعبرها الرواة في عجالة ، بينما نراها أكثر خطرا من قتل الحسين ، لأنها تمس العقيدة في الصميم ، وتضع نقاطا على الحروف إن لم تكن النقاط قد وضعت على الحروف بعد ، وتستحق أن يذكرها الرواة ، وأن يتدارسها القارئ في أناة ، وأن يتذكر أنها حدثت بعد نصف قرن من وفاة الرسول ، فقط .. نصف قرن ..

لقد هاجم جيش يزيد المدينة ، حين خلع أهلها بيعته ، وقاتل أهلها قليلا ثم انهزموا فيما سمي بموقعة (الحرة) ، فأصدر قائد الجيش أوامره باستباحة المدينة ثلاثة أيام ، قيل أنه قُتل فيها أربعة آلاف وخمسمائة ، وأنه قد قُضت فيها بكاراة ألف بكر ، وقد كان ذلك كله بأمر يزيد إلى قائد جيشه (مسلم بن عقبة) : (ادع القوم ثلاثا ، فإن أجابوك وإلا فقاتلهم ، فإذا ظهرت عليها فأبجها ثلاثا ، فكل ما فيها من مال أو دابة أو سلاح أو طعام فهو للجند ، فإذا مضت الثلاث فاكف عن الناس)^(٥) ، ولم يكتف مسلم باستباحة المدينة ، بل طلب من أهلها أن يبيعوا يزيد على أنهم (عبيد) له ، يفعل فيهم وفي أموالهم وفي أولادهم ما يشاء ، وهنا يبدأ مسلسل المفاجآت في الإثارة ، فالبعض مازال في ذهنه (وهم) أنه في دولة الإسلام ، وأنه قادر على إلزام مسلم ويزيد بالحجة ، بما لا سبيل إلى مقاومته أو حتى مناقشته ، وهو لا يقبل شروط مسلم ، ويرد عليه كأنه يلقيه حجرا : (أباع على كتاب الله وسنة

(٥) الكامل لابن الأثير ج ٥ - ص ٢١٠ - ٢١٤ ، دار الكتاب العربي بيروت ، راجع ابن الطبري ج ٤ ص ٢٧٤ - ٢٨١ - مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت .

رسوله) ، ولا يعيند مسلم القول ، بل يهوى بالسيف على رأس العابد الصادق في رأينا ، والرومانسي الخالم في رأى مسلم ، ويتكرر نفس المشهد مرات ومرات ، هذا يكرر ما سبق ، فيقتل ، وهذا يبايع على سيرة الراشدين فيقتل ، وهذا يبايع على سيرة عمر فيقتل ، ويستقر الأمر في النهاية لمسلم ، وما كان له إلا أن يستقر ، فالسيف هنا أصدق أنباء من الكتب ، وهو سيف لا ينطق بلسان ، ولا يخشع لبيان ، ويصل الخبر إلى يزيد ، فيقول قولاً أسألك أن تتمالك نفسك وأنت تقرأه ، وهو لا يقوله مرسلاً أو منشوراً ، بل ينظمه شعراً ، اقرأه ثم تخيل وتأمل وانذهل :

ليت أشياخي بيدر شهدوا جزع الخزرج من وقع الأسل
حين حكى بقاء بركها واستمر القتل في عبد الأشل^(٦)

والذى يعنينا هو البيت الأول الذى يقول فيه (ليت أجدادى في موقعة بدر شهدوا اليوم كيف جزع الخزرج من وقع الرماح والنبل) أما من هم أجداده ، فواضح أنهم أعداء الخزرج في موقعة بدر ، والخزرج أكبر قبائل الانصار ، وكانوا بالطبع في بدر ضمن جيوش المسلمين ، وهنا يزداد المعنى وضوحاً ، فيزيد خليفة المسلمين ، وأمير المؤمنين ، يتمنى لو كان أجداده من بنى أمية ، ممن هزمهم الرسول والمهاجرون والأنصار في بدر ، يتمنى لو كانوا على قيد الحياة ، حتى يروا كيف انتقم لهم من الأنصار في المدينة ، ثم نجد من ينعت الخلافة بالإسلامية ، ولا يتوقف أمام هذه الحادثة لكى يقطع الشك باليقين وليتحسر على الإسلام في يد حكام المسلمين ، وليترحم على شهداء الأنصار انتقاماً منهم لمتاصرهم للرسول والإسلام ، وعلى يد من ، على يد (أمير المؤمنين) وحامى حمى الإسلام والعقيدة ، ويروى ابن كثير في (البداية والنهاية) الآيات السابقة في موضعين أحدهما موقعة الحرة^(٧)

(٦) الأخبار الطوال للدكتورى ، ص ٢٦٧ — دار المسيرة — بيروت .

(٧) ص ٢٢٧ مرجع سابق .

وثانيهما عندما وصل رأس الحسين إلى يزيد^(٨) ، ولو صدقت الثانية
لكانت أنكى وأمر ، لأن الانتقام هنا مباشر من الرسول في آل بيته ،
ويضيف ابن كثير بيتا يذكره متشككا دون أن يقطع الشك باليقين ،
داعيا باللعنة على يزيد إن كان قد قاله والبيت يقول :

لعبت هاشم بالملك فلا ملك جاءه ولا وحى نزل
ولعلى أستبعد أن يقول يزيد هذا ، فللكفر درجات ، وللمروق
حدود ، وللتفلسف مدى ، وكل ذلك لم يشفع لفقهاء عصر يزيد
ولكتاب تاريخ الخلافة الإسلامية أن يذكروا أن يزيد مغفور له ، وأن
ذلك ثابت بالأحاديث النبوية ، فابن كثير يذكر^(٩) (كان يزيد أول من
غزا مدينة قسطنطينية في سنة وأربعين .. وقد ثبت في الحديث أن
رسول الله قال « أول جيش يغزو مدينة قيصر مغفور لهم ») ،
ولا تعليق ، وننتقل إلى يزيد بن عبد الملك ، التاسع في الترتيب بين
خلفاء بني أمية ، وأحد أربعة تولوا الخلافة من أبناء عبد الملك بن مروان
هم على الترتيب ، الوليد وسليمان ويزيد وهشام ، ونحن نخص منهم
يزيد بالحديث ، لأنه أتى في أعقاب عمر بن عبد العزيز ، الذي قيل عنه
أنه ملأ الدنيا عدلا طوال عامين ، فاذا يزيد يأتي بعده لكي يملأها مغاني
وشرابا ومجوناً وخلاعة ، طوال أربعة أعوام ، ويذكر (السيوطي)^(١٠)
أنه ما أن ولي (حتى أتى بأربعين شيخا فشهدوا له ما على الخليفة
حساب ولا عذاب) ، وهنا يدرك القارئ أن العلة لم تقتصر على
الخلفاء ، وإنما امتدت أيضا إلى العلماء أو الفقهاء ، وأنه مادام هؤلاء
يفتون أنه لا حساب على يزيد ولا عذاب ولا عقاب ، فليفعل يزيد
ما يشاء ، وليتفوق على خلفاء الدولة الإسلامية كلها في باين لا يطاوله
فيهما أحد وهما العشق والغناء ، فقد بدأ خلافته بعشق (سلامة)

(٨) ص ١٩٤ مرجع سابق .

(٩) ابن كثير — البداية والنهاية — مرجع سابق — المجلد الرابع — الجزء الثامن ص ٢٣٢ .

(١٠) تاريخ الخلفاء — مرجع سابق — ص ٢٤٦ .

وانتهت خلافته ، بل وحياته بسبب عشقه لجارية أخرى اسمها (حَبَابَة) وقبل أن نتحدث عن بعض من ذلك ، نذكر له أيضاً رغبة تفرد بها بين الخلفاء ، وذكرت له ، ونقلت عنه ، وهي رغبته في أن (يطير) ، وقصة ذلك أنه كان يوماً في مجلسه ، فغتنه حبابه ثم غتنه سلامه (فطرب طرباً شديداً ثم قال : أريد أن أطير ، فقالت له حبابة : يا مولاي ، فعلى من تدع الأمة وتدعنا)^(١١) .. طبعاً ، ماذا يفعل المسلمون لو طار الخليفة ، من يملأ أنحاء الدولة الإسلامية طرباً وغناء ، وعشقا واشتهاء ، ويذكر المسعودي (أن أبا حمزة الخارجي قال : أقعد يزيد حبابه عن يمينه وسلامه عن يساره ، وقال أريد أن أطير ، فطار إلى لعنة الله وأليم عذابه)^(١٢) .

ويروى ابن كثير قصة وفاة يزيد على النحو التالي^(١٣) (وقد كان يزيد هذا يحب حظيه من حظاياه يقال لها حبابة — بتشديد الباء الأولى ، وكانت جميلة جداً ، وكان قد اشتراها في زمن أخيه بأربعة آلاف دينار ، من عثمان بن سهل بن حنيف ، فقال له أخوه سليمان : لقد هممت أن أحجر على يدك ، فباعها ، فلما أفضت إليه الخلافة قالت امرأته سعدة يوماً : يا أمير المؤمنين ، هل بقي في نفسك من أمر الدنيا شيء ؟ قال نعم ، حبابه ، فبعثت امرأته فاشتريتها له ولبستها وصنعتها وأجلستها من وراء الستارة ، وقالت له أيضاً : يا أمير المؤمنين ، هل بقي في نفسك من أمر الدنيا شيء ؟ ، قال : أو ما أخبرتك ؟ فقالت هذه حبابه — وأبرزتها وأخلته بها وتركته وإياها — فحظيت الجارية عنده وكذلك زوجته أيضاً ، فقال يوماً أشتي أن أخلو بحبابه في قصر مدة من الدهر ، لا يكون عندنا أحد ، ففعل ذلك ، وجمع إليه في قصره

(١١) مروج الذهب للمسعودي ص ٢١٠ — مرجع سابق

(١٢) المرجع السابق ص ٢١٠ .

(١٣) البداية والنهاية لابن كثير — مجلد (٥) جزء (٩) ص ٢٤٢ — مرجع سابق ويذكر المسعودي نفس الرواية في مروج الذهب ج ٣ ص ٢٠٧ .

ذلك حباية ، وليس عنده فيه أحد ، وقد فرش له بأنواع الفرش والبسط
الهائلة ، والنعمة الكثيرة السابغة ، فبينما هو معها في ذلك القصر ، على
أسر حال وأنعم بال ، وبين أيديهما عنب يأكلان منه ، إذ رماها بحبة
عنب وهى تضحك ، فشرقت بها وماتت ، فمكث أياما يقبلها
ويرشفها وهى ميتة حتى أنتنت وجيفت فأمر بدفنها ، فلما دفنها أقام
أياما عندها على قبرها هائما ثم رجع فما خرج من منزله حتى خرج
بنعشه .

والقصة كما يذكرها ابن كثير ، نموذج فريد لصحيح العشق ،
وأصيل الغرام ، ولا بأس أن تذوب لها قلوب الصبية ، وتنفطر لها قلوب
الصبايا ، وتسيل من أجلها دموع المحبين ، لكنها — فى
تقديرنا — شاذة أشد ما يكون الشذوذ ، بعيدة أكثر ما يكون البعد ،
عندما يتعلق الأمر بأمير المؤمنين ، وإمام المسلمين ، وخدام الحرمين ،
وحامى حمى الإيمان ، والملتزم بأحكام القرآن ، وبسنة نبي الرحمن ،
ولعلنا نتساءل ومعنا كل الحق ، ما بال المطالبين بعودة الخلافة يستنكرون
الحانات ، ويفسقون المغنيات ويكفرون الراقصات ، بينما هذا من ذاك ،
بل هذا بعض ذاك ، ولقد عاصر يزيد أئمة كبارا ، وفقهاء عظاما من
أمثال الحسن البصرى وعمرو بن عبيد وواصل بن عطاء وغيرهم ،
وكانوا أقرب ما يكونون إلى الثقية ، وكانوا يوصلون بالمعطايا ،
ويتحفون بالهدايا ، ويؤدون أحيانا دورا مرسوما بدقة ، محددأ بحنكة ،
يظهر فيه الخليفة مسبل العينين ، يسألهم فيجيئون ، ويطلب منهم
الموعظة فيعظون ، وربما خوفوه من النار ، وعذاب الجبار ، ووحدة
القبر ، وموقف الحشر ، وهو منصت خاشع ، تسيل دموعه مدرارا ،
بينما هم مدركون لحدود الحديث ، ومدى الموعظة ، لا يتجاوزون إلى
التعريض بالخلافة ، أو التهديد بتأليب الرعية ، أو الحكم بالكفر ، ذلك
كله خارج السيناريو المرسوم والمعلوم ، والذي ينتهى دائما بصراخ
الخليفة ونحيبه ، حتى يغمشى عليه أو يغمشى عليه ، أيهما أقرب إلى

قدراته ، وأنسب للملكاته ، وماأسرع ماينتقل الأمر إلى الرعية بسرعة البرق ، فيتداولونه في خشوع وإيمان ، وينقله إلينا كتاب الديوان ، فنشره كما شربته رعية يزيد وغير يزيد ، ونشرب معه المزيد ، مما تسطره أقلام المحترفين ، وتردده على مسامعنا ألسنة المكفرين والجهاديين ، ماعلينا ، ففى الجعبة مزيد ، غير أنا نتوقع أن يعترض علينا معترض ، رافعا في وجهنا ما يراه حجة ، منكرا علينا ما أنكرناه على يزيد ، مؤكدا لنا أن يزيدا لم يرتكب منكرا ، ولم يقترب إثما ، فالتسرى بالجوارى والتمتع بما ملكت الأيمان أمر لا ينكره الشرع ، ولا يشترط فيه القرآن ، ولا ينهى عنه القرآن ، وهو رخصه ترخص بها يزيد ، وترخص بها كبار الصحابة قبل يزيد ، والله يجب أن تؤق رخصه كما تؤق عزائمه ، وقد كان يزيد ككثيرين في عصرنا ، يتعشقون الرخص ، ويسبقون بها العزائم ، وهنا نقول له قف ، وحاذر فأنت تركب صعبا ، فنحن وإن وافقناك على أن التسرى بالجوارى والتمتع بما ملكت الأيمان ، لا يتناقض مع روح عصر يزيد ، ولا يخالف أحكام القرآن ، إلا أنك يجب أن تدرك أن للإسلام روحا ، وللدین جوهرًا ، وللرخص حدودا ، وليس منطقيا أن تكون إباحة التسرى سبيلا إلى التهلك ، أو التمتع بماملكت الايمان وسيلة لهجر الإيمان ، أو الحلال سبيلا إلى التحلل ، وإذا كنا نناشد الرعية غض البصر ، ونتوعدهم بالعذاب إذا زنى النظر ، فلا أقل من أن ننهى الخليفة عن التفرغ للخلوة على أسر حال وأهنا بال ، لاثما راشفا متمنيا أن يطير ، لا لشيء . إلا لأن الله أعطاه جناحين ، من مال وسلطان ، فتوسع فيما ملكت الأيمان ، ولعل يزيد لم يكن في ذلك فلة ، فقد روى عن الخليفة المتوكل — العباسي — أنه (كان منهمكا في اللذات والشراب ، وكان له أربعة آلاف سرية ، ووطيء الجميع)^(١٤) ، وقد تثير هذه القدرات الخارقة لعاب منتجى أفلام (البورنو) في عصرنا الحديث ، لكنها ممجوجة مكروهة إن كان

(١٤) تاريخ الخلفاء للسيوطي — مرجع سابق — ص ٢٤٩ - ٢٥٠ .

الحديث عن الحكماء ، في الإسلام أو حتى في غير الإسلام ، ولعل هذا كاف حتى يلزم المعارض علينا حده ، ويثوب إلى رشده ، ويتركنا ننقل من حديث يزيد إلى حديث ولده ، الوليد بن يزيد ، الذي أوصى له يزيد بالخلافة بعد أخيه هشام ، ووفى هشام بعهدته لأخيه ، رغم ما كان يسمعه ويأتيه ، من أخبار فسق الوليد ومجونته ، وهي أخبار تأكدت بعد ولايته ، حين فاق الوليد أباه بل فاق ماعداه ، وفعل ما لم يفعله أحد في الأولين والآخرين ، حيث يروى عنه أنه قد اشتهر بالمجون ، وبالشراب ، وباللواط ، وصدق أو لا تصدق ، برشق المصحف بالسهام ، وكان إلى جانب ذلك شاعرا مطبوعا ، سهل العبارة ، يحسن اختيار ألفاظه ورويه ، وقد شاء الله أن يرزقه هذه الموهبة ، حتى يخلد لنا آثاره شعراً يتناقله الرواة ، ويتبعونه بالعباذ بالله ، وبلا حول ولا قوة إلا بالله ، وربما بشهادة أن لا إله إلا الله ، ومن حسن حظ الوليد ، وسوء حظ القارئ أن كثيرا من شعره وبعضها من قصصه ، لانستطيع روايته لوقاحة ألفاظه ، وشذوذ أفعاله ، لكن لا بأس أن نبدأ حديث الوليد بالمدافعين عنه ، فقد (قال الذهبي : لم يصح عن الوليد كفر ولا زندقة ، بل اشتهر بالخمر والتلوط ، فخرجوا عليه لذلك ، وذكر الوليد مرة عند المهتدي فقال رجل : كان زنديقا ، فقال المهتدي : مه ، خلافة الله عنده أجل من أن يجعلها في زنديق)^(١٥) ، هذا حديث المدافعين عن الوليد ، المنكرين أن يتهم بالكفر ، أو أن يوصف بالزندقة ، وهم في دفاعهم يسوقون حججا هشة ، فمن قائل أنه لم يتجاوز التلوط أو شرب الخمر ، وكأن ذلك هين أو يسير ، ومن قائل أن الله أرحم من أن يجعل خلافته في زنديق ، بينما نرى أن الله قد رحمنا بخلافة الزنادقة ، من أمثال الوليد ، حتى يعطى أمثالنا حجة نفحم بها المزايدين ، المدعين أن الدولة لا تنفصل عن الدين ، وأنها معا حبل الإسلام المتين ، بينما حقيقة الامر أن

(١٥) المرجع السابق ص ٢٥١ .

الاسلام في أعلى عليين ، وأنه لا يضر إلا بالمسلمين ، وعلى رأسهم
الحكام بأسم الإسلام ، وأنه لا ضمان للمحكومين إن جار الحكام
وأفسدوا ، فيبعتهم مؤبدة ، والشورى — إن وجدت — غير ملزمة ،
أو إن شئنا الدقة مقيدة ، وأقرأ معي ما فعل الوليد حين (قرأ ذات
يوم — « واستفتحوا وخاب كل جبار عنيد ، من ورائه جهنم ويسقى
من ماء صديد » — فدعا بالمصحف فنصبه غرضاً
للنشاب « السهام » ، وأقبل يرميه وهو يقول :

أتوعد كل جبار عنيد فها أنا ذاك جبار عنيد
إذا ماجئت ربك يوم حشر فقل يارب خرقني الوليد
وذكر محمد بن يزيد المبرد « النحوى » أن الوليد أُلحِد في شعر له ذكر
فيه النبي وأن الوحي لم يأتَه عن ربه ، ومن ذلك الشعر :

تلسع بالخلافة هاشمي بلا وحي أتاه ولا كتاب
فقل لله بمنعنى طعامي وقل لله بمنعنى شرابي^(١٦)
ولعل القارئ بعد قراءة ماسبق ، لا يذهل كما ذهّلنا ، ولا يتزعج كما
حدث لنا ، ونحن نذكر له أن الوليد حاول نصب قبة فوق الكعبة
ليشرب فيها عام حج هو ورفاقه وأن حاشيته نجحت في اقناعه أن
لا يفعل بعد لأى ، وأنه في (تلوطه) رواد أخاه عن نفسه ، فالواضح
من سيرته أنه أطلق لغرائزه العنان ، حتى غلبت شهوة الغناء والشراب
على الخاصة والعامة في أيامه كما يذكر المسعودى ، وتآلق نجوم الغناء في
عصره ، فكان منهم ابن سريج ، ومعبد ، والغريض ، وابن عائشة ،
وابن محرز ، وطويس ، ودحمان ، ولعله أدرك أنه تجاوز الحد ، فلم يعد
يعنيه أن يضيف إلى ذنوبه ذنباً ، أو إلى سيرته مثلياً ، شأنه في ذلك شأن
ضعاف الإيمان ، حين يقنطون من رحمة الله ، فيضاعفون من
معاصيهم ، ونحن في هذا لا نلتمس له عذراً ، وإنما نعبر عن رأيه هو في

(١٦) مروج الذهب للمسعودى — مرجع سابق — ج ٣ ص ٢٢٨ - ٢٢٩ .

نفسه ، حين أطلقه شعرا فقال :

اسقنى يايزيد بالقرقارة قد طربنا وحتت الزمارة
اسقنى اسقنى ، فإن ذنوبى قد أحاطت فما لها كفارة
وبالفعل ، فقد أحاطت به الذنوب ، وتألّب عليه الصالحون ، وانتهى
الأمر بخروج ابن عمه يزيد بن الوليد عليه ، وقتله ، بعد خلافة قصيرة
استمرت عاما وثلاثة أشهر وشاء القدر أن تكون خلافة يزيد أقصر ،
فلا تستمر إلا خمسة شهور يموت بعدها ليتولاها بعده شقيقة ابراهيم لمدة
سبعين يوما فقط ثم يعزل على يد مروان بن محمد ، انتقاما لمصرع الوليد
بن يزيد ، ثم ينتهى عصر الدولة الأموية بمصرع مروان على يدي
العباسيين ، بعد خلافة استمرت حوالى خمس سنوات .

ونتوقف قليلا قبل أن نتقل الى خلافة العباسيين ، مستخلصين
نتيجتين نوجزهما فيما يلى :

النتيجة الأولى :

أنا نشهد فى الدولة الأموية عهدا مختلفا كل الاختلاف عن عهد
الراشدين ، أضاف إلى فتوحات الإسلام الكثير ، حتى امتدت الدولة
الإسلامية من الهند شرقا إلى الأندلس غربا ، وأضاف إلى سلطة الدولة
وهبتها وتماسكها الكثير ، حيث لم يخرج فيها أحد من الأمويين على
آخر ، إلا فى نهاية الدولة حين خرج يزيد على الوليد ، ثم خرج مروان
على يزيد فكان ذلك نذيرا بالنهاية ، بينما حفل تاريخ العباسيين بكثير من
الخروج والانقسام داخل الأسرة الحاكمة حتى قتل الإبن أباه ، والأب
ابنه ، وشاع خلع الخلفاء وسمل أعينهم ، وقتلهم بسحق مذاكيرهم ،
وغير ذلك من الأحداث على مدى الخمسمائة عام الأخيرة فى حكم
العباسيين ، وعلى حين يبدو أبو جعفر المنصور ، والمأمون ، رجال دولة
متفردين فى تاريخ الدولة العباسية ، لا يناظرهم أحد ، ولا يطاوهم

مطاول ، نرى أن الدولة الأموية على قصر عمرها قد حفلت برجال الدولة العظام ، وعلى رأسهم معاوية ، ورجل الدولة الأول من تاريخ الدولة الإسلامية كلها ، وقد يتساءل البعض ، وأين عمر ؟ ، ونرد عليه بأن عمر قد تفرد بأنه الوحيد في تاريخ الخلافة الإسلامية الذي يمكن أن يطلق عليه وصف (رجل الدين والدولة معا) ، بينما لا تجتمع الصفتان بعد ذلك لأحد ، فهناك رجال الدين مثل علي ابن أبي طالب (رابع الراشدين) ، وعمر بن عبد العزيز (الأموي) ، والمهتدي (العباسي) ، وهناك رجال الدولة مثل (معاوية) ، (عبد الملك بن مروان) ، (الوليد بن عبد الملك) ، (هشام بن عبد الملك) ، وهم أربعة خلفاء حكموا سبعين عاما ، بينما حكم الفترة الباقية (اثنتين وعشرين عاما) عشرة خلفاء بالتمام والكمال ، وحينما نذكر أسماء الخلفاء الأربعة السابقين مقترنا بلقب (رجل الدولة) ، نضع في اعتبارنا هبة الحكم ، وفتح الثغور ، وعمارة البلدان ، وفي تقديرنا أن نجاح هؤلاء الخلفاء ، قد ارتبط ارتباطا وثيقا بفصلهم بين الدين والدولة عند قيامهم بأمانة الحكم ، ولعل موقف (معاوية) من (علي) مثال واضح على ذلك ، ولعل موقف عبد الملك بن مروان من المصحف عندما بلغه نبأ ولايته مثال أوضح ، وقد أدرك كل منهم أنه لا يولى بصفته الأصلح دنيا ، أو الأكثر ايمانا ، وإنما يولى بوسائل دنيوية محضة ، وعليه إن أراد أن يستمر ، أن يضع نصب عينه أن الولاية من جنس التولية ، فكلاهما دنيا وسطوة وحكم ، وقد أجاد الخلفاء الأربعة اختيار معاونيهم ، فكان منهم عمرو بن العاص ، والمغيرة بن شعبة ، وزيايد بن أبيه ، ومسلم بن عقبة ، والحجاج بن يوسف الثقفي ، وهم به بموازين السلطة والسطوة رجال ، وبمقاييس عصرهم قادة ، وهم أهل الدهاء لا النقاء ، والسيف لا المصحف ، وقد ارتأوا جميعا أن أسهل السبل لإسكات المعارض قطع رأسه ، وأن الخوف إذا تمكن من النفوس توطن فيها ، فمكنوه ووطنوه وتعهدوه بالرعاية حتى صار ماردا ،

وحذوا حذو مؤسس دولتهم معاوية ، رجل الغاية لا الوسيلة ، رجل
الحكمة الشهيرة (إن لله جنودا من عسل) ، حيث يروى عنه أنه كان
يضع السم لمعارضيه في العسل ، وأنه هكذا كانت نهاية الحسن ،
والأشتر النخعي وغيرهم ، ورغم أن أحدا لا يقر معاوية ، أو غيره على
فعالهم ، أو على الأقل لا يدعو للتأسي بهم ، إلا أنه من الواجب أن نتعلم
مما فعلوا درسا بليغا ..

إن على الحاكم — أى حاكم — أن يتعرف جيدا على ساحته ، وأن
يتمسك جيدا بأسلحته ، وأن ينأى بنفسه وبحكمه عن استعارة سلاح
الآخرين ، أو الانتقال إلى ساحتهم ، أو الرقص على أنغامهم ، ولو
حاول معاوية أو عبد الملك ، ولو حاول مساعدوهم مثل زياد أو
الحجاج ، أن يحتكموا إلى القرآن ، أو يناظروا مخالفهم حول صحيح
الإيمان ، أو يفسروا قراراتهم بتعاليم الاسلام ، أو يتباهوا على المخالفين لهم
والخارجين عليهم بالصلاح والتقوى ونظافة اليد ونقاء السريرة ، لانهى
حكمهم قبل أن يبدأ ، ولأخلى معاوية مكانه لحجر بن عدى ، ولتنازل
عبد الملك عن منصبه للحسن البصرى ، لكنهم احتكموا للسيف ، وهو
دستور عصرهم ، فدانت لهم الدولة ، وسهل عليهم الحكم ، وربما
سعدت الرعية بالاستقرار والأمن والأمان ، ولعل عصرنا لا يخلو من
سيف متحضر هو الدستور ، لا يسيل دما وإنما يحفظ استقراراً ،
ولا يطيح برؤوس وإنما يلزمها جادة الصواب ، وليس لحاكم في عصرنا ،
أو لنظام حكم في عالمنا المعاصر إلا أن يستوعب درس السابقين ،
بأسلوب العصر لا بأسلوبهم ، وليس له أن يحاور الخارجين في
ساحتهم ، أو بسلاحهم أو أن يرقص على أنغامهم ، وإنما عليه أن
يلزمهم بالمحاور في ساحته ، فليس أمامه ولا أمامهم ساحة غير ساحة
الدستور ، وليس هناك من سلاح إلا القانون ، وليس هناك من أنغام
إلا الديمقراطية والشرعية ، ليحمدوا الله أن لم نجدوا فينا يزيدا ، ولم
يتطرف منا وليد ، ولم يتول وزارة الداخلية في بلادنا حجاج ، ولم

يتملك منا عبد الملك ، ولم يدع أحد من حكامنا أنه لا حساب عليه ولا عقاب ، غاية ما في الأمر أنه يوكل إلينا حساب السياسة في أمور السياسة ، ويحتكم أمامنا إلى الدستور ومؤسسات الدولة في أمور الحكم ، ويترك ونترك حساب الآخرة إلى الله وليس إلى الجماعات الإسلامية أو أئمة المساجد المسييين .

النتيجة الثانية :

أن الشعر والأدب وفن العمارة والغناء بل وأكثر من ذلك مذاهب الفقه واجتهادات الفقهاء ، قد بدأت في الظهور والتألق مع نهاية الدولة الأموية ، ومع انحسار القيود (الشكلية) للدولة الدينية ، ووصلت للغاية في العصر العباسي الأول ، يكاد القارىء يلاحظ علاقة طردية بين دنيوية الدولة وتألق الفكر والأدب والعلوم والفنون والفقه ، فحينما تزداد هذه يتألق أولئك ، وعلى العكس من ذلك يضمحل كل شيء مع ازدياد سطوة الدين في الدولة الدينية إلا العبادة وقصص الزهاد وأقوال الصالحين ، ولا أحسب أن ما أذكره هنا استنتاج بقدر ما هو حقيقة بسيطة وواضحة ، وقد مضى عهد الراشدين ، وخلدت لنا كتب التاريخ سكناته وأحداثه ، فلم نسمع فيه قصيدة لافتة ، أو فنا يطرب أو يهز الوجدان أو يبقى للأجيال ، ذلك لأن الفن حرية ، والحرية لا تتجزأ ، والفنان لا يتألق إلا إذا أحس بفكره طليقا ، وبوجدانه منطلقا ، وبوجدان الآخرين مرحبا ، وبأذهانهم سعيدة بإبداعاته ، مستعدة أن تغفر له شطحاته ، مقبلة على الحياة لا على الموت ، متفتحة للنغم لا للوعيد ، ولا أحسب أن ذلك كله جزء من طبيعة الدولة الدينية ، بل هو متنافر معها كل التنافر ، متناقض مع قواعدها ، أشد التناقض ، ولعل إحدى مشاكل الداعين للدولة الدينية أنهم يدركون أنها تحجر على كل إبداع أو تفتح أو إجهاد للذهن أو اجتهاد للعقل ، وأن كل ما يعيشه الناس ويتقبلونه تقبلا حسنا ، لا يمكن قبوله بمقاييس الدولة

الدينية بحال ، فالأغاني مرفوضة ، والموسيقى مكروهة عدا الضرب على الدفوف ، والمغنيات فاجرات نامصات متنعصات ، والمتغنون بغير الذكر ومدح الرسول فاسقون يلهون المسلمين عن ذكر الله ويدعونهم إلى الفاحشة ، وممارسة المرأة للرياضة فتنة وإثارة للفتن ، واختلاطها بالرجال جهر بالفسق ، والتثيل مرفوض لأنه كذب ، ولأن هزله جد وجده هزل ورسم الصور للأحياء حرام ، وإقامة التماثيل شرك ، والديموقراطية مرفوضة لأنها حكم البشر وليس حكم الله ، ومعاملة أهل الذمة على قدم المساواة إن لم تكن منكرا فهي مكروهة ، وموالاتهم مخالفة لمعلوم من الدين بالضرورة ، ولا ولاية للمرأة ، ولا ولاية للذمى ، وباختصار عليهم أن يهدموا كل شيء ، ويظلموا كل شيء ، ويمنعوا كل شيء ، وأن تقام دولتهم على أنقاض كل شيء ، وبديهي أن الحديث في هذا الإطار عن حرية الفكر لغو ، وأن ادعاء حرية العقيدة هراء ، وأن تصور نهضة الأدب أو الفن نوع من أحلام اليقظة لا يستقيم مع الواقع ، ولا يستقيم الواقع معه ، ولعل هذا أحد أسباب حرصهم على الإمتناع عن بلورة برنامج سياسى متكامل ، به قدر قليل من المواعظ والكلمات الطنانة ، وقدر كبير من تصور الواقع أو معاشته ، وبه قدر ولو معقول من احترام عقولنا ، ناهيك عن احترام مشاعرنا .

وننتقل إلى دولة العباسيين

قراءة جديدة في أوراق العباسيين

ليست الدولة العباسية في حاجة إلى تقديم ، فقد قدمت نفسها بنفسها على يد مؤسسها ، السفاح ، أول خلفاء بني العباس ، المعلن على المنبر يوم مبايعته (أن الله رد علينا حقنا ، وختم بنا كما افتتح بنا ، فاستعدوا فأنا السفاح المبيح ، والثائر المبير) ، وقد أثبت السفاح أنه جدير بالتسمية ، فقد بدأ حكمه بقرارين يغبنيان عن التعليق وأظن أنه ليس لهما سابقة في التاريخ كله ، كما لا أظن أن أحدا بعد السفاح قد بزه فيما أتاه ، أو فاقه فيما فعل ، أما القرار الأول ، أو القرار رقم (١) بلغة العصر الحديث فهو أمره بإخراج جثث خلفاء بني أمية من قبورهم ، وجلدهم وصلبهم ، وحرق جثثهم ، ونثر رمادهم في الريح ، وتذكر لنا كتب التاريخ ما وجدوه ، فيقول ابن الأثير^(١) (فنبش قبر معاوية بن أبي سفيان فلم يجدوا فيه إلا خيطا مثل الهباء ، ونبش قبر يزيد بن معاوية بن أبي سفيان فوجدوا فيه حطاما كأنه الرماد ، ونبش قبر عبد الملك بن مروان فوجدوا جمجمته . وكان لا يوجد في القبر إلا العضو بعد العضو غير هشام بن عبد الملك فإنه وجد صحيحا لم يبل منه إلا أرنبة أنفه

(١) الكامل في التاريخ لابن الأثير - ج ٤ - ص ٢٢٢ - مرجع سابق .

فضربه بالسياط وصلبه وحرقه وذراه في الريح ، وتتبع بنى أمية من أولاد الخلفاء وغيرهم فأخذهم ولم يفلت منهم إلا رضيع أو من هرب إلى الاندلس) ، ويروى المسعودى القصة بتفصيل أكثر فيقول (٢) (حكى الهيثم بن عدى الطائى ، عن عمرو بن هانىء ، قال : خرجت مع عبد الله بن على لنبش قبور بنى أمية في أيام أبى العباس السفاح ، فانتبهنا إلى قبر هشام ، فاستخرجناه صحيحا ما فقدنا منه إلا خورمة أنفه ، فضربه عبد الله بن على ثمانين سوطا ، ثم أحرقه ، واستخرجنا سليمان من أرض دابق ، فلم نجد منه شيئا إلا صلبه وأضلأعه ورأسه ، فأحرقناه ، وفعلنا ذلك بغيرهم من بنى أمية ، وكانت قبورهم بقنسرين ، ثم انتهينا إلى دمشق ، فاستخرجنا الوليد بن عبد الملك فما وجدنا في قبره قليلا ولا كثيرا ، واحتفرنا عن عبد الملك فلم نجد إلا شئون رأسه ، ثم احتفرنا عن يزيد بن معاوية فلم نجد إلا عظما واحدا ، ووجدنا مع لحده خطا أسود كأنما خط بالرماد في الطول في لحده ، ثم اتبعنا قبورهم في جميع البلدان ، فأحرقنا ما وجدنا فيها منهم) ، ولعلى أصارح القارىء بأننى كثيرا ما توقفت أمام تلك الحادثة بالتأمل ، ساعيا لتفسيرها أو تبريرها دون جدوى ، مستبشعا لها دون حد ، فقد يجوز قتل الكبار تحت مظلة صراع الحكم ، وقتل الصغار تحت مظلة تأمين مستقبل الحكم ، ومحو الآثار تحت مظلة إزالة بقايا الحكم (السابق) ، لكن إخراج الجثث .. وعقابها .. وصلبها .. وحرقها .. أمر جلل .. والطريف أن البعض رأى في ذلك معجزة إلهية ، فالجثة الوحيدة التى وجدت شبه كاملة .. وعذبت (إن جاز التعبير) وصلبت .. وحرقت ثم نثر رمادها في الريح هى جثة هشام بن عبد الملك ، وقد رأى البعض فى ذلك انتقاما إلهيا من هشام إذ خرج عليه زيد بن على بن الحسين ، وقتل فى المعركة ، ودفنه رفاقه فى ساقية ماء ، وجعلوا على قبره التراب والحشيش لإخفائه ، فاستدل على مكانه قائد جيش هشام ، (فاستخرجه وبعث برأسه إلى

(٢) مروج الذهب للمسعودى — ج ٣ — ص ٢١٩ — مرجع سابق .

هشام ، فكتب إليه هشام : أن اصلبه عريانا ، فصلبه يوسف كذلك ،
وبنى تحت خشبته عمودا ثم كتب هشام إلى يوسف يأمره بإحراقه
وذروه في الرياح (٣) ، وإذا فسرنا ما حدث لهشام بالانتقام وبالجزاء
من جنس العمل ، فهاذا نفسر ما حدث لغيره ، وفي أى نص من كتاب
الله وسنة رسوله وجد العباسيون ما يبرر فعلتهم ، وأين كان الفقهاء
والعلماء من ذلك كله ، أين أبو حنيفة وعمره وقتها قد تجاوز
الخمسين ، وأين مالك وعمره وقتها قد تجاوز الأربعين ، ولم لاذوا
بالصمت ولم لاذ غيرهم بما هو أكثر من الصمت ، أقصد التأيد ،
والتمجيد ، والأشعار ، ورواية الأحاديث المنسوبة للرسول والمنذرة
بخلافة السفاح ومنها ما أورده ابن حنبل في مسنده مثل (يخرج رجل
من أهل بيتى عند انقطاع من الزمان وظهور من الفتن ، يقال له
السفاح ، فيكون إعطاؤه المال حثيا) ، ومثل ما ذكره الطبرى من (أن
رسول الله أعلم العباس عمه أن الخلافة تؤول الى ولده ، فلم يزل ولده
يتوقعون ذلك) أو لعلهم كانوا منشغلين بقصة مآدبة السفاح ، وهى ما
أشرنا إليه بالقرار الثانى فى خلافته ، وهو قرار خلى بأن يدرس فى أيامنا
هذه فى معاهد السينما كنموذج رائع لحبكة الاخراج ، وتسلسل
السيناريو وترابطه ، ليس هذا فحسب ، بل إن القرار قد سبقته
(بروفة) ، أى تجربة حية فى نفس موقع التمثيل ، ولن يشك القارىء فى
أن كل ما حدث كان مرتبا ، وأن الأقدمين كانوا على دراية واسعة بفن
التشويق ، وكانوا أيضا على مقدرة كبيرة فى تدبير المفاجأة ، ثم تبريرها
بحيث تمر طبيعية ومتناسقة ومتسقة مع سياق الأحداث ، ولنبدأ بالبروفة
ولنقرأها معا كما ذكرها ابن الأثير (٤) (دخل سديف « الشاعر » على
السفاح وعنده سليمان بن هشام بن عبد الملك ، وقد أكرمه فقال
سديف :

(٣) مروج الذهب للمسعودى - ج ٣ ص ٢١٩ - مرجع سابق .
(٤) الكامل فى التاريخ لابن الأثير - ج ٤ - ص ٢٢٢ - مرجع سابق .

لا يغرنك ما ترى من رجال إن تحت الضلوع داء دويا
فضع السيف وارفع السوط حتى لا ترى فوق ظهرها أمويا

فقال سليمان : قتلتنى ياشيخ ، ودخل السفاح وأخذ سليمان قتل .

ومن قراءة ما ذكره ابن الأثير يمكن ترتيب سيناريو الأحداث على النحو التالى : السفاح يؤمن أحد كبار الأمويين (نجل خليفة سابق) — السفاح يبالح فى تأمينه وطمانته بدعوته الى الطعام ، وإكرامه — يدخل شاعر على السفاح ويبدو دخوله كأنه مفاجأة — ينطق الشاعر بأبيات تدعو للانتقام من الأمويين وتستنكر معاملتهم بالرفق أو اللين — يصرخ الأموى قائلا : قتلتنى ياشيخ — يفعل الخليفة بقول الشاعر فيقتل الأموى — ينتهى المشهد .

والآن إلى القرار أو الحادثة أو الفيلم الكامل لما فعله السفاح بعد ذلك وكرر فيه نفس ما حدث فى البروفة ، مع إتقان أكثر ، وتفنن غير مسبوق فى التمثيل (بالأمويين)^(٥) ، ولتقرأ معا ما ذكره ابن الأثير^(٥) (دخل شبل بن عبد الله مولى بنى هاشم « وفى رواية أخرى سديف »^(٦) على عبد الله بن على « وفى رواية أخرى على السفاح »^(٧)) وعنده من بنى أمية نحو تسعين رجلا على الطعام فأقبل عليه شبل فقال : أصبح الملك ثابت الأساس بالبهليل من بنى العباس طلبوا وتر هاشم فشفوها بعد ميل من الزمان وباس لا تقيلن عبد شمس عثارا واقطعن كل رقلة وغراس ذلها أظهر التودد منها وبها منكم كحر المواسي أنزلوها بحيث أنزلها الله بدار الهوان والإتعاس (إلى آخر القصيدة ..)

(٥) المرجع السابق ص ٣٣٣ .

(٦) المرجع السابق ص ٣٣٤ .

(٧) المرجع السابق ص ٣٣٤ .

فأمر بهم عبد الله (وقيل أنه السفاح)^(٨) فضربوا بالعمد حتى قتلوا
وبسط عليهم الأنطاع فأكل الطعام عليها وهو يسمع أنين بعضهم حتى
ماتوا جميعا .

والرواية السابقة تبدأ بتأمين السفاح للأمويين الذين زاد عددهم هذه
المرة إلى تسعين ، والمأدبة هي نفسها ، ومادام المضيف هو الخليفة
فالكرم وارد ، والطمانينة لا حد لها ، وفجأة يدخل الشاعر ، ويستنكر
إكرامهم ، ويدعو للثأر منهم ، فيتغير وجه الخليفة ، ويقوم إليهم نائرا ،
و ...

وهنا نتوقف لأن هنا جديدا مفزعا ، فقد أمر السفاح بضرب
رؤوسهم بأعمدة حديدية ، بحيث تلتف بعض مراكز المخ ، ويبقى
الجسد حيا ، مصطربا بين الحياة والموت ، وما أن يرى السفاح أمامه
تسعين جسدا منتفضا ، تقترب بسرعة من الموت ، وترتفع أصواتها
بالأنين ، حتى يأمر بوضع مفارش المائدة فوقهم ، ثم يجلس فوق هذه
المفارش ، ويأمر بالطعام فيوضع أمامه فوق الأجساد ، ويبدأ في تناول
عشائه بينما البساط يهد هنا ويهد هناك ، وبين همود وهمود ، يزدرد
هو لقمة من هذا الطبق ، ولقمة من ذاك ، حتى همد البساط كله ،
ففرغ من طعامه ، وتوجه إلى الله بالحمد ، وإلى حراسه بالشكر ، وإلى
خاصته بالتهنئة ، ولعله قال لنفسه ، أو لخاصته ، والله ما أكلت أهنا ولا
ألد ولا أطيب من هذا الطعام قط ، فليس أقل من هذا الحديث ما يلائم
سلوك السفاح ، ذلك الذي يزدرد اللقيمات على زفرات الأنين ،
ويساعده على الهضم صعود الأرواح ، وقد نفهم أن يقتل الحاكم الجديد
حكام الأمس ، أو أن يتخلص بالقتل من منافسيه على الحكم ، أو
مناوئيه على السلطة ، فقد حدث هذا كثيرا ، وأقرب نماذجه مذبحة
المماليك بالقلعة على يد محمد علي ، لكن ما لا نفهمه ، أن يجلس الخليفة

(٨) المرجع السابق ص ٣٣٤ .

فوق الضحايا ، وأن يهنأ له الطعام فوق بركة من الدماء ، وعلى بساط
مترجرج مع اضطراع الأجساد ، وعلى أنغام من صراخ الضحايا حين
يواجهون الموت ، بل ربما وهم يسعون إليه هرباً من الألم والعذاب ..
نحن هنا أمام تساؤل تطرحه هذه الحادثة ، وأمثالها كثير ، قبل
السفاح وبعد السفاح ، ربما ليست بهذه الروعة في الإخراج ، أو الحنكة
في التدبير ، أو السادية في العبير ، لكنها في النهاية تحمل نفس الدلالة ،
وتنقل إلينا نفس الرسالة ، يتساوى في ذلك مقتل حجر بن عدى على
يد معاوية أو الحسين على يد يزيد أو ابن الزبير على يد الحجاج أو (زيد
بن علي) على يد هشام ، والتساؤل عن كنه الخلافة التي يدعون أنها
إسلامية وينادون بعودتها من جديد ، هل هي إسلامية حقاً فنزنها
بمقياس الإسلام ، فتخرج منه ، وتبوعنه ، وينتهي الحوار حولها إلى
موجز مفيد ، فحواه أنهم ادعوا أنها إسلامية فأثبتنا أنها لم تكن ،
وكفى الله المؤمنين شر (الخلافة) ، أم أنها كانت حكماً استبدادياً
يتستر برداء الدين ، فنثبت عليهم الحجة ، ونلقمهم حجراً علمانياً
حين نوضح لهم الفرق بين استبداد الحكم الديني في العصور الوسطى ،
عصور الاستبداد والتعذيب والجبروت ، وعلمانية العصر الحديث ،
عصر الديمقراطية وحقوق الإنسان واحترام الآدمية ، أحسب أن الأمر
لا يخرج عن ادعاء من الإدعاءين ، وأحسب أيضاً أن الإجابة واضحة في
الحالين ، غير أن ذلك كله يطرح سؤالاً أكثر وضوحاً ، وهو لوضوحه
وبساطته لا يحتاج من القارئ إلى جهد أو اجتهاد لإجابته : هل صحيح
أن العلمانية هم غرب لا هم شرق ، وأنها مبررة في الغرب باستبداد
الحكم بالدين أو باسم الدين ، بينما لم نعرف نحن في الشرق نظيراً
لذلك ، أو مثلاً له ؟ ، أحسب أنه لو كان مبرر العلمانية في الغرب هو
استبداد الحكم في ظل الكنيسة ، لكان مبررها في الشرق هو استبداد
الحكم في ظل (الخليفة) ، سلطان الله في أرضه ، القاتل لمن يشاء ،
المانح للعطاء ، والمانح للبلاء ، وإذا كان السفاح قد وصف نفسه على

المنبر بأنه السفاح الميبح ، فان رياح بن عثمان والى الخليفة المنصور على المدينة قد وصف نفسه على منبر الرسوم بما هو أنكى حيث قال : (يا أهل المدينة ، أنا الأفعى ابن الأفعى)^(٩) ، وإذا تباهى الخلفاء بأنهم سفاحون ، وتباهى الولاة بأنهم أولاد الأفاعى ، أبقى من يدعى أن الاستبداد باسم الدين هم غرب ، وأن العلمانية كخلاص منه فكر غرنى وافد لا علاقة له بواقع الشرق وهمومه ؟

أحسب أن البعض الآن يردد بينه وبين نفسه ، ها هو يصطاد في الماء العكر ، ويتوقف كثيرا عند السفاح حتى ينال مأربه في الطعن في الخلافة الإسلامية ، لكن ردنا عليه يسير ، فليست هناك علاقة بين السفاح وبين الإسلام أو الحكم به ، فليقل عنه ما يشاء ، وليطعن فيه كما يشاء ، وليحاور وليداور ، فليس في هذا كله غناء ، فالمسافة بين حكم السفاح والحكم بالإسلام كالمسافة بين الأرض ، سابع أرض والسماء ، سابع سماء ..

ولحسن الحظ — حظى وحظ القارىء — أن الرد على ذلك من أيسر ما يكون ، فلو لا الإسلام ، المظهر لا الجوهر ، والرداء لا المضمون ، ما فعل السفاح ما فعل ، لا هو ولا سابقوه ، ولا لاحقوه ، فأى ولاء كان يربط المصرى مثلا بالسفاح فى الأنبار ، أليس هو الولاء لخليفة المسلمين ، وللحاكم باسم الإسلام ، وأى دافع لهذا الولاء ، أليس الدافع هو الارتباط بالإسلام ، وجيوش الأحاديث النبوية التى نسبها الوضاعون للرسول حول خلافة بنى العباس ، واجتهادات الفقهاء عن طاعة الخليفة ولو كان غاشما ، وفسق الخارج عن الطاعة ، وكفر المفاارق للجماعة ، وأى مدخل ساقه السفاح فى خطاب توليته وتناقله الرواة ، وردده الوعاظ ، أليس هو مدخل العدل والتقوى والعقيدة ، أليس هو القائل على المنبر^(١٠) (الحمد لله الذى اصطفى الإسلام وشرفه وعظمه

(٩) اليعقوبى — ج ٢ — ص ٢٥١ .

(١٠) تاريخ الأمم والملوك للطبرى — مرجع سابق — ج ١٦ ص ٨٢ - ٨٤ .

واختاره لنا وأيده بنا وجعلنا أهله وكهفه وحصنه والقوام به والذاتير عنه والناصرين له وألزمنا كلمة التقوى وجعلنا أحق بها وأهلها وخصنا برحم رسول الله ﷺ وقرابته — إني لأرجو أن لا يأتيكم الجور من حيث أتاكم الخير ولا الفساد من حيث جاءكم الصلاح وما توفيقنا أهل البيت إلا بالله) ، ولأنه كان متوعكا فقد أكمل داود بن علي الخطبة فقال (لكم ذمة الله تبارك وتعالى وذمة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم وذمة العباس رحمه الله أن نحكم فيكم بما أنزل الله ونعمل فيكم بكتاب الله ونسير في العامة منكم والخاصة بسيرة رسول الله ﷺ — الزموا طاعتنا ولا تخدعوا عن أنفسكم فإن الأمر أمركم ، فإن لكل أهل بيت مصرا وإنكم مصرنا ، ألا وأنه ما صعد منبركم هذا « يقصد منبر الكوفة » خليفة بعد رسول الله إلا أمير المؤمنين علي وأمير المؤمنين عبد الله بن محمد « وأشار بيده إلى أبي العباس » فاعلموا أن هذا الأمر فينا ليس بخارج منا حتى نسلمه إلى عيسى بن مريم) .

الحكم بما أنزل الله إذن كان وسيلته إلى قلوب الناس وبيعتهم وولائهم ..

السير في العامة والخاصة بسيرة رسول الله كان ما عاهد عليه الناس ، وما بايعه الناس عليه .

الحديث المختلق عن خلافة العباسيين حتى يسلموها إلى عيسى بن مريم كان السبيل إلى استسلام الرعية لقدرها ، والانشغال عن ظلم الولاة ، بصدق النبوة المدعاة ..

هكذا بدأ أمر العباسيين ، وهكذا يبدأ أي أمر للحكم الديني وتحت نفس الدعاوى البراقة ، التي نسمعها اليوم كما سمعها الكوفيون بالأمس .. الحكم بما أنزل الله .. السير بسيرة رسول الله .. تطبيق شرع الله .. العدل .. البركة .. وهكذا كان ينتهي الأمر دائما .. كما رأينا في أول عهد السفاح ثم كما سنرى بعد عهد السفاح ، ذلك الذي

لا ينتهى الحديث عنه ، إلا بذكر سنة استنها ، ثم أصبحت قاعدة لمن تلاه من خلفاء بنى العباس ، ونقصد بها عدم احترام العهود والمواثيق ، والفتك بالأنصار قبل المناهضين ، وقد فعل السفاح ذلك فى واقعيتين شهيرتين الأولى حين أعطى ابن هبيرة قائد جيوش مروان بن محمد آخر الخلفاء الأمويين ، كتابا يحمل امضاءه ويتعهد له بالأمان ، ثم قتله بعد أيام من استسلامه ، والثانية حين قتل وزيره أبا سلمة الخلال أحد مؤسسى الدولة العباسية فى الكوفة ، وتعمد أن يتم ذلك على يد أبى مسلم الخراسانى ، المؤسس الأول للدولة ، حيث لا يعرف تاريخ الدولة العباسية فى عهد السفاح فضلا إلا لرجلين ، أولهما أبو مسلم الذى أسس الدولة فى خراسان وسلم الخلافة إلى السفاح ، وثانيهما عبد الله بن على عم السفاح وقائد جيوش العباسيين فى موقعة الزاب التى انتصر فيها على الأمويين انتصارا نهائيا ، ويقال أن السفاح كان يسعى لقتل الاثنين ، وهو ما لا نجد دليلا عليه فى كتب التاريخ ، غير أن أبا جعفر المنصور ، ثانى الخلفاء العباسيين ، والمؤسس الحقيقى للدولة العباسية ، والذى يحتل فيها موقعا مناظرا لموقع معاوية فى دولة الأمويين ، قام بذلك الواجب خير قيام ، فسلط أولا أبا مسلم الخراسانى لقتل عبد الله بن على ثم تولى هو بنفسه قتل أبى مسلم ، ولم يشفع له صياح أبى مسلم : استبقنى ياأمير المؤمنين لعدوك ، بل رد عليه : وأى عدو لى أعدى منك ؟ وليس للقارىء أن يتعجب حين يعلم أن أبا مسلم لم يفعل للسفاح ثم للمنصور إلا (كل الخير) ، وأنه كان صاحب الفضل الأول عليهما وعلى دولتهما ، لكن ذلك بالتحديد كان سبب قتل المنصور له ، فقد دخل عليه ولى عهده (عيسى بن موسى) فوجد أبا مسلم قتيلا ، (فقال : قتله ؟ قال : نعم ، قال : إنا لله وإنا اليه راجعون ، بعد بلائه وأمانته ؟ فقال المنصور : خلع الله قلبك ! والله ليس لك على وجه الأرض عدو أعدى منه ، وهل كان لكم مُلك فى حياته ؟)

هذا نموذج مثالى لما عرف باسم الميكيافيلية ، نسبة إلى

(ميكافيلى) ، والتى توجز فى تبرير الوسيلة بالغاية ، وتُفصّل فى تطبيق ذلك على شئون الحكم وسيرة الحكام ، وتبدو جليلة على يد المنصور ، الذى وطأ بأقدامه أعناق الرجال ، وتفرد بأسلوبه المميز فى الحكم ، فهو يبدأ أولاً بالتخلص من أصحاب الفضل عليه ثم يتحول إلى المعارضين وهو لا يعرف إلا القتل وسيلة للقضاء على معارضيه ، ولا يعرف للعواطف سبيلا ، ولا تعرف العواطف إليه طريقا ، ولأنه قوى لم يحترم إلا القوة ، ولعل هذا ما يفسر إعجابه بهشام بن عبد الملك ، ووصفه له بأنه (رجل بنى أمية) ، ثم إعجابه الشديد بعبد الرحمن بن معاوية بن هشام ، الخليفة الأموى فى الأندلس ، على الرغم من هزيمة جيشه على يديه فى أشبيلية ، بل ربما بسبب هذه الهزيمة ، التى لم تردعه ، ولم تمنعه من محاولة استمالاته بالهدايا ، ووصفه قائلا : (.. اقتحم جزيرة شاسعة المحل ، نائية المطمع ، عصبية الجند ، ضرب بين جندها بخصوصيته ، وقمع بعضهم ببعض بقوة حيلته ، واستمال قلوب رعيته .. إن ذلك هو الفتى كل الفتى الذى لا يكذب مادحه) ، بل يقال أن المنصور هو الذى سمى عبد الرحمن بصقر قریش ، ولما فشل فى استمالاته بالتودد أظهر وجهها آخر لأسلوبه السياسى ، وهو الوجه الذى أظهره تشرشل فى الحرب العالمية الثانية عندما أعلن أنه مستعد للتحالف مع الشيطان لهزيمة النازية ، وهو نفس ما فعل أبو جعفر ، حين تحالف مع (شارلمان) ثم مع (بين) ملكى الفرنجة ، ضد عبد الرحمن الخليفة الأموى المسلم ، وهو التحالف الذى فشل فى هزيمة عبد الرحمن (١١) ، ونجح فى ذات الوقت فى اقرار القاعدة المنصورية : افعل أى شئ .. اسلك أى سبيل .. تحالف مع أعدى الأعداء .. المهم أن تصل إلى غايتك .. وتتنصر على عدوك ، وخلال ذلك كله انس الإسلام ، وتغافل عن أحكام القرآن ، وتجاهل السنة ، وابتعد بقدر ما تستطيع عن

(١١) التاريخ الإسلامى العام - د. على إبراهيم حسن - مكتبة النهضة المصرية - ص ٣٦٥ - ٣٦٦ .

سيرة الراشدين ، وتذكر فقط أنك (سلطان الله في أرضه) (١٢) .
(وظل الله الممدود بينه وبين خلقه) (١٣) ، واستند في حكمك إلى حق
بنى العباس في الخلافة ، وليس إلى حق الرعية في الاختيار ، ولعل هذا
المنهج هو ما قاد العلويين إلى مناهضة المنصور ، فمادام النسب هو
الفيصل ، فهم أقرب إلى الحكم ، وأحق بالخلافة ، وقد دار حوار
طريف بين المنصور من ناحية ، ومحمد العلوي المشهور باسم (النفس
الزكية) وأخيه إبراهيم من ناحية أخرى ، ومبعث الطرافة أن الحوار كله
يدور حول إثبات أحقية الخلافة بالنسب ، مع تجاهل كامل لما يسمى
بالشعب ، أو ما كان يطلق عليه وقتها اسم الرعية ، فمحمد (النفس
الزكية) وأخوه إبراهيم ، يريان أنهما من نسل علي وفاطمة ، وأنهما
حفيدا الرسول ، وأنهما بهذا ولهذا أحق ، والمنصور يرى أن العم أقرب
من ابن العم ، وأنه بذلك ولذا أحق ، وأنا — بعد استئذان القارىء —
أرى أنها مأساة أن أباع حاكما لمجرد أنه من نسل علي ، أو أناصر حاكما
آخر لأنه من نسل العباس ، وأتجاوز فأقول : أنه لو عاش للرسول من
نسله ذكور ، ما بايعت حفيدا من أحفاده لمجرد انتسابه إليه ، فالنبوة لا
تورث ، والصلاح لا ينتقل بالضرورة للأبناء ، ولا مانع أن يكون
(نوح) نبيا ، وأن يكون ابنه في ذات الوقت (عمل غير صالح) ،
غير أن الطريف في حوار المنصور والنفس الزكية ، أنه انتقل إلى الغمز ،
فالنفس الزكية يرد على عرض المنصور بالأمان بغمزة موجهة حين يذكر
(أى الأمانات تعطينى ؟ أمان ابن هبيرة ؟ أم أمان عمك عبد الله بن
علي ؟ أم أمان أبى مسلم ؟) ، فيرد عليه المنصور غامزا في الحسن « جد
النفس الزكية » قائلا (ثم كان الحسن فباعها معاوية بخرق ودرهم ،
ولحق بالحجاز وأسلم شيعته بيد معاوية ، ودفع الأمر إلى غير

(١٢) وصف المنصور لنفسه في خطبة شهيرة بالمدينة .

(١٣) التعبير الأدبي الشائع عند وصف الخلفاء في العصر العباسي الأول .

أهله (١٤) . والمنصور يشير الى مبايعة الحسن لمعاوية أو بمعنى أدق إلى الصلح بينهما ، ذلك الصلح الذي أثار مشكلة بسبب بطاء (وسائل الاتصال) في تلك الأيام ، فقد أرسل الحسن إلى معاوية يصالحه على شروط مالية . وفي نفس الوقت كان معاوية قد أرسل إلى الحسن صحيفة بيضاء ختم أسفلها وترك للحسن أن يشترط فيها ما يشاء ، ووصلت الرسالتان في وقت واحد ، وطمع الحسن فكتب في صحيفة معاوية شروطا جديدة طلب فيها أضعاف ما طلب في رسالته ، وعندما التقيا تمسك معاوية بخطاب الحسن وتمسك الحسن بخطاب معاوية ثم تصالحا على خمسة ملايين هي أموال بيت مال الكوفة (١٥) . ولسنا في مجال تقييم فعل الحسن ، وحسبنا أن نذكر أنه استراح وأراح ، أراح المسلمين من القتال ، وأراح عبد الله بن عباس (الذي ما أن علم بالذي يريد الحسن عليه السلام أن يأخذه لنفسه حتى كتب إلى معاوية يسأله الأمان ويشترب لنفسه على الأموال التي أصابها فشرط ذلك له معاوية) (١٦) . وسوف يهنا ابن عباس بما حصل عليه من مال البصرة حتى نهاية حياته ، فقد قُتل على وتنازل الحسن وسمح معاوية ، وسوف يهنا أيضا الحسن بمال الكوفة حتى حين ، فسوف يتخلص منه معاوية بدس السم له حين يرشح يزيدا لخلافته ، ونعود إلى المنصور ، الذي لم يتحمل محاورة محمد طويلا ، فقبض على أبيه وعمومته وكثير من أهله وحبسهم معذنين حتى الموت ، وهاجم محمدا بالمدينة وقاتله حتى قتله ، ثم هاجم أخاه ابراهيم في البصرة وقاتله حتى قتله ، ولم يكن المنصور في ذلك كله مدافعا إلا عن الملك ، فقد (ذكر أن المنصور هيئت له عجة من نخ وسكر فاستطابها ، فقال : أراد ابراهيم أن يحرمني هذا وأشباهه) (١٧) . والشاهد هنا أن أحد الطرفين كان يدافع عن

(١٤) المرجع السابق ص ٣٥٥ .

(١٥) تاريخ الأمم والملوك للطبري ، ج ٤ - ص ١٢١ - ١٢٥ .

(١٦) المرجع السابق ص ١٢١ .

(١٧) مروج الذهب للمسعودي - ج ٣ ص ٣٠٩ - مرجع سابق .

(النسب) ، وأن الطرف الآخر كان يدافع عن (العجة) ، وأن المسلمين في الفريقين كانوا يعتقدون أنهم يدافعون عن صحيح الإسلام ، دليلنا على ذلك ما حفلت به خطب الفريقين من آيات وأحاديث ووعود بالجنان ووعيد بسقر ، ولم يكن الأمر عسيرا بالنسبة لمحمد وإبراهيم . فآيات الحكم بما أنزل الله موجودة ، وما أيسر أن ينتقلا منها إلى الحديث عن شمائل الرسول ، وفضائل علي ، ولم يكن الأمر عسيرا أيضا على المنصور ، فما أكثر الأحاديث عن شق عصا الطاعة ، ومفارقة الجماعة ، وما أيسر الاستشهاد بآيات الفساد في الأرض ، فقد روى عن المنصور أنه عندما تسلم كتاب انتصار جيشة علي إبراهيم ، تلا هذه الآية^(١٨) (وألقينا بينهم العداوة والبغضاء إلى يوم القيامة ، كلما أوقدوا نارا للحرب أطفأها الله ، ويسعون في الأرض فسادا ، والله لا يحب المفسدين) ، ثم صعد إلى المنبر وقال : السعيد من وعظ بغيره ، اللهم لا تكلنا إلى خلقك فنضيع ولا إلى أنفسنا فنعجز ، فلا تكلنا إلا إليك .

وهكذا أقنع أفراد جيش المنصور أنفسهم بأن الله نصر الحق بهم ، وسيجزى الله الشاكرين ، وأقنع من تبقوا من جيش محمد وإبراهيم أنفسهم بأنه اختبار من الله ، وبلاء إلى حين ، وسيجزى الله الصابرين ، وانطلق كل فريق قانعا بما اعتقد أنه جزاؤه من عند الله ، ولم تنقل لنا كتب التاريخ خلال ذلك كله موقفا مشهودا لفقية ، أو دفاعا طليا عن الحق من إمام من أئمة المسلمين ، وما أكثرهم في عهد المنصور ، فقد عاصره أبو حنيفة ، ومالك ، والأوزاعي ، وعمرو بن عبيد ، وسفيان الثوري ، وعباد بن كثير ، وجعفر بن محمد الصادق ، وغيرهم ، وما كان تعذيب المنصور لأبي حنيفة وحجسه وجلده ودس السم له في النهاية إلا لرفضه ولاية القضاء ، وما كان جلد المنصور لمالك وهو عارى الجسد غير مستور العورة تشهيرا به

(١٨) المرجع السابق ص ٣٠٩ .

إلا لذكره حديثا عن الرسول لم يعجبه ، وكلا الموقفين لا يصلحان
نموذجا للجهاد ، أو مثالا على مناوأة الحاكم إن حاد ، أو دليلا على أن
الحق يعرف بالرجال ، وينصر بالرجال ، وينبرى للدفاع عنه
الرجال ..

ولا بأس أن تنهى حديث المنصور ، بحديث ابن المقفع الذى أرسل
للمنصور كتابا صغير الحجم ، عظيم القيمة أسماه (رسالة الصحابة) ،
نصح فيه الخليفة بحسن اختيار معاونيه ، وحسن سياسة الرعية ، وكان
فى نصحه رفيقا كل الرفق ، رقيقا غاية الرقة ، ولعله كان ينتظر من
المنصور تقديرا أدبيا وماديا يليق بجهده ، ولعله لم يتصور أن مجرد إسداء
النصح للمنصور جريمة ، وأن غاية دور الأديب فى رأى المنصور أن
يمدح ، ومنتهى دور المفكر أن يؤيد ، وأن عقاب من يتجاوز دوره كما
فعل ابن المقفع ، أن يفعل به كما فعل بابن المقفع ، الذى قطعت أطرافه
قطعة قطعة ، وشويت على النار أمام عينيه ، وأطعمَ إياها مجبرا ، قطعة
قطعة ، حتى أكرمه الله بالموت فى النهاية ولعله تساءل وهو يعضغ
جسيده بأمر أمير المؤمنين ، أى أمير وأى مؤمنين ، ولعله أدرك ساعتها ما
تتمنى أن يدركه من يتنادون بالخلافه ، ويتغنون بالشورى ، ويهاجمون
الحكام (العلمانيين) ، ويتصورون فى الدولة الدينية ملاذا ، وفى الحكم
باسم الإسلام موثلا ورحمة ، وفى التطبيق الفورى للشرعية وحدها عدلا
واستقامه ، وفى الديمقراطية جورا وحكما بالهوى ، ولعلنا نذكرهم أن
المنصور وإن دخل التاريخ من باب الجبروت إلا أنه تركه من باب رجال
الدولة العظماء ، وهو إن جارففتوى البعض من الفقهاء ، وخوف
البعض ، وصمت البعض الآخر ، وهو إن قسا فبهدف بناء هبة الدولة
وأركان الحكم بمقاييس عصره ، وهو إن أسال الدماء أنهارا ، فقد بنى
بغداد والرصافة وحمى ثغور الدولة الإسلامية ، وأعاد التماسك إلى
بنيانها ، وكانت حكمته البليغة نصب عينيه : « إذا مد عدوك إليك يده
فاقطعها إن أمكنك ، وإلا فقبلها » ، وقد كان الرجل من القوة بحيث لم

يقبل يد أحد ، وأورث ولده المهدي رعية مطيعة ، وثغورا منيعة ،
 وأورثها المهدي إلى ولديه الهادي ثم هارون الرشيد وأورثها هارون
 الرشيد لأولاده الثلاثة الأمين فالأمون فالعتصم وأورثها المعتصم لولده
 الواثق ، وبحكم الواثق انتهى ما يعرف بالعصر العباسي الأول ، أكثر
 عصور الدولة الإسلامية نهضة وحضارة ، وإذا توخينا الصديق لزدنا
 (وفقها وطهارة) ، وإذا أردنا استكمال الصورة لأضفنا وفسقا
 ومجوننا ، وليس فيما ذكرناه مبالغة أو سعي وراء سجع الكلمات أو
 طنطنة الروي ، وإنما هي الحقيقة لا أقل ولا أكثر ، فقد اجتمع كل ذلك
 معا ، ففي النهضة والحضارة يزهر عصر المأمون ويتألق فكر المعتزلة ،
 وتزدهر الترجمات ، ويكفي أن نذكر في العصر العباسي الأول من أسماء
 اللغويين : سيبويه والكسائي ومن أسماء الأدباء والمؤرخين والشعراء :
 حماد الراوية والخليل بن أحمد ، والعباس بن الاحنف ، وبشار بن برد ،
 وأبو نواس ، وأبو العتاهية ، وأبو تمام ، والواقدي ، والأصمعي ،
 والفراء وغيرهم ، أما في الفقه والطهارة فهناك أبو حنيفة ومالك ،
 والشافعي ، وابن حنبل ، والأوزاعي ، والليث بن سعد ، وسفيان
 الثوري ، وعمرو بن عبيد ، وأبو يوسف (الحنفي) وأسد الكوفي
 (الحنفي) ، والزهرى ، وإبراهيم بن أدهم الزاهد ، ونافع القاري ،
 وورش القاري ، وأبو معاوية الضير ، وسفيان بن عيينة ، ومعروف
 الكرخي الزاهد ، وعلى الرضى بن موسى الكاظم ، وأحمد بن نصر
 الخزازي ، وغيرهم ، أما الفسق والمجون فأبوابهما كثيرة ، وفنونهما
 شتى ، وهناك في البداية ما يمكن أن نسميه بالمناخ العام ، وهو الإطار
 الذي يسمح بالفسق ، ولا يستتلف المجون أو ما هو أكثر ، فقد
 امتلأت عاصمة الخلافة بالخانيات ، وانتشر شرب الخمر والغناء في
 مجالس الرعية ، ووجد الجميع مخرجا طريفا لما يفعلون ، فقد اشتهر عن
 فقهاء الحجاز إباحة الغناء ، واشتهر عن فقهاء العراق من أتباع أبي حنيفة
 إباحة الشراب ، فاجتمعوا بين فتوى الفريقين ، ولخصوا مذهبهم في قول

الشاعر :

رأيه في السماع رأى حجازى وفي الشراب رأى أهل العراق

أو في قول ابن الرومى :

أباح العراقى النبيذ وشربه وقال حرامان المدامة والسكر
وقال الحجازى : الشرابان واحد فحل لنا من بين قوليهما الخمر
سأخذ من قوليهما طرفيهما وأشربها لا فارق الوازر الوزر

ولعل بعض القراء يندهشون ، وربما يسمعون للمرة الأولى أن أبا حنيفة قد أباح أنواعا من الخمر ، بل ولعل أصارحهم بأن فتوى أبي حنيفة قد أجابت على سؤال حائر كان يدور في داخلي وأنا أقرأ عن الشراب والمنادمة في مجالس الخلفاء : هل وصل بهم التحلل من قيود الدين ، والخروج على قواعد الاسلام ، أن يجاهروا بشرب الخمر في مجالسهم ، دون أدنى قدر من الحفاظ على المظاهر أمام الرعية ؟ ، ولعل فيما عرضه الأستاذ أحمد أمين في كتابه ضحى الإسلام عن خلاف الفقهاء حول الخمر ورأى أبى حنيفة فيها ما يوضح دُمر للقارى (١٩)

(ذهب الأئمة الثلاثة مالك والشافعى وأحمد بن حنبل إلى سد الباب بتاتا ، ففسروا الخمر في الآية السابقة بما يشمل جميع الأنبذة المسكرة من نبيذ التمر والزبيب والشعير والذرة والعسل وغيرها وقالوا كلها تسمى خمرًا وكلها محرمة ، أما الإمام أبو حنيفة ففسر الخمر في الآية بعصير العنب مستندا إلى المعنى اللغوى لكلمة الخمر وأحاديث أخرى ، وأدى به اجتهاده إلى تحليل بعض أنواع من الأنبذة كنبيذ التمر والزبيب إن طبخ أدنى طبخ وشرب منه قدر لا يسكر ، وكنوع يسمى « الخليطين »

وهو أن يأخذ قدرا من تمر ومثله من زبيب فيضعهما في إناء ثم يصب عليهما الماء ويتركهما زمنا ، وكذلك نبيذ العسل والتين ، والبر والعسل

(١٩) ضحى الإسلام للأستاذ أحمد أمين - الجزء الاول - الطبعة العاشرة ١٩٨٤ - مكتبة النهضة المصرية ص ١١٩ - ١٢٠ .

ويظهر أن الإمام أبا حنيفة في هذا كان يتبع الصحابي الجليل عبد الله بن مسعود ، فقد علمت من قبل أن ابن مسعود كان إمام مدرسة العراق ، وعلمت مقدار الارتباط بين فقه أبي حنيفة وابن مسعود ، ودليلنا على ذلك ما رواه صاحب العقد عن ابن مسعود من أنه : كان يرى حل النبيذ ، حتى كثرت الروايات عنه ، وشهرت وأذيعت واتبعه عامة التابعين من الكوفيين وجعلوه أعظم حججهم ، وقال في ذلك شاعرهم :

من ذا يحرم ماء المزن نحالطه في جوف خابية ماء العناقيد ؟
إلى لأكره تشديد الرواة لنافيه ، ويعجبني قول ابن مسعود (

كان ما سبق هو المناخ العام أو الأرضية الممهدة للغناء والشراب وما يرتبط بهما من هو وقيان وغلمان ، أما اللهو فسمعة العصر ، وأما القيان ففارسهم المهدى وولده الرشيد ، وأما الغلمان ففتاهم الواصل ، وسوف يأتي حديث كل منهم في موضعه ، غير أنا نتوقف قليلا أمام فتاوى الخمر السابقة متأملين ، متعجبين من تشدد المعاصرين ، فالبعض منهم يصر على أن عقوبة الخمر أحد الحدود ، وهو في ظني يتجاوز الحقيقة مندفعاً بحسن النية ، والأرجح في تقديرنا أنها عقوبة تعزيرية ، نشترك في هذا مع رأى الشيخ محمود شلتوت^(٢٠) وغيره ، ومن الواضح في فتوى أبي حنيفة ، ومذهب ابن مسعود ، أن العقوبة قاصرة على السكر البين ، أما شرب القليل من أكثر أنواع الخمر فلا عقوبة عليه ، وهنا يبدو منطقياً أن تسقط عقوبة البائع والمشتري والناقل والصانع إلى غير ذلك مما اجتهد بشأنه المتشددون وساقوا عليه الأدلة والأحاديث ، ولا بأس مادامنا نتحدث عن المتشددين أن نذكر إصرارهم على الأخذ بالحد الأقصى للعقوبة وهو الجلد ثمانين ، وهم في ذلك يستندون إلى قياس لعل بن أبي طالب حين سأله عمر المشورة فقال له : من سكر فقد

(٢٠) الإسلام عقيدة وشريعة للشيخ محمود شلتوت - دار الشروق ص ٢٩٥ .

هذى ، ومن هذى فقد افترى وحده ثمانون ، ومعنى هذا أن عليا افترض أن من يسكر يفقد عقله وأن من يفقد عقله يسهل عليه قذف الآخرين ، ومن هنا يمكن أن يجلد حد القذف أى ثمانين جلدة ، والغريب أننا لم تناقش هذا القياس أو نراجعه ، وشاع التسليم به وكأنه تنزيل من التنزيل ، بينما هو فى تقديرنا قياس أقل ما يوصف به أنه غير دقيق ، فما أيسر أن نسوق على منواله أكثر من قياس وأكثر من عقوبة ، دون أن يملك من سلموا بالقياس الأول أن يعترضوا علينا ، فمثلا نقول : من سكر فقد صوابه ، ومن فقد صوابه زنى ، أو قتل ، أو سرق ، وحده الرجم ، أو القتل ، أو القطع ، بل نستطيع أن نقول : من سكر فقد صوابه ، ومن فقد صوابه فلا عقاب عليه فيما فعل ، ويسقط القياس والاستدلال من أساسه ، ولعل أغرب ما لاحظناه ، على عكس ما كنا نتصور ، أن السابقين كانوا أكثر تسامحا ، ربما لأن الحياة كانت معطاءة ، وكان اتساع أبواب الاجتهاد أحد عطاياها ، وقد سقنا فى الأمور المشتبهات رخصة التنقل بين فقه الحجاز وفقه العراق ، ونسوق أيضا ما كان منتشرا حتى عهد أجدادنا القريب ، وهو تعدد الزوجات ، الذى لم ييسره الدين فقط ، بل يسرته أيضا سبل الحياة ، وتوسع البعض فيه مثل الحسن بن على ، الذى ذكر أنه تزوج سبعين وقيل تسعين ، وأنه كان يتزوج أربعا ويطلق أربعا ، والذى خشى الإمام على من أن يفسد عليه القبائل بطلاق بناتها ، فكان يبادرهم صائحا : يا أهل الكوفة لا تزوجوا الحسن فإنه رجل مطلق^(٢١) ، ولم يسمع أحد كلامه ، فقد طمع الكل أو تطلع إلى نسل ينتسب للرسول ، وبجانب ذلك كان هناك بابان للتمتع بالحياة ، والحياة فى المتع ، باب منهما لم يختلف أحد عليه ، وإن جهله بعض المعاصرين أو صعب عليهم تصوره ، وباب آخر آثار ولا يزال يثير كثيرا من الخلاف ، أما الباب الأول فهو التسرى بالجوارى ، وهو جانب من جوانب نظام الرقيق ،

(٢١) تاريخ الخلفاء للسيوطى ١٩١ .

الذى ظهر الإسلام وهو جزء من إطار الحياة ، فلم ينكره أو يُدنه ، وإنما حث على العتق ، وهو باب من أبواب الخير عظيم ، وجانب ذو شأن جليل من جوانب روح الإسلام ، تلك التى نَجدها اليوم متناسقة مع عالم المساواة بين الجميع ، ومتناغمة مع إلغاء الرق عالميا ، بينما لو توقفنا عند ظاهر النص لأنكرنا المساواة ، ولا ستنكرنا الإلغاء ، ولأننا من أنصار الروح والجوهر ، فإننا نفسر موقف الإسلام من الرق بما نكرره ونعيده دون أن نمل ، وهو أن الدين لم يتزل من أجل عصر واحد ، وأن القرآن لم يتنزل لكى يناسب زمنا معينا ، وإنما نزل الدين وتنزل القرآن لكل عصر ولكل زمان ، وهو وإن سمح بالرق فقد تسامح مشجعا العتق ، ومال إلى الحرية ، ولم يكن له أن يضيق بعصر أو يتوقف عند زمن ، وهو فى سماحه بالرق أباح للمالك أن يتمتع بالجارية الأثنى ، وأن يتسرى بها (أى يعاشرها) ، وراعى أن ينسب الأبناء لأبائهم فى الفراش ، وكان للجوارى مصدران ، أولهما الشراء ، وثانيهما غنائم الفتح ، وقد اتسع المصدر الثانى فى صدر الدولة الإسلامية ، وتعددت موارده ، فظهرت الجوارى المولدات ، الحور ، الروميات والفارسيات والحبيشيات ، وكثر (العرض) بلغة حياتنا المعاصرة ، وتجاوز (الطلب) كثيرا ، حتى أصبح معتادا فى كتب التاريخ الإسلامى أن نقرأ أن فلانا أهدى لغلّامه جارية أو جاريتين ، وحتى ذكر المؤرخون أن الإمام (على) ، وهو أحد أكثر الخلفاء زهدا قد (مات عن أربع نسوة وتسع عشرة سرية رضى الله عنه) (٢٢) ، وقد زاد هذا الرقم حتى أصبح بالعشرات فى عهد أوائل خلفاء بنى أمية ، ثم بالمئات فى عهد يزيد بن عبد الملك ، ثم بالآلاف فى عهد الخلفاء العباسيين ، حتى وصل الرقم الى أربعة آلاف سرية كما ذكرنا فى حديث المتوكل ، الذى (وطىء الجميع) خلال خلافته التى دامت نحو ربع قرن ، وهو رقم

(٢٢) البداية والنهاية لابن كثير ٤ ج ٧ ص ٢٤٤ مرجع سابق . تاريخ الخلفاء للسيوطى ص ١٧٦ مرجع سابق .

قياسي فيما نعتقد ، ويستطيع القارىء أن يجد مزيدا من الحديث عن هذا الباب في (الأغاني) للأصفهاني وفي (أخبار النساء) لابن قيم الجوزية ، و (طوق الحمامة) لابن حزم و (الإمتاع والمؤانسة) لأبي حيان التوحيدي ، وفي أقوال كثير من الخلفاء التي نذكر منها قول عبد الملك بن مروان (من أراد أن يتخذ جارية للتلذذ فليتخذها بربرية ، ومن أراد أن يتخذها للولد فليتخذها فارسية ، ومن أراد أن يتخذها للخدمة فليتخذها رومية) (٢٣) ،

ولعل هذا القول كاف لإفحام من يتصورون أن منهج (التخصيص) منهج غربي معاصر ، ولعلنا به أيضا نهي حديث الباب الأول من البابين اللذين أشرنا إليهما ، وهو الباب الذي وصفناه بأنه متفق عليه بلا خوف ، ومباح بلا شبهة ، وإن كنا نلمح ظاهرة إيجابية تتمثل في عتق الخلفاء لأمهات الأولاد ، وهي خطوة في طريق طويل انتهى بإنهاء الرق واستنكاره دون حرج ديني ودون خروج على روح الدين وجوهره كما ذكرنا ، أما الباب الثاني المختلف عليه ، فهو ما عرف بزواج المتعة ، ذلك الذي أباحه الرسول في غزوتين ، ثم حرمه في حجة الوداع ، وكانت إباحته لما يمكن أن يطلق عليه اسم (الضرورة القصوى) في ظروف الغزو ، وكان تحريمه لكونه إذا أبيع بإطلاق كان أقرب للزنا منه للزواج ، وهنا نتوقف قليلا حتى لا يحدث للقارىء لبس ، فإباحته للضرورة في واقعيتين (في زمن خيبر وفي عام الفتح) أمر لم يختلف عليه أحد ، وتحريمه في حجة الوداع أيضا لا خلاف عليه ، ووصفه باقترابه من الزنا أكثر من كونه زواجا رأى ابن عمر حين (قال — فيما أخرجه عنه ابن ماجة بإسناد صحيح — : إن رسول الله ﷺ « أذن لنا في المتعة ثلاثا ثم حرمها ، والله لا أعلم أحدا تمتع وهو محصن إلا رجسته بالحجارة » (٢٤) وفي قول علي : لولا تحريم المتعة مازنى لإشقى ، وفيما

(٢٣) تاريخ الخلفاء للسيوطي ص ٢٢١ .

(٢٤) فقه السنة — الشيخ سيد سابق — دار الكتاب العربي ص ٤٤ .

نقله البيهقي عن جعفر بن محمد أنه سئل عن المتعة فقال : هي الزنا بعينه^(٢٥) ، أما الحل للضرورة فهو منهج شرعى مقبول شريطة أن يكون تقدير الضرورة صحيحا ، وليس أكثر من الرسول قدرة على التقدير أو صوابا فى الحكم فهو الذى لا ينطق عن الهوى ، وزواج المتعة باختصار شديد هو أن يعقد الرجل على المرأة لزمان محدد يتمتع فيه بها (يوما أو أسبوعا أو شهرا ..) ، وذلك لقاء مبلغ معين من المال ، وبمجرد انتهاء الأجل ينتهى العقد تلقائيا ، وفقهاء السنة جميعا يجمعون على تحريمه تحريما قاطعا مستنديين إلى حديث الرسول فى حجة الوداع (يا أيها الناس إلى كنت أذنت لكم فى الاستمتاع ، ألا وإن الله قد حرمها إلى يوم القيامة)^(٢٦) ، ويجمع أغلب فقهاء السنة (رغم وصفهم لهذا الزواج بالزنا) على استبعاد عقوبة الرجم لوجود شبهة ناتجة — (عما روى عن بعض الصحابة وبعض التابعين أن زواج المتعة حلال ، واشتهر ذلك عن ابن عباس رضى الله عنه)^(٢٧) ، غير أن الأمر يختلف بالنسبة لأغلب فقهاء الشيعة حيث أباحوه ، وفسروا نصا قرآنيا بما يفيد الإباحة ، ونفوا أن تكون السنة ناسخة للقرآن ، ورد عليهم فقهاء السنة برأى آخر فى تفسير النص ، ومناقشات مستفيضة عن جواز نسخ السنة لأحكام القرآن مستدلين بحكم الرسول بالرجم فى الزنا بينما النص القرآنى لا يتجاوز الجلد ولم يرد حكم الرجم فى القرآن على الإطلاق ، وهى قضية خلافية أخرى لا نريد أن نشغل القارئ بها^(٢٨) ، وإن كنا نناشده أن يخلق معنا فى سماء التخيل لهذا المجتمع ، ونقصد به المجتمع الإسلامى فى صدر الدعوة ولعدة مئات تالية من السنوات ، حيث تعدد الزوجات هو القاعدة ، والطلاق يسير والزواج الجديد أيسر ، والبعض يقنع بالزوجات الأربع ولا يطلق منهن إلا نادرا وللضرورة ، والبعض

(٢٥) فقه السنة — المرجع السابق ص ٤٣ .

(٢٦) فقه السنة — المرجع السابق ص ٤٢ .

(٢٧) المرجع السابق ص ٤٣ . .

الآخر يطلق أربعا ليتزوج أربعا دون أن يكون ذلك مدعاة لنقد ، أو سببا لانتقاد ، والجميع يتسرى ومنهم الزاهد القانع بتسعة عشر ، وزهد (على) وورعه ونزوعه عن الدنيا واستعلاؤه عن مغرياتها لا يحتاج إلى سند ولا يعوزه دليل ، ومنهم من يصل بالرقم إلى خانات العشرات والمئات والآلاف ، وقطاع كبير من المسلمين هم الشيعة يضيفون إلى ذلك حل زواج المتعة ذلك الذى يبيع للمسلم إن أعجبه امرأة أن يتزوجها يوما أو شهرا أو بعض شهر ، وينفحها مقابل ذلك مبلغا من المال ثم يفارقها دون احساس بذنب أو تأنيب لضمير ، هذا كله فى إطار الحلال إن جاوزنا زواج المتعة لدى السنة ، أو أوردناه لدى الشيعة ، بينما تمثّل كتب التاريخ عن أواخر العصر الأموى وأغلب العصر العباسى بأحاديث المغنيات والقيان والغلمان ، وهو بما نطرحه جانبا مقتصرين على الحلال ، متسائلين فى هدوء ، هل هناك ضرورة للزنا فى مثل هذا المجتمع ؟ ، وهل يعقل أن يدعى أحد فى مثل هذا المناخ أن العقاب بالرجم فيه قسوة ؟ ، لاشك أن القارئ سوف يتفق معى ، وسوف يؤيدنى فى ان من يأتى الزنا بعد هذا كله ، ورغم هذا كله وفى ظل هذا كله ، يختل العقل بلا شك ، شاذ الطبيعة بلا مرء ، وربما أنصفناه فتصورناه ساعيا للانتحار ، غير أن اختلاله أو شذوذه أو انتحاره لن يصل به إلى حتفه بسهولة أو فى يسر ، فدون ذلك من الشروط ما يكاد يصل بعقوبة الزنا إلى الوصف بالاستحالة ، فلا بد من توافر أربعة شهود عدول من الرجال (ولا تقبل شهادة النساء ولا شهادة الفسقة) ، وأن يشاهد هؤلاء فعل الزنا بما لا يتيسر إلا لمشارك للزناة فى الفراش ، بل إن شئت الدقة فى الغطاء ، مع تحرز آخر بأن يكون (قصير النظر) حتى يشاهد عملية الزنا نفسها (كالليل فى المكحلة والرشاء « الحبل » فى البحر) ولو شهد ثلاثة منهم وشهد الرابع بخلاف شهادتهم أو رجع أحدهم عن شهادته أقيم على الشهود حد القذف وهو الجلد ، ولعل هذا هو السبب فى أننا لم نعر فى قراءتنا لكتب التاريخ على

إشارة ولو من بعيد إلى تطبيق لحد الرجم ، بل إن المرة الوحيدة التي كاد يطبق فيها الحد في عهد عمر ، انتهت ، بجلد الشهود ، على الرغم من تيقن القارىء ، بل وربما تبقن عمر نفسه من الفعل ، بدليل عقاب الفاعل بنزعه عن الولاية ، والقصة تستحق أن تروى ، لطرافة أحداثها ، ولكونها في ذات الوقت نموذجاً يثبت أن البشر هم البشر في كل عصر ، وأن عهد عمر نفسه لم يخل مما لو حدث اليوم لوصفناه بالكارثة ، ولارتفعت الأصوات في كل واد باستنكاره ، لأن الواقعة مست أحد ولاية الأمصار ، وهو ما يمكن أن يقاس عليه في عالم اليوم أحد الوزراء أو على وجه الدقة أحد نواب رئيس الوزراء ، فقد كان (المغيرة بن شعبة) والياً على البصرة في عهد عمر (سنة ١٧ هجرية) وحدث منه أو قيل عنه ما يرويه الطبرى في تاريخه على النحو التالى (٢٩) .. (عن شعيب عن سيف عن محمد والمهلب وطلحة وعمرو بإسنادهم قالوا كان الذى حدث بين أبى بكرة والمغيرة ابن شعبة أن المغيرة كان يناغيه وكان أبو بكرة ينافره عند كل ما يكون منه وكانا بالبصرة وكانا متجاورين بينهما طريق وكانا في مشربتين متقابلتين لهما في داريهما ، في كل واحدة منهما كوة مقابلة الأخرى ، فاجتمع إلى أبى بكرة نفر يتحدثون في مشربته فهبت ريح ففتحت باب الكوة فقام أبو بكرة ليصفقه ، فبصر بالمغيرة وقد فتحت الريح باب كوة مشربته وهو بين رجلى امرأة ، فقال للنفر قوموا فأنظروا ، فقاموا فنظروا ثم قال اشهدوا قالوا ومن هذه ، قال أم جميل ابنة الأرقم ، وكانت أم جميل إحدى بنى عامر بن صعصعة (٣٠) ، وكانت غاشية للمغيرة وتغشى الأمراء والأشراف ، وكان بعض النساء يفعلن ذلك في زمانها ، فقالوا إنما رأينا أعجازاً ولا ندري ما الوجه ، ثم أنهم صمموا حين قامت ، فلما خرج المغيرة إلى الصلاة حال أبو بكرة بينه وبين الصلاة ، وقال لا تصل بنا ،

(٢٩) تاريخ الطبرى — ج ٣ ص ١٦٨ - ١٧٠ — مرجع سابق .

(٣٠) كذا في الأصل والمقصود إحدى نساء بنى عامر .

فكتبوا إلى عمر بذلك ، وتكاتبوا فبعث عمر إلى
أبي موسى فقال يا أبا موسى إني مستعملك ، إني أبعثك إلى أرض قد
باض بها الشيطان وفرخ ، فالزم ما تعرف ، ولا تستبدل فيستبدل الله
بك ، ، ثم خرج أبو موسى فيهم حتى أناخ بالمربد ، وبلغ المغيرة أن
أبا موسى قد أناخ بالمربد فقال والله ما جاء أبو موسى زائرا ولا تاجرا
ولكنه جاء أميرا : فإنهم لفى ذلك إذ جاء أبو موسى حتى دخل عليهم
فدفع إليه أبو موسى كتابا من عمر ، وإنه لأوجز كتاب كتب به أحد
من الناس ، أربع كلم عزل فيها وعاتب واستحث وأمر ، « أما بعد فإنه
بلغني نبا عظيم فبعثت أبا موسى أميرا ، فسلم ما في يدك ، والعجل » ،
وكتب إلى أهل البصرة « أما بعد فإنني قد بعثت أبا موسى أميرا عليكم ،
ليأخذ لضعيفكم من قويكم ، وليقاتل بكم عدوك ، وليدفع عن
ذمتكم ، وليحصي لكم فيأتم . ثم ليقسمه بينكم ، ولينقي لكم
طرقكم » ، وأهدى له المغيرة وليدة من مولدات الطائف تدعى عقيلة
وقال إني قد رضيتها لك وكانت فارهة ، وارتحل المغيرة وأبو بكر ونافع
بن كلدة وزباد وشبل بن معبد البجلي حتى قدموا على عمر ، فجمع
بينهم وبين المغيرة ، فقال المغيرة « سل هؤلاء الأعبد كيف رأوني ،
مستقبلهم أو مستدبرهم ، وكيف رأوا المرأة أو عرفوها ، فإن كانوا
مستقبلني فكيف لم أستتر ، أو مستدبرني فبأي شيء استحلوا النظر إليّ
في منزلي ، على امرأتي ، والله ما أتيت إلا امرأتي ، وكانت شبهها » ،
فبدأ بأبي بكر فشهد عليه أنه رآه بين رجلي أم جميل وهو يدخله
ويخرجه كالليل في المكحلة ، قال كيف رأيتهما ، قال مستدبرهما ، قال
فكيف استثبت رأسها ، قال تحاملت ، ثم دعا بشبل بن معبد فشهد بمثل
ذلك ، فقال استدبرتهما أو استقبلتهما ، قال استقبلتهما^(٣١) ، وشهد
نافع بمثل شهادة أبي بكر ، ولم يشهد زياد بمثل شهادتهم ، قال رأيته
جالسا بين رجلي امرأة ، فرأيت قدمين مخضوبتين تحفقان ، وإستين

(٣١) ينفرد الطبري بذكر هذا الاختلاف .

مكشوفتين ، وسمعت حفزانا شديدا ، قال هل رأيت كالليل في المكحلة
قال لا ، قال فهل تعرف المرأة قال لا ، ولكن أشبهها ، قال فتنح ، وأمر
بالثلاثة فجلدوا الحد ، فقال المغيرة اشفنى من الأعبد ، فقال :
اسكت ، اسكت الله نأمتك ، أما والله لو تمت الشهادة لرجمتك
بأحجارك (٣٢) ، والرواية السابقة تقدم نموذجا رائعا ودقيقا لمذكرة
اتهام تفصيلية ، يبدو فيها سبب توافر الشهود مقنعا ، وهو سبب فرضته
ظروف البناء في عصر عمر ، ويبدو فيه موقف المغيرة ضعيفا ، ويبدو
فيه وصف واقعة الزنا مثيرا ، ويبدو فيه أيضا أن ظاهرة (أم جميل)
كانت شائعة لدى علية القوم ، ويبدو فيه أيضا أن الحد كان على وشك
أن يقام لولا أن زيادا في اللحظة الأخيرة تلجلج في جزئية أو رثت شبهة
حين قال أنه لم يتحقق من وجهها وإن كانت تشبهها ، ولنا أن نذكر
للقارئ هنا معلومة طريفة وهي أن المغيرة بعد ذلك كان أحد قادة
معاوية ، وأن زيادا بعد ذلك كان أحد قادة علي ، وأنه لما توطد الأمر
لمعاوية ، تذكر المغيرة فضل زياد عليه حين تلجلج في الشهادة ، فتوسط
له لدى معاوية ، الذي قبل الوساطة فنسبه إلى أبي سفيان وولاه
البصرة ، ثم أضاف إليه الكوفة ، وذكر عنه التاريخ بعد ذلك ما ذكر ،
من قسوة وبطش وإرهاب ، ونعود إلى حديث المغيرة أو حادثته ،
ونتساءل ، ماذا يقول المتطرفون لو حدث من أحد نواب رئيس الوزراء
أو الوزراء أو المحافظين ما حدث من المغيرة ، ألم يملأوا الأرجاء صراخا
عندما انتحرت إحدى الفتيات في منزل ملحن مشهور وتنادوا بأن مصر
كلها قد تحولت إلى ماخور ، وأن العلاج كامن في تطبيق حد الزنا ،
حتى تعود (مصر الحانة) إلى (مصر الإسلام) ، وإذا كان أسلوب
بناء المساكن في عهد عمر هو السبب في فضيحة المغيرة ، فماذا يكون
الحال بالنسبة لمبانينا الحديثة ، التي لا يستطيع فيها الهواء أن يرفع شيش
النافذة أو زجاجها ، ناهيك عن أبوابها ومغاليقها وأقفالها ؟ وإذا كان

(٣٢) لى رواية أخرى بأحجار أحد .

تلجلج أحد الشهود هو مبرر نجاة المغيرة ، فماذا يكون الحال في مواجهة شهود مهتهم الشهادة ، ولو زادهم المغيرة خمسا لأقسموا انه كان مستقبلهم وأنها كانت زوجته ، ولو أنقصهم خمسا لأقسموا أنه كان مستدبرهم وأنها كانت أم جميل .

ونعود إلى تساؤلاتنا قبل أن يفاجئنا — أو يمتعنا — المغيرة بقصته ، ونضيف إليها جديدا ، راجين من القارئ أن يكون منصفاً في إجابته : هل بوسعنا أن نساوى في العقوبة بين من أتاحت له ظروف الحياة تعدد الزوجات وأتاحت له ظروف الفتح وانتشار الرق تعدد الجوارى المستمتع بهن حتى بلغن العشرات ، وأتاح له اجتهد ابن عباس أو مذهب التشيع زواج المتعة ، وبين شبابنا المعاصر الذى لا يستطيع أن يتزوج بواحدة لعجز ذات اليد عن دفع المهر ، وعجز إمكانيات المجتمع عن توفير مسكن الزوجية ؟ ، هل يعامل هذا على قدم المساواة مع ذاك ؟ ، ألا تشفع ظروف الحياة المعاصرة وقد ذكرنا طرفاً منها لشبابنا المعاصر ، كما شفعت ظروف الجماعة للسارقين في عهد عمر ؟ ، نحن هنا لا ندعو للزنا أو نبرر إباحته كما يحلو للبعض ممن لا يرى الحياة إلا من خلال رجل وامرأة والشيطان ثالثهما أن يقول وأن يغمز عن جهل أو يلمز عن شبق ، ولا نفعل ما يفعله البعض ممن يؤثرون السلامة فيطالبون بإقامة حد الزنا وأن يكون الرجم للمحصن أو المحصنة عن ثقة كاملة منهم أنه حد مستحيل التطبيق ، ولأن الجريمة التى تعاقب عليها الشريعة أقرب إلى إتيان الفعل العلنى الفاضح في الطريق ، بيداً نواجه الأمر بالمنطق والعقل ، تماماً كما واجهه عمر في حد السرقة حين تجاوز ظاهر النص والعقوبة إلى العلاقة بين الأسباب والنتائج ، بل وأكثر من ذلك نفتح ملف حادثة مازالت ملء السمع والبصر ، وهى حادثة اغتصاب ستة من الشبان لفتاة كانت تجلس مع خطيبها في إحدى السيارات في منطقة نائية في ضاحية المعادى ، وقد أثبت تقرير الطبيب الشرعى أنها عذراء ، وقد قامت الدنيا ولم تقعد بسبب هذه الحادثة ، وانطلقت

الأصوات مطالبة بتطبيق الشريعة وكأنها الحل ، وظلت الصفحات الدينية تردد على مسامعنا وأمام أبصارنا دون ملل أو كلاله مقولة واحدة متكررة : « طبقوا حد الزنا » ، « طبقوا حد الزنا » بينما تقرير الطبيب الشرعى ينفى واقعة الزنا من أساسها لأن البكارة شبهة تنفى تطبيق الحد بإجماع الفقهاء ، وقد ، وقد حكم القضاة بإعدام خمسة من الشبان ، وعدل الحكم فى الاستئناف إلى إعدام ثلاثة ، وأدلى المفتى السابق بحديث عن أن الحكم مطابق للشريعة واصفا التهمة بأنها إفساد فى الأرض ، ويعلم الله أنها ليست كذلك ، فعقوبة الإفساد فى الأرض تختص بالأموال وليس الفروج ، وهى عقوبة محددة فى كل جزئية فيها ولها من الشروط ما لا ينطبق على هذه القضية بحال ، والنتيجة ببساطة أن القانون الحالى يعاقب على جرائم يعسر على الشريعة أن تعاقب عليها ، وبعكس احتياج المجتمع المعاصر بأقدر مما تفعل الشريعة ، ليس لعجز فيها ، معاذ الله ، بل لقصور من يتناولونها من هواة وصف القوانين الوضعية بالمخالفة لروح الإسلام ، والإصرار على التوقف أمام ظاهر النص لا جوهره ، هؤلاء الذين ترتعد فرائصهم حين نطالبهم بالتأسى بعمر ، وبالاجتهد كما اجتهد ، وبتعطيل ظاهر النص إن كان تطبيقه مستحيلا أو كان من الممكن بالقوانين السائدة مواجهة الجريمة والعقاب عليها واستئصالها إن أمكن ، وهو الهدف النهائى للإسلام ، والجوهر الحقيقى لروحه بل إلى أتحداهم فى هدوء ، وأعلن لهم أنني لن أكتب حرفا بعد ذلك إن خسرت التحدى ، والحكم يبنى وبينهم للقراء ، أقول لهم : أمامكم فى سجلات القضاء قضايا للزنا وملفات للآداب تعود إلى نصف قرن ، ادرسوها جميعا ، وابحثوها جميعا ، واعطوني مثالا واحدا لقضية واحدة يمكن أن يطبق فيها حد الزنا ، وبالطبع فلا عبرة هنا بالاعتراف ، لأن الاعتراف مقترن بالعقوبة المحدودة فى القوانين السارية ، ولو تقررت عقوبة الرجم لما اعترف رجل أو امرأة بالزنا وهذه بديهية لا يختلف حولها أحد ، والعبرة كل العبرة

بتوافر شروط الحد ..

أعطوني قضية واحدة شهد فيها أربعة ..
ورأى فيها الأربعة الميل في المكحلة ، أو الرشاء في البئر .. ولا
ضير في مزيد من التحدى الهادى ..

أجيبوني بعد الدرس والمراجعة والبحث عن سؤال أكثر بساطة
وهو : ألا تعاقب القوانين الوضعية على ما لاتطوله الشريعة في هذا المجال
في ظل شروطها القاسية بل والمستحيلة ؟ .

من أين أتيت بمقولة أن المجتمع يبيح الزنا ويدعو إليه ويحث عليه ويعفو
عنه ؟ ، بينما المجتمع يطول بقوانينه المتجددة مالا يطوله اجتهادكم
القاصر ، إن كان ثمة اجتهاد أصلا ، ويحفظ للمجتمع حقوقه وهو عين
ما يسعى الإسلام إليه ، ويصل بعقوبة هتك العرض ، وهى ليست الزنا
بالضرورة ، إلى الحكم تبالاعدام ؟ ، وماذا يضركم اذا أثبت المشرع
واقعة الزنا في القوانين الحالية (بالمكاتب) أو (بوجود غريب في
المكان المخصص لنوم الحريم في البيوت المسلمة) ، أليس هذا أقرب إلى
إمكانية إثبات الواقعة من شهود الميل^(٣٣) والرشاء^(٣٤) ؟ ، وماذا
يفزعكم في إعطاء القوانين الحالية للزوج حق إقامة الدعوى أو عدم
إقامتها ، أليس في هذا حفظ لسمعة البيوت وأسرار الأسر وستر
للعورات ، ودرء للحدود بالستر ؟ ، وهب أن زوجا علم ثم عفا ،
قبولا منه لتوبة الزوجة ، أو حفاظا منه على سمعة أولاده وبناته في
مدارسهم أو مجتمعاتهم ، أليس هذا أقرب إلى روح الإسلام من فضح
الزوجة وتدمير سمعة الأولاد وإنهاء مستقبل البنات وسمعتن إلى الأبد ؟
أم أن الاسلام لا يكون إسلاما في عرفكم إلا إذا جلد وفضح ورجم
ودمر ، وتنكروا إذا عفا وتسامح وستر ، ثم لماذا لا تتفقون على كلمة

(٣٣) المروء .

(٣٤) الحبل (بفتح الحاء وسكون الباء) .

سواء قبل أن تواجهونا بالعموميات ، والشعارات ، والالتماسات ،
فالأسئلة عديدة وليس هذا مجالها ، لأننا لسنا بصدد بحث فقهي ، ومثالها
التساؤل حول علاقة السنة بالقرآن ، وإمكانية نسخ السنة لنص قرآني
ثابت في أحد الحدود ، وهذا كله يفتح بابا واسعا للاجتihad ، وللنقاش ،
وهو على كل الأحوال لا يفتح نافذة واحدة للتشكيك في الإيمان أو
الحكم بالكفر أو الاتهام في العقيدة ، وما كان أغنانى عن هذا الحديث ،
لولا أنني مؤمن بأن الإسلام على مفترق طرق ، وأنه لابد سائر الى
حيث يريد الله الرحمة لعباده ، والانتصار لإسلامه ، والاستمرار
لعقيدته ، وأن الإسلام لن يضار بالمتعصبين إلا إلى حين ، ولن يتخلف
بالجامدين إلا إلى حين ، ولن يشارك في الحياة أبدا بالمرتعددين عن
قصور في الفهم أو عجز في الاجتهاد أو جهود في التفكير ، وأنا في
حاجة أن نقبل على الحياة بالإسلام ، لا أن نهوى عليها بالإسلام ،
وأنا في حاجة إلى أن نحافظ على الإسلام العقيدة ، لا أن نكتفى بحفظ
الإسلام النصوص ، وأنا في حاجة الى أن نحترق الحياة بالإسلام ، لا
أن نحترق الحياة بالإسلام ، والإسلام بحمد الله أقرب إلى الحياة من
يبتعدون عنها بالقول ، وينهلون منها بالفعل ، ويحلمون بها طوع بناتهم
بالحكم ، ويفزعونها ويفزعون إليها يخلط أوراق الدين بالسياسة ،
والسياسة بالدين ، والعنف بالموعظة ، والموعظة بالطمع ، والطمع
بالمزايدة ، والمزايدة بشراء الدم ، وأبواب شراء الدم في حياتنا
المعاصرة شتى ، فقد عرفنا في السنوات الأخيرة مناصب المستشارين
للبنوك (الإسلامية) ، والشركات (الإسلامية) ، ورحلات الشتاء
والصيف للدول (الإسلامية) ، للتعرف على مسار التجربة
(الإسلامية) ، وللحصول على بعض أموال الزكاة لتوزيعها على
(المسلمين) في مصر ، أو إنفاقها على أمور الدعوة (الإسلامية) ،
ونحن في هذا لا نتحدث من فراغ ، أو عن هين من المال أو يسير ،
ودليلنا نأخذه من ألسنتهم ، فقد صرح حافظ سلامه للمصحف بأنه جمع

لبناء مسجد النور مليون ونصف مليون جنيه من تبرعات (المسلمين)
في الخليج في رحلة له إلى هناك لمدة أسبوع ، واستنكر أحد كبار رجال
الدعوة ما نشره الأهرام الاقتصادي عن أنه يحصل على عشرين ألف
دولار سنويا كمكافأة استشارية وطالب بتصحيح ما نشر لأن المبلغ
ثلاثون ، وإذا أمطرت سماء (الدعوة) ألوفاً بالعشرات في الداخل ،
وبالمئات في الخارج ، فلا جناح عليهم إن هاجمونا ، ولا تهريب عليهم إن
كفرونا ، ولا بأس عليهم إن قاتلونا ، ولا غرامة إن خرج علينا بعض
الساسة بالنقد تملقا ومزايدة ، ولو شئنا الاستطراد في هذا الباب
لأفضنا ، لكننا نشعر أننا أرهقنا القارئ وربما أصبناه بالملالة ، فقد أطلنا
في قراءتنا الجديدة للأوراق القديمة ، ووجدنا أنها وثيقة الصلة بما نراه في
أيامنا المعاصرة ، ولعلنا نمسك عن الاستطراد على وعد بكتابات قادمة ،
نتحدث فيها عن الرشيد وما أدراك ما الرشيد ، وعن المأمون وما أدراك
ما المأمون ، وعن المعتصم وما أدراك ما المعتصم ، أما الواثق ، وهو
آخر خلفاء العصر العباسي الأول ، فلا أحسب أنني أستطيع مع سيرته
صبرا ، ولا أحسب أن القارئ سوف ينسى بسهولة ما سأذكره عنه ،
فقد فتح بابا جديدا من أبواب الخلافة (الإسلامية) ، وسلك مسلكا
فريدا من مسالك الخلفاء أو أمراء المؤمنين ، وخلد سيرته نثرا وشعرا ،
وحكم قرابة الست سنوات متنقلا من غلام إلى غلام ، ونعيدها حتى
لا يشك القارئ في صحة ما ذكرناه أو يتصوره خطأ مطبعيا نقول :
من غلام إلى غلام ، فقد كان عاشقا صبا للغلمان ، ملكوا عليه .
وجدانه ، وأذابوا مشاعره توهها وصباية ، وكان منهم غلام (مصري
للأسف) . اسمه (مُهَج) ، لعب بعواطف الواثق كما شاء ، وتملك
مشاعره وتلاعب بوجدانه كما يريد ، إن رضى عنه استقامت أحوال
الدولة واستقر شأن الحكم ، وإن تدلل عليه أو صده فالويل كل الويل
للمسلمين ، والثبور وعظائم الأمور لمن يشاء حظه العاثر أن يلقي الواثق
أو يقف أمامه أو يحكم إليه .

ولعل من يرددون دون وعى ملل ، أن حضارة الغرب قد أباحت
 الشذوذ الجنسي ، يتيهون الآن بأن دورنا لم يقتصر أبداً على النقل من
 الغرب ، لأنه لو صح ما يدعون ، وهو غير صحيح ، لاتعتقدت لنا
 الريادة ، وكان لنا قصب السبق دون شك ، وهل لدى الغرب حاكم
 مثل الواصل ، وهل في تاريخهم كله خادم مثل مهج ، يخلب لب
 الخليفة ، فيصرفه عن شئون الدنيا ، ناهيك عن شئون الدين ، فينصرف
 إليه ، وتجدد قريحته بالشعر عليه ، فيردد على إيقاع أيدينا وهي تضرب
 كفا بكف :

مهج يملك المهج بسجى اللحظ والدعج
 حسن القد مخطوف ذو دلال وذو غنج
 ليس للـمـين إن بدا عنه باللحظ منـعـرج^(٣٥)

ويعرف مهج قدر نفسه عند الخليفة الواصل ، فيبتدره يوماً في
 الصباح ، وهو جالس بين حاشيته ، ويمضي إليه متثنياً ، منكسراً
 النظرة ، مترنح الخطوة ، مترجرج الأعطاف ، ويناوله ورداً ونرجساً ،
 وتصور أنت أيها القارئ حال الواصل أمام كل هذا الهول ، واعذره إن
 استخف به الطرب فنسى الحاشية والمجلس ، وأنشد وغيناه ترنوان إلى
 مهج :

حياك بالنرجس والورد معتدل القامة والقد
 فألهبت عيناه نار الهوى وزاد في اللوعة والوجد
 أملت بالملك له قربه فصار ملكي بسبب البعد
 ورنحته سكرات الهوى فمال بالوصل إلى الصدد
 إن سئل البذل ثنى عطفه وأسبل الدمع على الخد
 غرّ بما تجنيه الحاظه لا يعرف الإنجاز للوعد
 مولى تشكى الظلم من عبده فأنصفوا المولى من العبد^(٣٦)

(٣٥) تاريخ الخلفاء للسيوطي . (مرجع سابق) — ص ٢٤٢

(٣٦) المرجع السابق ، ص ٢٤٥

وياسبحان الله ، ما أشعر الواصلات وما أرق ألفاظه وما أدق وصفه
للحظة العشق العظيم ، حين يسيل دمه على خده ، فلا يدري الواصلات
أهو دمع الهوى أم دمع الجوى أم دمع الصد ، وماله لا يفعل ذلك ،
وهو صاحب القد المعتدل ، المترشح في خطره بسكرات الهوى ، ذلك
الذى لا يعرف وصله من صده ، الظالم لعبده (خليفة المسلمين) ،
ذلك الذى يستنجد بالرعية أن تنصفه من مولاه (مهج) ، المغرور
بسهام الحافظ ، المنكر للوعد دائما ، أما الوعد فيسير إدراكه على خيال
القارىء ، وعسير إدراكه على الأنقياء المصدقين للمتنادين بعودة
الخلافة ، الخالطين بين حلم رائع فى خيالهم ، بثته عقيدة عظيمة ، وبين
حقيقة مفزعة تكشفها لهم صفحات التاريخ ، وألحاظ مهج ، وخلاعة
الواصلات ، وفقه معاصريه من الجبناء وجبن معاصريه من الفقهاء .

هذا عن مهج حين يرضى ، فماذا عنه إن غضب .. يا اللطاف الله ،
حدث ذلك يوما ، حين فقد الواصلات عقله بأغضب مهج ، وفى اليوم
التالى طار لب الواصلات ، وتعطلت مصالح الدولة ، ونحشى كبار رجال
الدولة أن يدخلوا على الواصلات فى حالته تلك ، ولم يكن لأحد أن يتوقع
خيرا إن لاقاه أو حاكاه ، وأدرك الجميع أن السر لدى مهج .
فدسروا عليه بعض الخدم ليسألوه فأجابهم (والله إنه — بقصد
الواصلات — ليروم أن أكلمه من أمس ، فما أفعل) (٣٧) ..

يا للكارثة ، وبالسعوبة ما أعانيه بحثا عن ألفاظ تليق بجلال الموقف
ورهبته ، وعذاب الواصلات وغضبته ، وقد نقل إليه حديث مهج فأنشد
من جديد قائلا :

(يا ذا الذى عذانى ظل مفتخرا ما أنت الامليك جار إذ قدرا
لولا الهوى لتجارينا على قدر وإن أفق منه يوما ما فسوف ترى) (٣٨)

(٣٧) المرجع السابق ، ص ٢٤٢

(٣٨) المرجع السابق ، ص ٢٤١

ولحسن حظ مهج ، ولستوء حظ المطالبين بعودة الخلافة لم يفق
الوائق أبدا ، بيد أن البعض قد يتصور أن عمر خلافة الواثق قد ضاع
على مهج وأمثاله ، لكن ذلك لم يكن صحيحا ، فقد كان للواثق وجه
آخر ، يحلو له أن يخرج به على الرعية ، ويبدو فيه حاميا لدمار العقيدة ،
ومناضلا من أجل صحيح الدين ، فقد انتصر للمعتزلة كما فعل والده
المعتصم ، الذى عذب ابن حنبل لقوله بأن القرآن ليس بمخلوق ،
ويروى عن الواثق أنه أحضر أحمد بن نصر الخزاعى أحد كبار رجال
الحديث فى التاريخ الاسلامى ، من بغداد إلى سامرا ، مقيدا فى
الأغلال ، وسأله عن القرآن فقال : ليس بمخلوق ، وعن الرؤية فى
القيامة ، فقال : كذا جاءت الرواية (فشار الواثق ، ودعا بالسيف ،
وقال : إذا قمت فلا يقوم من أحد معى ، فأبى أحتسب خطاى إلى هذا
الكافر الذى يعبد ربا لا نعبد ، ولا نعرفه بالصفة التى وصفه بها ، ثم
أمر بالنطع فأجلس عليه وهو مقيد ، فمشى إليه ، فضرب عنقه ، وأمر
بحمل رأسه إلى بغداد ، فصلب بها وصلبت جثته فى (سر من رأى) ،
واستمر ذلك ست سنين إلى أن ولى المتوكل ، فأنزله ودفنه ولما صلب
كتبت ورقة وعلقت فى أذنه ، فيها : هذا رأس أحمد بن نصر بن مالك ،
دعاه عبد الله الإمام هارون إلى القول بخلق القرآن ونفى التشبيه ، فأبى
إلا المعاندة ، فعجله الله إلى ناره)^(٣٩) ، وتأملوا معى التناقض بين حديث
مهج وحديث الخزاعى ، وفاضلوا بين مصير مهج ومصير الخزاعى ،
وقارنوا بين الواثق وبين كثيرين ممن نعرفهم ونسمع منهم ، ونرى لهم كما
رأينا للواثق وجهين لاصلة بينهما ولا رابطة ، فهم يقضون ليلهم بين
الكأس والندماء ، وما أن يسفر الصبح حتى ينطلقوا إلى صفحات
الصحف ومنتديات السياسة ، ينادون بالتطبيق الفورى للشريعة ، فإذا
سألتهم ابتسموا ، وأنكروا عليك جهلك بالسياسة وفعال الساسة ،
وكتموا فى أنفسهم رأيهم فيك ، وهو أنك غرّ حديث التجربة ، لم

(٣٩) المرجع السابق ، ص ٣٤١

تتعلم بعد كيف تتعامل مع الشارع المصرى ، فتقول شيئاً وتعنى شيئاً
ثانياً وتفعل شيئاً ثالثاً ..

وإذا كان الواصل قد تألق فى صولاته بين الغلمان ، وإذا كان يستحق
بجدارة أن يوصف فى جولاته بأنه فارس الميدان ، فإنه — إنصافاً له لم
يكن فارس الميدان الوحيد ، فقد ذكرنا طرفاً عن التلوط فى عهد الوليد
بن يزيد ، ولم نذكر شيئاً عن عهد الأمين (ابن الرشيد) الذى (ابتاع
الخصيان وغالى بهم وصيرهم لخلوته ورفض النساء والجوارى)^(٤٠) ،
وكما تعلق قلب الواصل بمهج تعلق قلب الأمين بكوثر ، وقال بعض
الشعراء عن عصره :

(أضاع الخلافة غش الوزير وفسق الأمير وجهل المشير
راط الخليفة - أعجوبة وأعجب منه خلاق الوزير
فهذا يدوس وهذا يداس كذاك لعمرى خلاف الأمور)^(٤١)

ولما هاجم المأمون الأمين ، (خرج كوثر خادماً الأمين ليرى
الحرب ، فأصابته رجمة فى وجهه ، فجعل الأمين يمسح الدم عن وجهه
ثم قال :

ضربوا قرّة عيني ومن أجلى ضربه
أخذ الله لقلبي من إناس حرقوه

ولم يقدر على زيادة فأحضر عبد الله التيمى الشاعر فقال له : قل
عليهما ، فقال :

ما لمن أهوى شبيهه فى الدنيا نفيه
وصله حلوا ، ولكن هجره مرّ كربه
من رأى الناس له الفضل عليهم حسدوه
مثل ماقد حسد القائم بالملك أخوه

(٤٠) تاريخ الخلفاء للسيوطى — مرجع سابق — ٣٠١

(٤١) المرجع السابق — ٢٩٨

فأوقر له ثلاثة بغال دراهم^(٤٢)، وهكذا انشغل الأمين عن الحرب ، وعن سقوط حكمه ، ببحر حبيبه وخليله كوثر ، ذى الوصل الحلو ، والصد المر ، والمهجر الكريه ، وماله لا يفعل ذلك وهو القائل في وصف كوثر :

(مايريد الناس من صب بما يهوى كتيب
كوثر دينى ودنياى وسقى وطيبى
أعجز الناس الذى يلحى محبا فى حبيب)^(٤٣)

ياحبيبي ١١ يا أمير المؤمنين ، ما أرقك وما أطيب واصلك ، لولا أنها خلة تشين فى أى عرف ، ناهيك عن أى دين ، ولولا أن عشق الغلمان ، يقود إلى بنت الحان ، وإلى الطرب بالألحان ، وإلى القول بما لمسك عنه ، ونفزع منه ، غير أن رحمة الله قد وسعت الأمين فى دنياه من باب آخر فلم تذكر لنا صفحات التاريخ أن فقيها أفتى بحل قتله ، أو حرمة ما أتاه ، أو إفك ما فعله ، غاية ما فى الأمر أنهم قالوا عنه شعرا بعد وفاته ، ربما بعد تيقنهم من سيرة المأمون المختلفة ، وإتيانه للأمور من قبل ، واهتمامه بشئون الحكم وعمارة البلدان ، وليس بالخمير والغناء والغلمان ، فقالوا فى الأمين غداة وفاته :

(لم نبكيك ؟ لماذا ؟ للطرب يا أبا موسى وترويح اللعب
ولترك الخمس فى أوقاتها حرصا منك على ماء العنب
وشنيف أنا لا أبكى له وعلى كوثر لا أخشى العطب
لم تكن تصلح للملك ، ولم تعطك الطاعة بالملك العرب)^(٤٤)

وهكذا ، أدرك الشعراء فقط بعد موت الأمين ، أنه لم يكن يصلح ، وتنادوا بأنه لم يبايع بالطاعة من العرب ، على خلاف الحقيقة ، وتذكروا

(٤٢) المرجع السابق - ص ٣٠٢

(٤٣) المرجع السابق - ٣٠٥

(٤٤) المرجع السابق - ص ٣٠١

أنه كان يترك الصلوات الخمس ، وكان متفرغاً للطرب ولماء العنب ، وليس هذا بغريب علينا ، فحتى في عصرنا هذا لا يتذكر البعض مثالب الحكام إلا بعد وفاتهم ، واستقرار الحكم لمن يليهم ، ولعل القاريء يشاركني في أن حكامنا أرحم ، فليس بين مستشاريهم كوثر أو شنيف ، أو مهج أو وصيف ، وليس في أقوالهم وصل للغلمان ، أو وصف لبنت الحان ، وليس في علاقاتهم بوزرائهم والمشيرين عليهم ما شاب علاقة الخلفاء العباسيين بوزرائهم ومستشاريهم ، ومعدرة لهذا القاموس الكريه ، فإناء الخلافة ينضح على أوراقنا بما فيه ، بل إن شئنا الدقة إناء العصر ، ويكفي أن نذكر أن الأمين كان متبعاً ولم يكن مبتدعاً ، « فأبو حيان التوحيدي يحدثنا أنه كان في بغداد خمسة وتسعون غلاماً جميلين يغنون للناس ، وأنه كان بها صبي موصلى مغن ، ملأ الدنيا عيارة وخسارة : « افتضح أصحاب النسك والوقار ، وأصناف الناس من الصغار والكبار ، بوجهه الحسن ، وثغره المتسم ، وحديثه الساحر ، وطرفه الفاتر ، وقده المديد ، ولفظه الحلو ، ودله الخلوب .. يسرقك منك ، ويردك عليك .. فله حالات ، وهدايتة ضلالات ، وهو فتنة الحاضر والبادي » كما يحدثنا عن علوان غلام ابن عرس ، فإنه إذا حضر وألقى إزاره ، وحل أزواره ، وقال لأهل المجلس : اقترحوا وابستفتحوا فيني ولدكم ، بل عبدكم لأخدمكم بغنائى ، وأتقرب اليكم بولائى ، ... لا يبقى أحد من الجماعة إلا وينبض عرقه ، ويهش فؤاده ، ويذكو طبعه ، ويفكه قلبه ، ويتحرك ساكنه ، ويتدغدغ روحه الخ ، وتفتنوا في أسماء الغلمان بما يدل على مقصدهم ، فسموا ب « فاتن » ، و « رائق » ، و « نسيم » ، و « وظيف » ، و « ريجان » ، و « جميلة » ، (هكذا بأداة التأنيث) ، و « بشرى » (١٥).

(١٥) ظهر الاسلام — أحمد أمين — دار الكتاب العربى — بيروت، الجزء الأول — ص ١٣٢ —
نقلاً عن الإمتاع والمؤانسة لأبى حيان التوحيدي .

أحسب أن ما سبق يغنى عن التعليق ، بل لعله يغرى بالتعليق ، ولو لم نوثقه لعجز الكثيرون عن التصديق فهذا غلام اسمه (جميلة) ، وذاك غلام اسمه (فاتن) ، وهذا يلقي إزاره ، وذاك يحل أزراره ، وأصحاب النسك والوقار يفتضحون ، ويبض عرقهم ، ويتحرك ساكنهم ، وهو يداعب شدوذهم ، فيناديهم بأسيادى ، أنا عبدكم ، وولدكم ، وكلما زاد فى مداعبته زاد لبض عروقهم ، وزاد تحرك ساكنهم ، لهذا الذى حاله حالات ، وهدايتة ضلالات ، ولا حول ولا قوة إلا بالله القادر على كل شيء ، ولعله من المستحسن هنا أن نذكر أن الأمين وغيره من الخلفاء ، فعلوا ما فعلوا بتشجيع الفقهاء ، الذين أنزلوهم منازل من يستخلفهم الله فى أرضه ، ويجعل لهم نورا يضىء ويبين لهم (لاحظ أن الذى يبين لهم هو الله جل جلاله) ما يشتهه عليهم ، ومثل هذا الخليفة الذى ينير الله له طريقه ، ويوحى إليه بالحق ويرشده سواء السبيل ، يصعب على فرد من الرعية أن يذكر شيئا مما سبق عنه ، أو يصدق شيئا مما سبق منقولا عن الرواة ، أو يستمع إلى شيء مما سبق دون أن يستغفر الله ، نافيا أنه جل شأنه يهدى خليفته إلى شيء من هذا أو بعض من ذاك ، فالله أجل وأعز ، والخليفة أعلى وأرفع ، ومن ياترى يتصدر لرفع الخلفاء إلى موضع (من لا يسأل عما يفعل)^(٤٦) ، المفعول أن من يتصدر لذلك دائما أعلى الفقهاء شأنا ، وأكثرهم علما وأفقههم فى الدين ، فقد ذكر (أبو يوسف) ، أشهر تلاميذ أبى حنيفة وأنبغهم وفقه عصره بلامراء ، فى مقدمة كتابه الشهير (الخراج) ، موجهها حديثه إلى الرشيد (أن الله بمنه وعفوه جعل ولاية الأمراء خلفاء فى أرضه ، وجعل لهم نورا يضىء للرعية ما أظلم عليهم من الأمور فيما بينهم ، ويبين ما اشتبه من الحقوق عليهم)^(٤٧) ، وهى

(٤٦) العبارة بين القوسين مقصودة ، ولعل البعض يتذكرها تحت قبة مجلس الشعب المصرى منذ سنوات .

(٤٧) مقدمة كتاب الخراج — أبو سيف

عبارات تذكرنا بالمثل الشعبي السائر ، (يا فرعون من فرعونك) ،
وهي عبارات يهديها لمن يردون علينا بأن من سبق من الخلفاء ، إنما
خرجوا على الدين ، وبالتالي فلا علاقة بين ما فعلوه وبين الدين أو
الحكم بالدين ، فلعلهم يدركون الآن أن من خرج على الدين إنما
خرج بفتوى رجال الدين ، وأن ما وطد له الأمر إنما كان الحكم
بالدين .

هنا أتوقف مضطرا ثحسبا من الملل وتخوفا من الإطالة ، بل لعل
أطلت بالفعل . ونسبب آخر هو أن استطرادى بعد ذلك في حديث
الخلفاء في العصر العباسي الثاني سوف يستنكره الكثيرون ، لأنه حديث
خلفاء إمعاب ، لا يملكون من أمرهم شيئا ، وقد يفسره البعض بأنه
تصيد للأخطاء أو اصطيداد في الماء العكر ، وهو مالميس في طبعنا أو من
طبيعتنا ، ويكفى أن ثلاثة منهم ، خلعوا وسملت أعينهم وعاصروا
بعضهم البعض ، (وهم القاهر والمتقى والمستكفى) ووصل
الأمر أن شوهده أحدهم (القاهر) وهو يشحذ على باب أحد
المساجد ، مسمول العينين ، مناديا : (تصدقوا على قانا من عرفتم) ،
وهو نفسه من (أمر بتحريم القيان والخمر ، وقبض على المغنين ، ونفى
الخنايث ، وكسر آلات اللهو وأمر ببيع المغنيات من الجوارى على أنهن
سوادج ، وكان مع ذلك لا يصحو من السكر ، ولا يفتر عن سماع
الغناء)^(٤٨) ، ومن أطرف ما حدث لأحدهم (الطائع) أن وزيره بهاء
الدولة دخل عليه ، وقبل الأرض بين يديه ، فمد الطائع يده إليه مسلما
فجذبه من على كرسي الخلافة وأعلن خلعه ، ومع أمثال هؤلاء لا يجدى
الحديث ، وإنما يجدى البكاء ، ويحمد الله على البلاء .

وأخيرا ، وبعد ما سبق كله ، وعلى الرغم مما سبق كله ومع علم

(٤٨) تاريخ الخلفاء للسيوطي ، ص ٢٨٧

بعضهم به . ولجهل البعض الآخر بأمره ، يتنادون بالخلافة ! ! .

ونوجز ما توصلنا إليه من نتائج فيما يلي :

أولاً : أن الخلافة التي نعتمدها بالإسلامية هي في حقيقتها خلافة عربية قرشية ، وأنها لم تحمل من الإسلام إلا الاسم ، وأن دعوى إحيائها من جديد تبدو أكثر تناسقا مع منهج القومية العربية والدعوة للوحدة بين أقطار العرب ، منها إلى الدعوة لدولة دينية إسلامية ، وبهذا المنطق نقبلها على أساس كونها دعوة سياسية بحتة ، إن استهدفت التوحيد فعلى أساس المصلحة ، وإن توجهت للتكامل فعلى أسس حضارية عقلانية ، وإن استلهمت التاريخ فعلى أساس وطيد من (الجغرافيا) .

ثانياً : أن الإسلام دين لا دولة ، وعلى المحتج علينا بالعكس ، أن يرد علينا بحجة التاريخ ، وليس أقوى من التاريخ حجة ، أو أن يعرض علينا منهجه في إقامة الدولة على أساس الإسلام ، وليس أقوى من تهافت ما قدم إلينا حتى الآن من أفكار حجة على المدعين أن الإسلام دين ودولة ، ومصحف وسيف ، ليس هذا فحسب بل أننا نعتقد أن الدولة كانت عبثا على الإسلام ، وانتقاصا منه وليست إضافة إليه ، ولسنا في حاجة بعد الصفحات السابقة إلى دليل .

ثالثاً : إن الفرق بين الإنسان والحيوان ، أن الأول يتعلم من تجاربه ، ويختزنها مكونا ما نعرفه باسم (الثقافة) ويبدو أن المنادين بعودة الخلافة يسيئون بنا الظن كثيرا ، حين يدعوننا إلى

نحرب من جديد ما جربناه من قبل ، وكأن تجربة ثلاثة عشر
قرناً لا تشفع ، أو كأنه يفرعهم أن تسير على قدمين ،
فيطالبوننا بالسير على أربع .

رابعاً : إن الثابت لدينا من قراءتنا للتاريخ الإسلامى أننا نعيش
مجتمعا أرقى بكل المقاييس ، وعلى رأسها مقاييس الأخلاق ،
وهو مجتمع أكثر تقدماً وإنسانية فيما يخص بالعلاقة بين
الحاكم والرعية ، وأتينا مدينون فى ذلك كله للثقافة الإنسانية
التي لا يرفضها جوهر الدين ، ولحقوق الإنسان التي لا
تتناقض مع حقوق الإسلام .

خامساً : إن التاريخ يكرر نفسه وكأنه لا جديد ، غير أننا لا
نستوعب دروسه ، ونركز فى دراستنا له على أضعف
جوانبه ، وهو جانب الفكر الدينى ، ونحن فى دعوتنا
لدراسة التاريخ والاستفادة من دروسه ، لا نكرر خطأ
المتطرفين حين يدعوننا إلى منهج النسخ الكرهوى ، وإنما ندعو
إلى ترجمة حوادث التاريخ بمصطلحات الحاضر ، وإلى
الاستفادة من دروسه بأسلوب العصر ، ولكى تؤكد
للقارئ أن التاريخ يعيد نفسه ، ندعوه إلى قراءة ما ذكره ابن
الأثير تحت عنوان (ذكر فتنة الحنابلة ببغداد) حيث قال (٤٩)
(وفيها — يقصد منه ٣٢٣ هـ فى خلافة الراضى — عظم
أمر الحنابلة وقويت شوكتهم وصاروا يكبسون من دور القواد
والعامة ، وإن وجدوا نبيذا أراقوه ، وإن وجدوا مغنية
ضربوها وكسروا آلة الغناء ، واعترضوا فى البيع والشراء ،
ومشى الرجال مع النساء والصبيان ، فإذا رأوا ذلك سألوهم

(٤٩) الكامل فى التاريخ — ابن الأثير — دار الكتاب العربى — بيروت — الجزء السادس — ص

عن الذى معه من هو ؟ فإن أخبرهم وإلا ضربوه وحملوه إلى صاحب الشرطة وشهدوا عليه بالفاحشة فأرهبوا بغداد) ، ولنا أن نسأل القارىء : ماذا لو استبدلنا بغداد بأسيرط ، والحنابلة بالجماعات الاسلامية ، وعام ٣٢٣ هـ بعام ١٩٨٦ م ، ثم قرأناه من جديد ؟ ، غير أن ذلك كله كان فى خلافة الراضى ، حين اهتزت هبة الحكم ، وعجز عن استخدام أدواته ، التى كانت نطعا وسيفا فى عصره . بينما أدواتنا اليوم هى الدستور والقانون والديموقراطية الكاملة ، وهى أدوات لا يعيها إلا عدم الاستخدام فى أغلب الأحيان .

سادساً : إن تنامي الجماعات الاسلامية وتيارات التطرف السياسى الدينى فى مصر ، يعكس تأثير التربية والتعليم والإعلام فى مجتمعاتنا ، حيث التفكير دائما خاضع للتوجيه ، والمنهج دائما أحادى التوجه والاتجاه ، والوجه الواحد من الحقيقة هو الحقيقة كلها ، وما سبق عرضه فى هذا الكتاب لا يزيد عن محاولة لعرض الحقيقة المتكاملة ، الأمر الذى يدعو إلى التفكير ، وهو أمر جد مختلف عما يدفع اليه المنهج السائد إعلاميا ، والذى لا يعرض من الحقيقة إلا الجانب المضىء ، ولا يعلن من الآراء إلا رأيا واحدا ، ولا يدفع المواطنين إلا إلى اتجاه واحد ، وهو من خلال ذلك كله يهيئ الوجدان لقبول التطرف ، ويخلق الأذهان أمام منطق الحوار .

سابعاً : إن الإسلام على مفترق طرق ، وطريق منها أن نخوض جميعا فى حمامات الدم ، نتيجة للجهل وضيق الأفق وقبل ذلك كله نتيجة لانعدام الاجتهاد المستير ، وطريق آخر أن يلتقى العصر والإسلام ، وذلك حين يسير ، وسيله الوحيد هو الاجتهاد المستير ، والقياس الشجاع ، والأفق المتور ،

ولست أشك في أن البديل الثاني هو الوحيد ، وهو الذى
سيسود رحمة من الله بعباده ، وحفظاً منه لعقيدته ، غير أن
أخشى ما أخشاه أن يطول الانتظار ، وأن يحجم الأخيار ،
وأن يمين القادرون ، وأن ينجح المزايدون في دفع العجلة
إلى الوراء ، ولو إلى حين ، لأن المجتمع كله سوف يدفع
ثمن ذلك ، وسوف يكون الثمن غالياً .

ثامناً : إن ما عرضناه من تفاصيل وما ناقشناه من وقائع لم يكن هو
القصد ، بل كان قصدنا أن نعرض منهجاً للتفكير ، يسمح
باستخدام العقل في التحليل ، والمنطق في استخلاص النتائج ،
والشجاعة في عرض الحقيقة دون زيادة أو نقصان ، ولا
نحسب أننا في هذا مبتدعون بل نحن متبعون لما أملاه علينا
إخلاصنا للعقيدة ، وولاؤنا للوطن ، وابتهاؤنا للمستقبل .

وماذا بعد ؟

ما على القارىء بأس لو انزعج ، فالإنزعاج للحق مكرمة ، وأن
تنزعج للحق فهذا أفضل كثيرا من أن تنهر بالباطل . وجزء من هذا
الإنزعاج مرجعه إلى ما ذكرناه في بدايه الحديث ، وهو أن النفس تهوى
أن تقرأ ما تحب أن يكتب لها ، وتتعشق أن تسمع ما تهوى أن يقال لها ،
بصرف النظر عن موقعه من الحق أو موقفه من الحقيقة ، أما الحق فهو
أن الإسلام الدولة كان انتقاصا من الإسلام الدين ، وعيبا عليه ، لأن
الإسلام كما شاء له الله دين وعقيدة ، وليس حكما وسيفا ، وأما الحقيقة
فهي أن البشر هم البشر في كل العصور ، يستوى في ذلك عصر
الراشدين أو الأمويين أو العباسيين أو عصرنا الحديث ، وأن الحديث عن
جنة الأرض هراء لا قيمة له ، وغناء لا نفع فيه ، وباطل لا جدوى
منه ،

ولعل القارىء قد أدرك في ثنايا الحديث ، أننا في حديث التاريخ قد
توجهنا للحاضر ، واستلهمنا المستقبل ، وأننا في توجهنا لهذا واستلهمنا
لذلك قد أرمقنا أنفسنا كثيرا بالتوقف أمام ما نزرع له ، وتحليل ما
نحزق منه ، ولست أدري هل يصدقنى القارىء أم لا ، إذا ذكرت له



أتنى منعت نفسى كثيرا من الخوض فى بعض الأحداث ، تجنبنا لفحش فى القول أو مبالغة فى المجون ، ولعلى نجحت فى أن أوازن بين وجهى الصورة ، التى نقلوها لنا حلما فأنزلناه فى رفق إلى أرض الواقع ، فإذا به واقع مر ، قليلا ما يسر ، وكثيرا ما يفجع ، ولست أدرى هل أصبت أم أخطأت ، وهل كان على أن أفعل ما يفعله الكثيرون ، حين يتجاهلون ما يقرب من ألف عام من حكم الأمويين والعباسيين ، لكى يتوقفوا أمام عامين لا أكثر ، هما فترة حكم عمر بن عبد العزيز ، وحين يختارون من فترة الراشدين ما يدير الرؤوس وما يدفع الشباب الغضب إلى محاولة تحطيم مجتمعه ، طامعا فى أن يعيد أيامهم ، ويبنى على منوالهم ، بينما لو تأملنا فترة حكمهم الكاملة لتمهلنا كثيرا ، وتحسبنا أكثر ، وربما حمدنا الله على ما نحن فيه ، ليس هجوما عليهم — معاذ الله — فهم فى أعلى عليين كصحابة أجلاء ، وفقهاء دين عظماء ، لكننا نتناولهم من زاوية أخرى هى زاوية السياسة ، ونقيمهم بميزان آخر هو ميزان الحكم ، وهم من هذه الزاوية ، وبهذا الميزان ، بشر يجوز عليهم ما يجوز علينا من نقد ، ويتعرضون لما نتعرض له من أخطاء ، وحسب القارىء أن يتأمل معنا فترة حكمهم ، ويتعجب وهو يرى ثلاثين عاما ، يتعاقب فيها أربعة خلفاء ، يموت ثلاثة منهم بحد السيف أو الخنجر ، واحد على يد غلام مجوسى وهو أمر يفجع ، وواحد على يد الرعية وهو أمر يفجع ويفزع ، وواحد على يد مسلم متطرف وهو أمر يفزع ، ويقضى الخليفة الأخير فترة حكمه كلها ساعيا إلى التمكن من الحكم سدى ، وإلى فرض ولايته على الدولة الإسلامية كلها دون جدوى ، وينتهى به الأمر محصورا فى الكوفة داعيا الله أن يبدله خيرا من قومه ، وأن يبدل قومه أسوأ منه ، ثم لعلنا ننزعج ونحن نكتشف أن الفترة على قصرها قد حفلت بالحروب الأهلية الكبرى ، فقد بدأت بها ، وانتهت بها ، بدأت بحروب الردة فى عهد أبى بكر ، وانقضت سنواتها الخمس الأخيرة فى سلسلة من الحروب الأهلية أولها حرب الجمل بين كبار الصحابة ، ثم

حرب صفين بين علي ومعاوية ، ثم حرب النهروان بين علي والخوارج عليه ، ثم سلسلة متصلة من الحروب الصغيرة بين جيوش علي وجيوش الخوارج ، وحسبنا أيضا أنها بدأت مقبلة على الدين من الخليفة ومن الرعية ، وانتهت مقبلة عليه من الخليفة ، مدبرة عنه من الرعية بقدر إقبالها على الدنيا ، دليلنا على ذلك ما ذكرناه من ثروات ، وما رصدناه من اقتراب حثيث من معاوية ، وابتعاد حثيث عن علي ، وإذا كان البعض في البداية قد قارن بين الطعام الشهى على مائدة معاوية ، والحق الجلى على لسان علي ، فإن النهاية كانت انتصارا لاشك فيه للطعام الشهى ، واندحارا لا شبهة فيه للحق الجلى ، وما هكذا كان الإسلام الدين أو يكون ، لكنه هكذا كانت الدولة الإسلامية وهكذا تكون ، شأنها شأن أى دولة دينية على مدى التاريخ الإنسانى كله ، لا يغرنك فيها عذب الحديث في البدء ، فالعبرة بالخواتيم ، وقد كانت الخواتيم مرة دائما ، وأمر منها أن لا نستوعب درسها ، وأن لا نستفيد من تجربتها . وأن يدعو البعض إلى تكرارها في بلاهة يحسدون عليها ، وكأنه مطلوب منا أن نقرأ التاريخ لكى نعيد أخطائه .

وإذا كنا نتحدث هكذا عن عهد الراشدين ، فكيف يكون الحال على يد المعاصرين ، الذين لم نعرف الإرهاب إلا على أيديهم ، ولم يعرف مجتمعنا الأمن حوادث الاغتيال السياسى إلا على يد فرسانهم المغاوير ، ولم ترق دماء الأبرياء إلا على يد مجاهديهم الأشاوس ، وحتى في انتخابات الاتحادات الطلابية الأخيرة ، لم يفهم أن يرفعوا شعارا غريبا يعكس أسلوب تفكيرهم ، وهو « صوتك دانة » ، وكأنهم لم يميزوا بعد بين الديانة والدانة ولم يعرفوا من الإسلام إلا العنف والإدانة ، ولم يروا فيه ما رأيناه من وجوه كلها سماحة ونور ورحمة .

وربما تصور القارىء في بعض أجزاء الكتاب أننى أحرص الدولة على المتطرفين وأدفعها إلى مواجهتهم ، ولعلى أصحح له ، فالمقصود ليس

مواجهة التطرف في الفكر ، وإنما المقصود هو مواجهة العنف ، ومقاومة الإرهاب ، ولعل أحدا يدلني على كيفية مقاومة العنف بالقبلات ، ومواجهة السيف بالأحضان ، واستقبال القنايل بالكلمات الدافئة ، ولعل المنكرين على ما يروته تشددا ، ينظرون حولهم إلى أعرق دول العالم في الممارسة الديمقراطية ، ليشاهدوا كيف يواجه العنف في أيرلندا ، وكيف تواجه إيطاليا إرهاب الألوية الحمراء ، وكيف تواجه ألمانيا الغربية إرهاب البادر ماينهوف ، وكيف لم يتوقف أحد لكى يحلل دوافعهم أو يبرر أفعالهم كما يفعل البعض هنا ، عن تصور أنه هكذا يكون الموقف الصحيح ، طالما أن الإرهابيين أعداء لخصمه اللدود : الدولة ، بينما لو فكر قليلا ، لأدرك أن المستهدف ليس الدولة ، بل النظام الذى نحن جميعا جزء منه ، والأمان الذى نسعى جميعا إلى تحقيقه وضونه ، والشرعية التى هى الموثل والملاذ ، ولو كان صبية الجهاد أو أمراءهم أهل حديث لنصحت بحوارهم ، ولو كانوا أهل رحمة لنصحت بمجادلتهم بالحسنى ، ولو كانوا أهل نكير لدعوت إلى مقارعتهم بالحجة ، لكنهم تجاوزوا النكير إلى التكفير ، وتجاوزوا القول إلى القتل ، وتجاوزوا المنطق إلى حل الدم ، وهنا لا مفر من إكمال مسيرة الديمقراطية ، حتى لا يحتجوا علينا بضيق الساحة ، ولا مفر من الرد على دعواهم بالمنطق حتى تجتذب منهم من بقى في قلبه مساحة للسماحة ، ولا مفر من إعمال نصوص القانون لردع العنف وعزل أصحابه عن حركة المجتمع ومساره ، وفرزهم بعيدا عن المعتدلين في التيار الإسلامى السياسى ، وفيهم أساتذته أجلاء وعلماء أفاضل ، ومحاورون قادرين ، وأهل علم وفقه ، ورجال سماحة وفضل ، وهم وإن اختلفوا معنا يدعون لنا بالهداية ، وتدعو لهم بالمثل ، دون أن يكفرونا ودون أن يفقدوا من احترامنا ذرة ..

هم يؤمنون بالإسلام دينا ودولة ، وهذا حقهم ، ونحن نراه

وثؤمن به ديننا فحسب وهذا حقنا ، وبعضهم يؤمن بالعمل
السياسي ، ومن حق هذا البعض علينا أن نسانده في دعواه ، وأن
نرفع عقيرتنا بأعلى الصوت مطالبين له بمنبر للرأى ، وهم في النهاية
معنا في خندق واحد ، لأن موقف الإرهابيين منهم أشد ، ونذيرهم لهم
أعنف ، ونكيرهم عليهم أقسى ، وحكمهم عليهم أسوأ ، ولو صدقت
النوايا لوصلنا معهم الى كلمة سواء ، ولتقابلنا في منتصف الطريق ،
هم بالاجتهاد المستنير ، وبرؤية العصر ومعاشيته ، وبقبول متغيراته ،
وبتقدير ظروفه ، وبالتأسى بعمر في اجتهاده ، وبالإيمان بالوحدة
الوطنية ، وبالإنصاف لقوانيننا الحالية ، ونحن بإدراك أن الديمقراطية
تسعنا وتسعهم ، وأن المستقبل لنا دون إنكار لهم أو عليهم ، وأن مصر
أغلى من المزايدة عليها بالقشور لا الجوهر ، والمظاهر لا المضامين ، وأن
الإسلام الصحيح هو التقدم ، وهو مصلحة المجتمع ، وهو اللحاق
بالحضارة ، وهو تحصيل العلم ، وأن مساحة الخصوصية في قضية الدين
أوسع وأرحب ، وأن فرض الرأى على الآخرين لا يجوز ، وأن التشريع
للشعر ، أما مبادئ التشريع وأصول العقيدة فهي لله ، وأن الإسلام
يعنى بالغايات قبل الوسائل ، وأن العصر الأول للإسلام لن يأتى إلينا ،
وأنا لن نعود إليه ، فكلنا الأمرين مستحيل ، وأن التفكير يسبق
التكفير ، والعقل يسبق النقل ، والسماحة تسع الجميع ، وأن الحساب
آت لا محالة ، في الآخرة وليس في الدنيا وأن الإسلام لا يعرف
الكهنتوت ، ولا يعرف رجال الدين ، ولا يعطى قدسية لأحد ، ولا
يمنح عصمة لأحد ، ولا يمنع النقد عن أحد ، فلا عصمة لأحد غير
الرسول ، ولا قدسية لأحد غيره ، وأنه ليس فى الإسلام
أزياء ، وليس له ألقاب ، وليس لأحد كائنا من كان أن يدعى أنه
حامى حى الإسلام ، فكلنا مسلمون ، وكلنا حماة للإسلام ، وكلنا
أيضا حماة الوطن ، كل الوطن ، وكلنا عشاق له ، وكلنا مناضلون
من أجله ، أرضا وسما ، مسلمين وأقباطا ، لسنا فاتحين وليسوا

أسارى حرب ، نحن جميعا مواطنون ، لسنا أغلبية وليسوا أقلية ، نحن جميعا مصريون ، لسنا حكاما وليسوا محكومين ، نحن جميعا حاكمون محكومون ، وكلنا عشاق لهذه الأرض ، وكلنا مدافعون عنها ، وقبل ذلك كله مدافعون عن وحدة الصف وتلاحم الصفوف .

أعلم أن الحديث قد طال ، وأخشى أن يكون قد تشعب ، ولعل أوجز العرض والبصدد في الرفض الكامل لخلط أوراق السياسة بالدين ، وفي التأكيد على الفصل بينهما ، حجتى في ذلك ما يلى :

أولاً : أن البيئة على من ادعى ، وإذا كنا ندعو للفصل فحجتنا جلية فيما هو قائم ، أما دعاة الوصل فعليهم أن يوضحوا لنا كيف يكون ، ولا مناص عن صياغة برنامج سياسى كامل ، وهو في تقديرنا أمر عسير عليهم ، وإن كان يسيرا علينا أن ندرك الأسباب ، وقد عرضناها بالتفصيل في الكتاب .

ثانياً : اننا نقبل بمنطق الصواب والخطأ في الحوار السياسى ، لأن قضايا خلافية ، يبدو فيها الحق نسبيا ، والباطل نسبيا أيضا ، ونرفض أن يدار الحوار السياسى على أساس الحلال والحرام ، حيث الحق مطلق والباطل مطلق ايضا ، وحيث تبعة الخلاف في رأى قاسية لكونه كفرا ، وتبعة الاتفاق والمتابعة قاسية أيضا لجرد كونها في رأى أصحابها حلالا ، حتى وإن خالفت المنطق ، بل حتى وإن خالفت الحلال ذاته ، ولم تكن أكثر من اجتهاد غير صائب تسانده سلطة الحاكم باسم الدين ، ويؤازره سلطان العقيدة في ساحة غير ساحتها بالقطع ، ولعل ممارسة التميرى في السودان لازالت في الأذهان ، ولعل مباركة علمائنا الأفاضل لما فعله التميرى وقت أن كان في السلطة لازالت في الوجدان ، ولعل تقدمهم المرير له ونكبرهم اللاذع عليه بعد أن ترك السلطة واضح للجميع ولعلنا نتساءل دون

أن نغضب أحدا ، هل هو الخداع فلا نقبل منهم قولاً . أم
هي الغفلة فلا نقبل منهم زيادة ؟ ، أم هو الخطأ — وكل
ابن آدم خطاء — فندعو لهم بالمغفرة ؟ ، وقريب من هذا
موقفهم من الرئيس السابق في مبادرة السلام حين رفعه
بعضهم إلى أعلى عليين بالقرآن والسنة ، وهبط به بعضهم إلى
أسفل سافلين بالقرآن السنة ، وتركونا حيارى ، بل إن
شئت الدقة أسارى ، لعلامات التعجب والاستفهام ، ومالنا
نذهب بعيدا وأماننا الآن حوار دائرين فرقتين منهم ، بشأن
موقف الخميني من مبادرة السلام العراقية فبعضهم يراه
كافرا ، وبعضهم يراه قديسا ، بينما نحن الرعية — الحيارى —
الأسارى — نضربم كفا بكف ونحن نتابع حوارا لا يدور
بين رأى ورأى ، أو بين صواب وخطأ ، بل بين كفر
وإيمان ، وهو ما نرفضه دون أن يؤثر هذا على ما في وجداننا
من عقيدة ، وما في قلوبنا من إيمان .

ثالثاً : إن وقائع التاريخ التي سردناها في الكتاب ، تهض دليلا دامغا
على ضرورة الفصل ، وعلى خطورة الوصل ، وعلى سذاجة
المتنادين بعودة الخلافة .

رابعاً : إذا تجاوزنا وقائع التاريخ ، وانتقلنا إلى ممارسات نظم قائمة
ترفع شعار الإسلام ، وتبني مفهوم الحكم به ، فإننا نرى أنها
جميعا حجة في صالح الفصل ، ودليل جديد على خطورة
الوصل ، وكم نتمنى أن يحتج بها البعض حتى نلزمه حجته ،
غير أنا نحسب أن أحدا لن يفعل ، لما نعلم ويعلم .

خامساً : يبقى السبب الأخير والأهم ، وهو أن الفصل هو السبيل
الوحيد للحفاظ على الوحدة الوطنية ، وأن الوصل هو
السبيل الأكيد لهدم صرحها العتيد ، لا يغنى عن ذلك التشديق

بمقتطفات من التاريخ تؤكد على السماحة والتسامح في معاملة أهل الذمة ، فقد ضربنا صفحا عن أضعافها مما يؤكد العكس ، وتقشعر له الأبدان ، ونحن نؤمن بأن الإسلام قد بلغ الذروة في التسامح مع أهل الكتاب ، بل ومع الكافرين ، لكن القرآن لا يفسر نفسه بنفسه ، والإسلام لا يطبق نفسه بنفسه ، وإنما يتم ذلك من خلال المسلمين ، وما أسوأ ما فعل المسلمون بالإسلام ، ولسنا في حاجة إلى نكأ الجراح أو إثارة النعرات أو تفجير الخلافات ، يقدر ما نحن في حاجة إلى تأكيد الإيجابيات ولم الشمل وتماسك الصفوف .

ياإلهي ..

كم تردى المناخ وكم نحن في حاجة إلى عودته من جديد كما كان ، أحكى لكم ، واسمحوا لي ، عن قصة لا أتذكرها إلا ويظفر الدمع ، ويهتز الوجدان ، وهي قصة حدثت منذ سنوات قريبة ، يوم تشيع جنازة عريان سعد ، وعريان سعد قبلى مصرى ، تطوع لقتل يوسف وهبه رئيس وزراء مصر ، القبطى الديانة ، والذي قبل رئاسة الوزارة في مصر حين امتع الوطنيون ، حتى لا يكون القتل على يد مسلم فتور الفتنة ، وقد نجا يوسف وهبه ، وسجن عريان سعد ، وعندما دق ناقوس الكنيسة لحظة جثمانه ، تصادف أن علا صوت مئذنة مجاورة بالأذان ، وهنا .. أجهش الجميع بالبكاء .. وشعر الجميع أنه هكذا يكون وداع عريان ..

لنا أن نبكى معهم بكاء الرجال الكظيم ، على رمز عظيم شيعناه ، وتراث عظيم أضعناه ، وتاريخ عظيم نسيناه ..

أقسم لك يا عريان ، أن الأذان والناقوس سوف يتعانقان على هذه الأرض دائما ، فالكل عابد لله ، والكل عاشق للوطن ، وسوف تبقى

مصر يا عريان ، شامخة كما أردت وكما نريد ، منيعة على الفرقة ،
مستعصية على الفتنة ، مستحيلة الانقسام ..

ويا عقلاء مصر ..

هل نلتقى سويا على كلمة سواء ؟

مصر الجديدة — ٢٩ نوفمبر ١٩٨٦

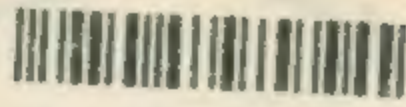
الفهرست

صفحة

٥	مقدمة
٩	الحقيقة الغائبة
٣٩	قراءة جديدة في أوراق الراشدين
٧٣	قراءة جديدة في أوراق الأمويين
٩٣	قراءة جديدة في أوراق العباسيين
١٣٧	وماذا بعد ؟

رقم الإيداع ٩٣/ ٤٨٥٠
I. S. B. N
977 - 5130 - 14 - X

2.5000
الحقيقة الغائبة



01872041

الحقيقة الغائبة

ليس هذا كتابا في التاريخ ، ولكنه رؤية
فكرية ، وسياسية ، تستند إلى حقائق التاريخ
موثقة ومؤصلة .

ويأتى هذا الجهد البحثى والفكرى
والتحليلى الذى قام به د . فرج فوده ردا
على أولئك الذين يهربون من التوثيق
والتأصيل حتى يُقولوا التاريخ مالم يقله ،
وحتى يستعينوا باللاعلمية فى تناول التاريخ
لإسناد ما يريدون هم أن يقولوه .

وفوق كل شيء ، فإن هذا الجهد العلمى
الجاد من جانب المؤلف هو إسهام فى تبرئة
الإسلام ممن يحاولون استخدامه سياسيا لخدمة
أهداف سياسية هى فى التحليل النهائى
معاكسة لروح الإسلام وجوهره : فالإسلام
يحفز إلى التقدم ، وهؤلاء يدعون إلى
التخلف ، والإسلام دين سماحة ، وهؤلاء
دعاة تعصب ، والإسلام يكرس الحوار
والشورى ، وهؤلاء يريدون فرض آرائهم
بالإكراه والعنف .. وسيظل الإنسان هو
الإنسان : لا عاصم له من خطئه إلا أن يسمع
بجدية وتنزه رأى الآخرين فيه .

Bibliotheca Alexandrina



1030301



57
8
3